المركز التأسيسي
للدراسات والبحوث
Constituent for
Studies & Research

المجلد الأول - العدد 4
Volume 1 - Issue 4

4

جمادى الآخرة 1447هـ - ديسمبر 2025م
Jumada Al-Akhirah 1447 - December 2025

OSUS

أسس

دورية فصلية محكَّمة تعنى بالإدارة والسياسات العامة
تصدر عن المركز التأسيسي للدراسات والبحوث

Quarterly Peer-reviewed Journal of Management & Policies
Published by Constituent for Studies & Research

WWW.CSR-YEMEN.COM

أسس

دورية فصلية محكَّمة تعنى بالإدارة والسياسات العامة
تصدر عن المركز التأسيسي للدراسات والبحوث
العدد الرابع - جمادى الآخرة 1447هـ - ديسمبر 2025م

A quarterly peer-reviewed journal on management and public policy
Published by Constituent for Studies & Research
Fourth Issue - Jumada Al-Akhirah 1447 - December 2025

رئيس التحرير
د. خالد يحيى العماد

هيئة التحرير
أ. د. مشعل أحمد الريفي
أ. د. نصر محمد الحجيلي
أ. د. عادل مجاهد الشرجبي
أ. د. محمد سعد نجاد
أ. د. إبراهيم غالب لقمان
أ. د. يحيى أحمد الخزان

المركز التأسيسي للدراسات والبحوث
Constituent for Studies & Research

جميع الحقوق محفوظة ل:

المركز التأسيسي للدراسات والبحوث
Constituent for Studies & Research

www.csr-yemen.com
info@csr-yemen.com

بسم الله الرحمن الرحيم

أسس

افتتاحية العدد

يشهد اليمن والمنطقة العربية تحولات متسارعة تفرض الحاجة إلى قراءة علمية جادة تعيد فهم الواقع من منظور قائم على التمكين والسيادة والتنمية المستقلة. ويأتي هذا العدد من دورية «أسس» الصادرة عن المركز التأسيسي للدراسات والبحوث ليقدّم مجموعة من الدراسات التي تعرض قضايا تمس جوهر البناء التنموي والإنساني في اليمن.

يتناول العدد محور التمكين الاقتصادي بوصفه أساس أي نهضة، مؤكدًا أن التمكين لا يتحقق بالمساعدات وحدها، بل عن طريق بناء القدرات الإنتاجية، وتوسيع المشاركة المجتمعية، وتمكين الشباب والنساء بما يعزز الاعتماد على الذات، ويعيد التوازن للاقتصاد الوطني.

كما يسلّط الضوء على قضية الأمن المائي بوصفها تحديًا استراتيجيًا في ظل شح الموارد والتغير المناخي وسوء الإدارة، مشددًا على أهمية سياسات رشيدة لإدارة المياه تقوم على العدالة والحوكمة والمعرفة؛ لضمان استدامة هذا المورد الحيوي.

ويتناول العدد واقع الأمن الغذائي في اليمن بين 2015 و2025م، في ظل العدوان وتراجع الإنتاج الزراعي واعتماد البلاد على الواردات، مؤكدًا أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب رؤية وطنية شاملة تعيد للقطاع الزراعي دوره، وتحد من هشاشة الاقتصاد الريفي.

وفي محور آخر، تناقش دراسة «المنظمات الدولية في اليمن» التحول من الدور التنموي إلى دور شبه بديل عن الدولة في إدارة الخدمات منذ عام 2015م، وما ترتب على ذلك من تكريس التبعية وإضعاف الفاعلين المحليين، وتدعو الدراسة إلى إعادة صياغة العلاقة مع هذه المنظمات على أساس الشراكة المتكافئة واحترام السيادة الوطنية.

كما يقدّم العدد قراءة في تجربة فنلندا التعليمية بوصفها نموذجًا في جودة التعليم وبناء الإنسان، مع إبراز إمكانية الاستفادة منها في تطوير التعليم في اليمن والعالم العربي بما يتناسب مع الخصوصيات الاجتماعية والثقافية.

ويواصل هذا العدد رسالته في تأصيل الفكر التنموي النقدي وتوطين المعرفة؛ سعيًا لبناء نموذج يمني وعربي مستقل في التنمية والإصلاح قائم على الكرامة والتكامل بين الجهد الوطني والدعم الدولي الواعي، ويختتم العدد بشكر الباحثين والمحررين والمراجعين والتأكيد على التزام المركز التأسيسي بمواصلة العمل البحثي لخدمة قضايا الوطن والأمة.

رئيس التحرير

فهرس الدراسات

11 **التمكين الاقتصادي والاكتفاء الذاتي في اليمن**
د.عيسى طاهر الهتار
باحث - صندوق الرعاية الاجتماعية
أمانة العاصمة صنعاء - اليمن

45 **الأمن المائي في اليمن**
أ.م.د. قائد محمد عقلان
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية المشارك
جامعة صنعاء - اليمن

104 **المنظمات الدولية ودورها التنموي**
أ.د/ عبد الملك محمد عيسى
أستاذ علم الاجتماع السياسي
قسم علم الاجتماع - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة صنعاء - اليمن

143 **جودة التعليم في التجربة الفنلندية**
أ.م.د/ هناء حسن عبدالله النجار
أستاذ مشارك - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة صنعاء - اليمن

178 **الأمن الغذائي في اليمن**
د. سهير علي عاطف
أستاذ مساعد قسم علم الاجتماع - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة صنعاء - اليمن

Table of Articles

11 **Economic Empowerment and Self-Sufficiency in Yemen**

Dr. Issa Taher Al-Hatar
Researcher, Social Welfare Fund
Sana'a Capital Secretariat - Yemen

45 **Water Security in Yemen**

Assoc. Prof. Dr. Qaed Mohammad Aqlan
Associate Professor of Political Science and International Relations
Sana'a University – Yemen

104 **International Organizations and Their Developmental Role**

Prof. Dr. Abdulmalik Mohammad Isaa
Professor of Political Sociology
Department of Sociology, Faculty of Arts and Humanities
Sana'a University - Yemen

143 **Educational Quality in the Finnish Experience**

Assoc. Prof. Dr. Hana Hassan Abdallah Al-Naggar
Associate Professor - Faculty of Arts and Humanities
Sana'a University - Yemen

178 **Food Security in Yemen**

Dr. Suhair Ali Atef
Assistant Professor, Department of Sociology - Faculty of Arts and Humanities
Sana'a University - Yemen

التمكين الاقتصادي والاكتفاء الذاتي في اليمن

Economic Empowerment and Self-Sufficiency in Yemen

د.عيسى طاهر الهتار
باحث - صندوق الرعاية الاجتماعية
أمانة العاصمة صنعاء - اليمن

Dr. Issa Taher Al-Hatar
Researcher, Social Welfare Fund
Sana'a Capital Secretariat - Yemen

ملخص

تتناول هذه الدراسة دور برامج التمكين الاقتصادي في تحقيق الاكتفاء الذاتي في اليمن، والتحديات التي تعيق بناء نموذج اقتصادي مكتفٍ ذاتيًا، كما تقدم توصيات عملية تهدف إلى تعزيز المعارف والفرص والموارد بما يتناسب مع احتياجات المجتمع اليمني. وباستخدام منهج نوعي وصفي تحليلي مقارن، توصلت الدراسة إلى أن على اليمن تحسين برامج التمكين الاقتصادي وتطويرها وإنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة لتحديد الفئات الضعيفة المستهدفة. كما تؤكد على أهمية سنّ تشريعات تنسّق الجهود بين المؤسسات، وتعزيز رأس المال الاجتماعي عن طريق الأطر المجتمعية والجمعيات التعاونية، بما يسهم في تعزيز التنظيم الاقتصادي الذاتي وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية.

كلمات مفتاحية: التمكين، التمكين الاقتصادي، الاكتفاء الذاتي، التنمية المستدامة.

Abstract

This study examines the role of economic empowerment programs in achieving self-sufficiency in Yemen and the challenges hindering a self-sustaining economic model. It also offers practical recommendations to enhance knowledge, opportunities, and resources aligned with Yemeni society's needs. Using a qualitative, descriptive, analytical, and comparative approach, the study finds that Yemen must develop and improve empowerment programs and establish a unified national database to identify vulnerable groups. It further stresses the need for legislation to coordinate institutional efforts and to strengthen social capital through community and cooperative frameworks, which would boost economic self-organization and reduce reliance on external aid.

Keywords: Empowerment, Economic Empowerment, Self-Sufficiency, Sustainable Development.

مقدمة

تولي العلوم الاجتماعية الحديثة اهتمامًا كبيرًا بالتمكين الاقتصادي؛ لأنه من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، عن طريق تحويل الفئات الضعيفة المعتمدة على الإعانات إلى مكتفية ذاتيًا ومنتجة، كما يمثل غايةً استراتيجيةً لتحقيق العدالة الاجتماعية وتجاوز التمييز على أساس التفاوت؛ فالتمكين الاقتصادي أداة محتملة لإعادة تأهيل المجتمع وتعزيز اكتفائه الذاتي؛ فهو أكثر من مجرد تحسين للدخل أو فرص العمل، بل عملية شاملة تهدف إلى نقل الأفراد من مواقع التهميش إلى فضاءات الإنتاج والاستقلالية، عن طريق تعزيز قدراتهم وتوسيع خياراتهم الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في أوساط الفئات الضعيفة (النساء، الشباب، ذوي الاحتياجات الخاصة، المهمشين)، كما يُنظر إلى التمكين الاقتصادي عاملًا ديناميكيًا يعيد تشكيل الأدوار الاجتماعية، ويؤثر في بنية العلاقات الاجتماعية، ويعيد توزيع الموارد والفرص دون تمييز أو إقصاء.

بالمقابل، يعدّ الاكتفاء الذاتي هدفًا تكامليًا للتمكين، يسعى إلى نبذ الاتكالية وتقليل الاعتماد على الخارج، وتعزيز الإنتاج المحلي، وتحقيق الأمن الغذائي، وتزداد أهميته في ظل الأزمات الاقتصادية والصراعات والحروب التي تمرّ بها الكثير من المجتمعات، ومنها المجتمع اليمني؛ إذ يصبح الاعتماد على الذات ضرورة وطنية لضمان الاستقرار والصمود. وقد تناولت الأدبيات الحديثة دوافع التركيز على الاكتفاء الذاتي، منها تعزيز السيادة الاقتصادية، وتوفير الحماية من تقلبات الأسواق العالمية، وتحقيق التنمية المتوازنة.

إشكالية البحث وتساؤلاته

تتعاظم أهمية التمكين الاقتصادي في المجتمع اليمني في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة التي يشهدها، وما نتج عنها من الانهيار شبه الكامل للبُنى الإنتاجية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع عدد حالات سوء التغذية. والفقر ليس أمرًا محتومًا في اليمن، وإنما نابع من سلسلةٍ من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والحوكمية، وقد تراكمت أوجه القصور هذه ببطء، أو تعمّقت، أو برزت معالمها على مرّ السنين، مما أدى إلى إبطاء مسيرة التقدم نحو تحقيق النتائج الاقتصادية، وإلى انعدام الاستقرار، وزيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية، في ظل هذا الواقع الهش، وعلى الرغم من تعدد البرامج الاقتصادية والجهود التي تبذلها الجهات ذات العلاقة في المجتمع اليمني، إلا أن الدراسات تشير إلى ضعفٍ في مخرجاتها ونتائجها للفئات الضعيفة، وغياب شبه كامل للاكتفاء الذاتي الغذائي والصناعي والصحي؛ نتيجةً لعوامل اجتماعية وثقافية وسياسية متراكمة، ما جعل المجتمع اليمني غير قادر على تحقيق استدامة لاقتصاده أو سيادته الإنتاجية.

وتتلخص إشكالية البحث في الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يمكن للتمكين الاقتصادي أن يُسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين مستوى المعيشة في المجتمع اليمني؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحديد دور برامج التمكين الاقتصادي في تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- تحديد التحديات التي تُعيق الوصول إلى نموذج اقتصادي مكتفٍ ذاتيًا في اليمن.
- تقديم توصيات علمية - بمقاربة تجارب محلية ودولية - لتعزيز التمكين الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في اليمن.

يعتمد البحث مقاربة علمية نظرية تحليلية، بالاعتماد على منهج التحليل المقارن لموضوع التمكين الاقتصادي والاكتفاء الذاتي في المجتمع اليمني، مع بعض التجارب العالمية، وتحليل جوانب نجاحها والتحديات التي تواجهها، وذلك باستخدام أداة تحليل المضمون للتقارير والدراسات واللوائح المتصلة بموضوع البحث.

1. المفاهيم والمصطلحات الأساسية

تتجسّد مصطلحات البحث في الآتي:

1-1. التمكين الاقتصادي

يُعرَّف التمكين الاقتصادي أنه عملية تمكين الأفراد والجماعات من المشاركة الفعّالة في الاقتصاد المحلي وتحقيق الاستقلال المالي[1].

ويُعرَّف أيضًا أنه كل الأفعال والممارسات والأنشطة التي تنتهي إلى تنمية قدرات الأفراد بصورها المختلفة، وخلق الظروف التي تجعلهم قادرين على أن يكونوا مساهمين حقيقيين في عمليات توليد الدخل، بما يساعدهم على تحسين مستوى معيشتهم[2]. كما يُعرَّف التمكين الاقتصادي أنه عملية تتضمن توفير الموارد والفرص والمعرفة؛ لتمكين الأفراد من المشاركة الفاعلة في الأنشطة الاقتصادية، وتحسين ظروفهم المعيشية[3].

ويُعرَّف كذلك أنه العملية التي يتم بواسطتها تزويد الأفراد، خصوصًا الفئات الضعيفة، بالمهارات والموارد والفرص التي تمكنهم من المشاركة الفعّالة في النشاط الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وتعزيز سبل المعيشة المستدامة[4].

والتمكين الاقتصادي: تحويل الأفراد والمجتمعات من متلقّين للمساعدات إلى أفرادٍ منتجين يعتمدون على أنفسهم، عن طريق توفير الفرص التعليمية والمهنية، يمكن أن يتحوّل هؤلاء

الأفراد إلى قوةٍ اقتصادية تسهم في تحسين أوضاعهم وتعزيز استقلاليتهم[5].

يُعنى التمكين الاقتصادي ببناء قدرات ذوي الدخل المحدود ومساعدتهم على توسيع مشروعاتهم الصغيرة، وذلك لتحسين مستوى معيشتهم، وخلق فرص عمل جديدة؛ لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة[6].

والتمكين الاقتصادي: كل الممارسات والأفعال والأنشطة والإجراءات التي تفضي إلى تنمية قدرات الأفراد بصورها المختلفة، وتحفيزها، وخلق الظروف التي تجعلهم قادرين على أن يكونوا ناشطين ومساهمين حقيقيين في عمليات توليد الدخل والثروة في المجتمع[7].

وتأسيسيًا على ما سبق، فإن تعدد تعريفات التمكين الاقتصادي يعكس مرونة المفهوم وتطوّره، وتتوزع رؤى التعريفات السابقة على ثلاثة اتجاهات، **الاتجاه الأول:** يربط التمكين الاقتصادي بالعدالة الاجتماعية عن طريق السعي إلى تحقيق المساواة في الفرص والموارد بين الأفراد واشتماله على المشاركة الفعّالة للأفراد والجماعات في الاقتصاد، وتوفير الفرص والموارد اللازمة لهم، **والاتجاه الثاني:** ينظر إلى التمكين الاقتصادي بوصفه أداة لتحسين الدخل، فيما **الاتجاه الثالث:** يرى أن التمكين الاقتصادي مسارًا للتحرّر الاجتماعي وإعادة التوازن في الوصول إلى الموارد والفرص، عن طريق دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية، ومن ثَمَّ يظهر التمكين كرافعةٍ شاملة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة المتوازنة.

2-1. الاكتفاء الذاتي

يُعرَّف الاكتفاء الذاتي أنه «قدرة الأفراد أو المجتمعات على تلبية احتياجاتهم المعيشية والاقتصادية الأساسية، عن طريق تطوير مهاراتهم وخلق مصادر دخل مستدامة من دون الاتكال على المعونات الخارجية»[8].

والاكتفاء الذاتي يعني أن تكون مكتفيًا ذاتيًا اقتصاديًا، مما يعني أنك قادر على توفير الحاجات الأساسية لنفسك ولأسرتك ولمعيليك من دون تلقي أي مساعدة خارجية[9]؛ لأن الاكتفاء الذاتي يقدّم رؤية مقنعة للاستقلال الاقتصادي والقدرة على الصمود، ومن خلال التركيز على التنمية الزراعية والصناعية[10]، بالاعتماد على مواردها وقدراتها الخاصة بدلًا من الاعتماد على مصادر خارجية، وعلى الرغم أن الاكتفاء الذاتي الكامل قد لا يكون ممكنًا أو مرغوبًا في عالم اليوم المترابط، فإن الاكتفاء الذاتي الجزئي قد يشكّل استراتيجية قابلة للتطبيق بالنسبة للبلدان النامية لتعزيز استقلالها الاقتصادي[11]. يتضح ممّا سبق، أن الاكتفاء الذاتي مفهوم متعدد الأبعاد، يتقاطع فيه الاقتصادي بالاجتماعي، ويتداخل فيه المحلي بالعالمي، وهو لا يقتصر على إنتاج الغذاء أو السلع فحسب، بل يشمل تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة، وبناء قدرات محلية طويلة الأمد.

2. أهداف التمكين الاقتصادي

تتمحور أهداف التمكين الاقتصادي في الحصول على المعرفة والمهارات والمعلومات، والحصول على الدخل والائتمانات الكبيرة والعدالة الاجتماعية؛ للوصول إلى الموارد والفرص، وتعزيز المشاركة الاجتماعية للفئات الضعيفة، والاعتماد على الذات، والاستقلال في عملية صنع القرار[12]. وإزالة الحواجز البنيوية، وتحويل الأفراد من متلقّين للدعم إلى فاعلين اقتصاديين يمتلكون القدرة على توجيه وتنمية مستقبلهم[13]، مما يسهم في كسر حلقة الفقر وتوفير الحياة الكريمة وبناء القدرة على الصمود[14]، وفي المقابل، تتمحور قضايا التمكين الاجتماعي في عمليات تطوير الشعور بالاستقلالية والثقة بالنفس، والعمل بشكل فردي وجماعي على تغيير العلاقات الاجتماعية والمؤسسات في المجتمع، ومن العوامل الاجتماعية التي تؤثر في التمكين الاجتماعي: الانتماء الاجتماعي، والشعور بالهوية، والعلاقات بالقيادة، كما تشمل قضايا التمكين الاقتصادي والاجتماعي، المرأة والشباب والأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة والسكان الأصليين المهمَّشين في بعض الدول[15].

3. مجالات التمكين الاقتصادي ومبادئه

تعددت مجالات التمكين الاقتصادي لتشمل مجموعة من البرامج والسياسات التي تهدف إلى تعزيز قدرة الأفراد، خصوصًا الفئات الضعيفة، على الوصول إلى الموارد وفرص العمل، وتحقيق الاستقلال المالي، ومن هذه المجالات: التدريب المهني الذي يُعدّ حجر الأساس في بناء المهارات اللازمة للاندماج في سوق العمل، وريادة الأعمال التي تتيح للأفراد تأسيس مشاريعهم الخاصة وتعزيز الابتكار المحلي[16]. كما يُعدّ التمويل المتناهي الصغر أداة فعّالة لتمكين الأسر ذات الدخل المحدود من تجاوز الفقر وتحقيق الاكتفاء الذاتي[17]. وربط الأفراد بفرص الدخل بواسطة منصات التشغيل والتوجيه المهني، مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز التماسك الاجتماعي[18]، ومن الملاحظ أن التمكين نهج يركز على الإنسان، بدءًا من التدريب المهني وصولًا إلى التمويل الصغير والأصغر وربط الأفراد بفرص الدخل، ومن ثَمَّ فالتمكين الاقتصادي ليس مجرد مفهوم تنموي، بل هو منهج تحويلي يعيد تشكيل علاقة الفرد بالمجتمع والاقتصاد، وفي السياقات الهشّة مثل اليمن، يصبح التمكين الاقتصادي ضرورة إنسانية، لا خيارًا تنمويًا وحسب.

ومن أهم مبادئ التمكين الاقتصادي التمكين المجتمعي، الذي يعني التنظيم الفعّال للمجتمعات المحلية عبر لجان مجتمعية تشجع وتسعى نحو العمل الجماعي المنظم، وتعزز المشاركة المجتمعية لاستخدام ما هو متاح للوصول لما يحتاج إليه المجتمع، وتمثيله وربطه مع السلطة المحلية[19]، وبتحقيق المجتمعات المحلية لهذا المبدأ، تصبح واعية باحتياجاتها ومواردها وإمكاناتها وخبراتها المتوافرة محليًا (مبدأ اكتشاف الموارد المحلية واستثمارها والتحرر من التبعية). تحقيق المساواة الاجتماعية والعدالة بين أفراد المجتمع والعمل على الدفاع عن

الأفراد المحرومين والفقراء يكون ذلك بأسلوب موضوعي بعيدًا عن التحيز الشخصي (مبدأ العدالة الاجتماعية)[20].

4. الدراسات السابقة

بعد التقصي والبحث عن دراسات سابقة في التمكين الاقتصادي والاكتفاء الذاتي، لم نجد دراسات تناولت الموضوع برؤية سوسيولوجية، وأغلبها دراسات من وجهات النظر السياسية والاقتصادية، وبتركيز أكبر على التمكين الاقتصادي للمرأة، وأهم ما جُمِع من دراسات حول ذلك هي:

4-1. على المستوى العربي

الدراسة الأولى: أجرتها نادية بنسعيد، بعنوان التمكين الاقتصادي للنساء القرويات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة إقليم تارودانت، المنشورة في جامعة ابن زهر - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - المغرب 2021م، واهتمت بتحليل طبيعة المشاريع النسوية القروية وقياس إسهاماتها في تحسين الدخل والاستهلاك الغذائي، واستكشاف أثر التمكين في مكانة المرأة الاجتماعية، وتوصلت إلى أن التعاونيات النسوية رفعت دخل النساء بنسبة 50% وزادت قدرة الأسر على الاكتفاء الغذائي الموسمي، وعززت البرامج ثقة النساء بأنفسهن ومشاركتهن في القرارات الأسرية، وكان ضمن توصياتها دعم تسويق المنتجات الريفية على المستوى الوطني، وتطوير برامج محو الأمية الوظيفية بالتوازي مع التدريب المهني، وتحفيز النساء للانضمام للتعاونيات الإنتاجية[21].

الدراسة الثانية: أجرتها إخلاص الطراونة، بعنوان التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية وأثره على تحقيق الأمن الغذائي الأسري، المنشورة في مجلة دراسات العلوم التربوية والاجتماعية - جامعة مؤتة - الأردن 2019م، التي ركزت على تحليل أثر التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية في الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي الأسري عن طريق تحديد نوعية المشاريع الموجهة للنساء، وقياس التغير في الإنفاق الغذائي والصحي، والتعرف إلى أبرز معوقات التمكين. توصلت إلى النتائج الآتية: حسّنت المشاريع قدرة الأسرة الشرائية بنسبة 40%، تحسن مؤشر الأمن الغذائي للأطفال بنسبة 35%، وضعف التسويق، قلة الدعم الحكومي والمنافسة الكبيرة، وتوصلت إلى إنشاء منصات تسويق إلكتروني للمنتجات المنزلية، وتوفير حضانات قريبة من مراكز التدريب، وتبنّي سياسات تحفيزية ضريبية للنساء صاحبات المشاريع[22].

4-2. على المستوى المحلي

إن حداثة موضوع التمكين الاقتصادي والاكتفاء الذاتي في اليمن، وأسباب أخرى جعلت التراث النظري والدراسات التي أجريت حوله شحيحة ونادرة، والمتوافرة يفتقر للشمول والرصانة العلمية بحكم طبيعته.

ومع ذلك، سنعرض في هذا المحور بعض الدراسات كما يلي:

الدراسة الأولى: أجرتها فاطمة عبد الله العواضي، رسالة ماجستير بعنوان التمكين الاقتصادي للنساء القرويات وأثره على التنمية المستدامة: دراسة ميدانية في محافظة إب - اليمن، التي ركزت على تحليل أثر التمكين الاقتصادي للنساء القرويات على تحقيق التنمية المستدامة والاكتفاء الذاتي الأسري في محافظة إب عن طريق التعرف إلى أنواع المشاريع الصغيرة للنساء القرويات، وقياس مدى إسهام تلك المشاريع في تحسين دخل الأسرة، ودراسة دور التمكين الاقتصادي في رفع مكانة المرأة الأسرية والاجتماعية. توصّلت الدراسة إلى أن مشاريع الدواجن والخياطة المنزلية أسهمت في رفع دخل الأسر بنسبة 40%، وتحسنت قدرتها الشرائية، لاسيما في الغذاء والتعليم، كما عزز التمكين الاقتصادي ثقة النساء بأنفسهن، وأسهم في تقليل اعتمادهن الكلي على الرجل، وكانت توصياتها توفير برامج تدريبية متخصصة للنساء الريفيات في الإدارة والتسويق، وتسهيل إجراءات التمويل الأصغر للمشاريع النسوية، وإنشاء تعاونيات نسوية تسويقية؛ لضمان استدامة المشاريع[23].

الدراسة الثانية: أجراها عبد الرحمن الشامي، بعنوان أثر برامج التمكين الاقتصادي للشباب على تعزيز الأمن الغذائي: دراسة حالة برنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن، التي اهتمت بوصف برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية الموجهة للشباب، وقياس أثر البرامج في الدخل الشهري للأسر المستفيدة، وتحليل دور البرامج في خلق فرص عمل محلية مستدامة. توصلت الدراسة إلى أنه ارتفع الدخل الشهري للمستفيدين بنسبة 40% مقارنة بالخط الأساس، وأسهمت المشاريع في تشغيل شباب آخرين مساعدين أو عمال مهرة، وتحسنت قدرة الأسر على شراء احتياجاتها الغذائية شهريًا، ووجد تفاوت في استفادة المحافظات المختلفة بسبب ضعف البنية التحتية والتسويقية في بعضها، وكانت توصياتها توسيع البرامج لتشمل المديريات والمناطق النائية، وتضمين تدريبات التسويق والتفاوض وإدارة المشاريع ضمن برامج التمكين، وإنشاء صناديق دوارة لإقراض الشباب بفوائد رمزية؛ لضمان ديمومة مشاريعهم[24].

الدراسة الثالثة: أجراها سالم الشمسي بعنوان التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن دراسة سوسيولوجية تحليلية، التي اهتمت بتشخيص واقع التدريب والتعليم التقني في اليمن، وتحليل العلاقة بين مدخلات التدريب والتعليم التقني والمهني ومخرجاته، وتحديد أوجه القصور والاختلالات التي يعاني منها والعمل على تلافيها مستقبلًا. توصّلت الدراسة إلى وجود فجوة كبيرة بين الإطار القانوني للتعليم الفني والمهني وبين الأطر المؤسسية القائمة والمنبثقة عنه، وعدم وجود توازن بين مدخلات ومخرجات العملية التعليمية بشكل عام من جانب، وبين مدخلات التعليم الفني والمهني ومتطلبات التنمية من جانب آخر، وغياب الرؤية الاستراتيجية لأهمية التعليم الفني والمهني. وكانت توصيات الدراسة بتوسيع بناء معاهد وكليات في جانب التعليم التقني والمهني، وإيجاد توازن بين الريف والحضر بين الذكور والإناث، وتوفير منح

داخلية وخارجية للمتفوقين، واستحداث تخصصات جديدة تواكب متطلبات سوق العمل، وإيجاد قاعدة بيانات واحدة، وتفعيل الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص[25].

ومن الملاحظ، أن جميع الدراسات تؤكد على الترابط الوثيق بين التمكين الاقتصادي والاكتفاء الذاتي الأسري والمجتمعي، وأن برامج التمكين الاقتصادي تسهم مباشرة في الاكتفاء الذاتي على مستوى الأسرة والفئة المستهدفة، كما أبرزت أهمية برامج التمويل الصغير، والتدريب المستمر، والتسويق بوصفها عوامل حاسمة في استدامة المشاريع، مع ضعف ربط المشاريع الريفية بالأسواق، مما يقلل من عائدها طويل الأمد، وعلى دور التعاونيات والإنتاج المنزلي والتمويل الأصغر في تحقيق الاكتفاء الذاتي والغذائي، وتشترك جميعها في إبراز معوقات التسويق وضعف رأس المال الاجتماعي المنتج، وفي ضوء ذلك، فإننا في هذا البحث سنستفيد من تلك النتائج وعوامل القوة والضعف؛ لنلقي الضوء على الربط بين التمكين الاقتصادي والاكتفاء الذاتي بوصفه استراتيجية وطنية للأمن الغذائي والسيادة الإنتاجية، وليس فقط على مستوى الأسرة.

5. العلاقة بين التمكين الاقتصادي والاكتفاء الذاتي

تعدّ العلاقة بين التمكين الاقتصادي والاكتفاء الذاتي محورًا مركزيًا في مقاربة التنمية المستدامة، فالتمكين الاقتصادي عملية تهدف إلى رفع مستوى السيطرة الفردية على الموارد والقرارات الاقتصادية، مما يفضي إلى بناء قدرات إنتاجية محلية، وهو ما يمهد الطريق نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي[26]، فالوصول إلى الاكتفاء الذاتي يعزز ثقة الأفراد بأنفسهم، ويقلل الاتكالية، ويحفزهم على الاستمرار في تطوير مشاريعهم ومهاراتهم، وهو ما يعيد إنتاج التمكين بشكل أوسع[27]، كما أن المجتمعات التي تعزز التمكين بواسطة التعليم والتمويل وريادة الأعمال تكون أكثر قدرة على بناء منظومات إنتاجية محلية تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والاقتصادي[28].

6. تجارب بعض الدول في التمكين الاقتصادي

تعدّ التجارب الدولية الناجحة في التمكين الاقتصادي مصدرًا غنيًا للدروس والعبر، وتكمن أهمية اختيارنا لتجارب التمكين الاقتصادي لبعض الدول في عدة أُسُس، أهمها بنيتها التنظيمية، وثقافتها المؤسسية، وأدواتها التنفيذية، ونتائجها المجتمعية؛ بهدف خدمة أهداف البحث؛ لصياغة نموذج يمني مستقبلي يعزز من فرص الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة، ومن التجارب الدولية التي نتناولها:

6-1. تجربة التمكين الاقتصادي في بنغلاديش

بنغلاديش دولة تقع في جنوب شرق قارة آسيا، تحدّها الهند من كل الجهات ما عدا جهة أقصى الجنوب الشرقي التي تحدها منها بورما (ميانمار)، حتى أقصى جنوب شرق القارة، ويحدها من الجنوب خليج البنغال. تعدّ بنغلاديش من أبرز الدول التي نجحت في تحويل مسارها

الاقتصادي من دولة فقيرة إلى نموذج تنموي يُحتذى به، لاسيما في مجال التمكين الاقتصادي للفئات الضعيفة، معتمدة برامج التمويل الأصغر وريادة الأعمال الاجتماعية، مما أسهم في تقليل معدلات الفقر والبطالة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام واكتفاء ذاتي[29].

برامج التمكين الاقتصادي

أبرز البرامج التي أسهمت في التمكين الاقتصادي:

- بنك الفقراء (Grameen Bank): هو ذلك المصرف الذي أسسه البروفيسور «محمد يونس» عام 1983م تحت اسم مصرف جرامين (Grameen Bank)، وتعني بالبنغالية «مصرف القرية»؛ ليكون بذلك أول مصرف في العالم يوفر رؤوس الأموال للفقراء فقط، في صورة قروض بدون ضمانات مالية؛ ليؤسسوا مشاريعهم الخاصة المدرة للدخل، وذلك تأسيسًا على الضمان الجماعي المنتظم في صورة مجموعات مكونة من خمسة أفراد، ومراكز مكونة من ست إلى ثمان مجموعات[30].

كما أن بنك الفقراء في بنقلادش لا يُعدُّ مجرد مؤسسة مصرفية عادية، بل هو شبكة مكونة من علاقات ومصالح اقتصادية واجتماعية لقطاع كبير، ألا وهو الاقتصاد الاجتماعي القائم على الاستثمار في رأس المال الاجتماعي الذي يضع الإنسان في قلب اهتماماته[31].

أهم سمة للبنك أنه مشروع اقتصادي ذو أهداف اجتماعية بالكامل؛ إذ يقدم البنك قروضًا للعملاء الفقراء، ويعتمد على المجتمع المحلي أداة لضمان استعادة تلك الأموال المقرضة. وينص أحد أهدافه الاجتماعية الرئيسة على تعزيز دور المرأة الفقيرة، لاسيما النساء العاملات في القطاع الريفي، ومن اللافت للنظر أن البنك لا يهدف إلى تحقيق أرباح على حساب الفقراء، الذين يمثلون 94% من رأسماله؛ لأنه يهتم أساسًا بتمكينهم اقتصاديًا[32].

دور البنك في تحقيق التمكين الاقتصادي للفئات الضعيفة

يتجلى دور البنك عن طريق ما يلي:

- زيادة الاستهلاك: تُعدُّ من التأثيرات الإيجابية، فقد وجد أحد الباحثين في بنغلاديش أن كل 100 تاكا أقرضت لامرأة من المقترضات أدت إلى زيادة إجمالي الإنفاق داخل المنزل بـ 18 تاكا، واستدامة هذه الزيادة في الإنفاق تُمكّن الأسر من تبني خطط واستراتيجيات أطول لتحسين الدخل والحياة للأسرة.

- زيادة الدخل: أدت برامج القروض الصغيرة إلى تحسين الدخل والتقليل من الفقر؛ إذ يميل المقترضون إلى زيادة دخلهم بمرور الوقت؛ فعندما تنكسر الحلقة المفرغة للفقر، يبدأ الفقراء في تحقيق دخل ثابت، ويميل عدد منهم إلى الدخول في استثمارات تساعد على زيادة دخولهم، كما تمكّن 21% من أعضاء برنامج بنك الفقراء من إخراج أنفسهم من دائرة الفقر بعد مرور أربع سنوات على انضمامهم للبرنامج[33].

- **التجمعات الإنتاجية الصغيرة:** إن واحدة من أهم المميزات التطبيقية لبرنامج القروض الصغيرة هي تشكيل تجمعات من الحرفيين والمنتجين في نفس الصناعة في مناطق قريبة، مما يتيح للريفيين فرصة تبادل الخبرات والمهارات، وهو ما يمكنهم من إنتاج كميات من ذات المنتج بأسعار منافسة تشجع التاجر على الشراء وتفتح سوقًا للمنتج[34].

- **لجنة النهوض بالريف (BRAC):** تعد لجنة النهوض بالريف (BRAC) واحدة من أكبر المنظمات غير الحكومية في العالم، وقد تأسست في بنغلاديش عام 1972م بهدف مكافحة الفقر وتعزيز التنمية الشاملة. تعتمد (BRAC) على نهج متكامل ومجتمعي يجمع بين التعليم، الصحة، وتقوية الفقراء للمشاركة بشكل كامل في المجتمع، وفق رؤية لعالم عادل ومستنير وصحي وديمقراطي خالٍ من الجوع والفقر وجميع أشكال الاستغلال، لاسيما النساء، عن طريق برامج تدريبية وتمويلية مبتكرة[35]. خلقت فرص العمل في القطاعات الإنتاجية مشاريع في الزراعة مثل تربية الماشية والدواجن، والحرف اليدوية مثل الخياطة والنسيج وصناعة السلال، وهذا أسهم في خلق شبكات إنتاج مصغّرة ذات طابع مجتمعي، أسهم في تعزيز الاقتصاد الريفي وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئيًا، ووفر دخلًا مستدامًا للأسر الفقيرة، مما ساعد في تجاوز خط الفقر تدريجيًا[36]، ومن أهم برامجها برنامج التخرج من الفقر، الذي يقدم مجموعة شاملة ومتكاملة من التدخلات لتمكين الأسر الفقيرة من تحقيق سبل عيش مستدامة؛ إذ يهدف هذا البرنامج إلى تمكين الأسر من الخروج من الفقر المدقع عن طريق مسار مدروس يمتد على مدار 24 شهرًا، وكانت نتائج استهداف الفقراء في التمكين الاقتصادي كالآتي:

- ساعد البرنامج 75,658 أسرة على التخرج من الفقر المدقع عام 2023م، ليصل عدد الأسر المستفيدة إلى 1.8 مليون.
- حقق 98% من المشاركين تحسنًا في دخلهم وظروفهم المعيشية.
- كل جنيه إسترليني يستثمر في البرنامج يعود 5.40 جنيه إسترليني في الدخل والأصول على مدى 7 سنوات.
- وصول 90% من الأسر إلى الخدمات الصحية الأساسية.
- 50% من الأسر كان لديها إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية.
- 98% من المشاركين في البرنامج حققوا معايير التخرج.
- 2,273 امرأة هي هياكل السلطة المحلية، ساعد البرنامج على تعزيز مشاركة الأسر في صنع القرار عن طريق تشكيل منظمات تنمية قروية تتيح للأفراد المشاركة، كما ساعد على الانضمام في الهياكل القيادية المحلية، مما أسهم في تحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية على مستوى المجتمع بشكل كامل.
- حقق 99.91% من الطلاب الذين شاركوا في البرنامج إنجازًا رائعًا؛ إذ اجتازوا اختبارات إتمام التعليم الابتدائي، وبلغت نسبة من حصلوا على درجة «أ» 60%[37].

- برنامج تعزيز المهارات والتدريب (STEP): مشروع تنموي أطلقته حكومة بنغلاديش بدعم من البنك الدولي؛ بهدف تعزيز التعليم الفني والمهني للفتيات والشباب، لاسيما في المناطق الريفية والمهمشة.

يركز البرنامج على:

- تحسين جودة التدريب المهني والتقني.
- تعزيز فرص الفتيات في اكتساب مهارات تقنية قابلة للتوظيف.
- دعم المؤسسات التدريبية لتكون أكثر شمولًا وملاءمة للنوع الاجتماعي.

وكانت نتائج البرنامج: أكثر من 45,000 فتاة استفدن من البرنامج بين عامي 2010م و2016م.

- ارتفاع معدلات التوظيف بين الخريجات بنسبة 35% مقارنة بمن لم يلتحقنَ بالبرنامج.
- تحسن في المهارات الحياتية والثقة بالنفس لدى المشاركات[38].

عوامل نجاح تجربة بنغلاديش في التمكين الاقتصادي:

- التركيز على الفئات الضعيفة: النساء والريفيين والأسر الفقيرة.
- التمويل بدون ضمانات: مما شجع الفقراء على المبادرة.
- الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية: مثل BRAC وGrameen.
- الاستثمار في التعليم والتدريب المهني.
- الاستقرار السياسي النسبي في فترات النمو[39].
- إدارة مؤسسية ناجحة تضمن استقرار السياسات بعيدًا عن تقلبات الإدارة الفردية[40].

كيف يُستفاد من تجربة بنغلاديش في التمكين الاقتصادي؟

يمكن للدول النامية، ومنها اليمن، أن تستفيد من تجربة بنغلاديش عن طريق:

- تبني نموذج التمويل الأصغر للفئات الضعيفة.
- دعم ريادة الأعمال الاجتماعية أداة للتنمية.
- الاستثمار في التعليم المهني والتقني.
- تعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص.
- تصميم سياسات تنموية تراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية.

2-6. تجربة التمكين الاقتصادي في مصر

شهدت مصر في تاريخها الحديث تحولات جوهرية في مسار التمكين الاقتصادي، لاسيما منذ بدايات العقدين الأخيرين من القرن العشرين، اهتمامًا متزايدًا من الدولة والمجتمع المدني بتمكين المرأة اقتصاديًا، عن طريق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التمويل الصغير والأصغر، وتعديل التشريعات المتعلقة بحقوق الملكية والعمل[41]، وقد تعزز هذا

التوجه بعد ثورة يناير 2011م، أصبح التمكين الاقتصادي جزءًا من الخطاب التنموي الرسمي، وارتبط بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف الثامن المرتبط بالنمو الاقتصادي وتوفير العمل اللائق[42]. وحاليًا، يعد التمكين الاقتصادي في مصر مسارًا متشابكًا بين المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، والمبادرات المجتمعية، والتغيرات الثقافية، في ظل تحديات اقتصادية إقليمية وعالمية متسارعة.

برامج التمكين الاقتصادي

توجد في مصر برامج ومؤسسات متعددة للتمكين الاقتصادي، أهمها

- مشروع دعم التشغيل

مشروع حكومي، يعد جزءًا من جهود الحكومة المصرية للحد من البطالة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، توفير فرص عمل للشباب والنساء في مختلف القطاعات الاقتصادية[43]، وتعزيز الاقتصاد عن طريق إسهامته في تعزيز الاقتصاد المصري بتوفير فرص عمل وتحسين الإنتاجية[44].

أثر جهود مشروع دعم التشغيل وغيره من البرامج الحكومية:

- انخفض معدل البطالة في مصر من 12.7% في عام 2019م إلى 7.2% في عام 2022م[45].
- توفير فرص عمل: جرى توفير أكثر من 1.5 مليون فرصة عمل للشباب والنساء في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال برنامج دعم التشغيل بين عامي 2018 و2022م[46].
- نمو الاقتصاد المصري بنسبة 4.2% في عام 2021م، وذلك بفضل جهود تلك البرامج التي أسهمت في تعزيز النشاط الاقتصادي[47].

- الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر:

هو مؤسسة حكومية مصرية تأسست في عام 1991م؛ بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر وتحسين مستوى المعيشة للفئات المحرومة والمهمشة في المجتمع عن طريق توفير فرص العمل والتمكين الاقتصادي، وأهم أنشطة الصندوق في التمكين الاقتصادي للشباب، هي:

- **دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** قدم الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر دعمًا ماليًا وتدريبًا للشباب لبدء وتطوير مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة، مما أسهم في توفير فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة[48].
- **برامج التدريب المهني:** نفذ الصندوق برامج تدريب مهني للشباب في مختلف المجالات، مثل تكنولوجيا المعلومات والتصنيع والخدمات؛ بهدف تأهيلهم لسوق العمل[49].

- **برامج دعم المرأة في ريادة الأعمال**: قدم الصندوق دعمًا للمرأة في مجال ريادة الأعمال عن طريق توفير التمويل والتدريب اللازم لبدء وتطوير مشروعاتهن، والتدريب على مهارات إدارة المشاريع والتمويل[50][51].

الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتجربة المصرية في برامج التدريب المهني وريادة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة يتمثل في:

- **زيادة عدد المشروعات الصغيرة:** زاد عدد المشروعات الصغيرة في مصر بنسبة 15% خلال المدة من 2018م إلى 2020م؛ إذ بلغ عدد المشروعات الصغيرة حوالي 3.5 ملايين مشروع[52].
- **زيادة فرص العمل:** أسهمت برامج التدريب المهني وريادة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة في زيادة فرص العمل بنسبة 12% خلال المدة من 2018م إلى 2020م؛ جرى توفير حوالي 1.2 مليون فرصة عمل[53].
- **زيادة الناتج المحلي الإجمالي:** أسهمت برامج دعم المشروعات الصغيرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2% خلال المدة من 2018م إلى 2020م[54].
- **تحسين مستوى المعيشة:** أسهمت برامج التدريب المهني وريادة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة للفئات المستهدفة؛ إذ زاد دخل الأسر بنسبة 20% خلال المدة من 2018م إلى 2020م[55].
- **تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة:** أسهمت برامج دعم المشروعات الصغيرة في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة؛ إذ زاد عدد النساء اللاتي يمتلكن مشاريع صغيرة بنسبة 25% خلال الفترة من 2018م إلى 2020م[56].

كما يوجد في مصر المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، الذي يستهدف تحسين خصائص السكان وضبط معدلات النمو السكاني؛ ويتضمن المشروع عدة محاور تتمثل في: التمكين الاقتصادي للأسرة، وبصفة خاصة المرأة، وإتاحة وسائل تنظيم الأسرة، والتحول الرقمي للوصول الذكي للسيدات المستهدفات، وربط قواعد بيانات المبادرات المختلفة[57].

تكون الاستفادة من التجربة المصرية في التمكين الاقتصادي عن طريق:

- **تكامل البرامج:** البرامج المصرية تعمل على تكامل جهود مختلف الجهات المعنية بالتمكين الاقتصادي، مما يزيد من فاعلية هذه البرامج ويقلل من التكرار والتضارب.
- **استهداف الفئات الضعيفة والأشد احتياجًا:** البرامج المصرية تركز على استهداف الفئات الضعيفة والأشد احتياجًا، مثل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، مما يسهم في تقليل الفقر وتحسين مستوى المعيشة لهذه الفئات.

- **استدامة أثر البرامج والتدخلات:** البرامج المصرية تركز على تعزيز التنمية المستدامة عن طريق دعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تتبنى ممارسات مستدامة وصديقة للبيئة.

7. التحديات التي تواجه التمكين الاقتصادي والاكتفاء الذاتي

يتبين من استعراض تجارب التمكين الاقتصادي أن هناك عددًا من التحديات التي تواجه مسار البلدان النامية نحو ذلك التمكين بشكل عام، أهمها: الفقر وعدم المساواة، وضعف التمويل، والأزمات المحلية والإقليمية (السياسية والاقتصادية)، والعوائق الاجتماعية والثقافية، لاسيما التي تواجه المرأة، وترتبط بالموروث الثقافي والعادات التي قد تقيد مشاركتها الاقتصادية.

8. التمكين الاقتصادي في اليمن

يُعد التمكين الاقتصادي في اليمن قضية حيوية في السياق السوسيولوجي؛ إذ يتطلب التطرق لتحليل البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع اليمني.

السياق الاجتماعي والاقتصادي في اليمن

يرتبط الوضع الاجتماعي في اليمن ارتباطًا وثيقًا بالأداء الاقتصادي[58]؛ إذ خسر الناتج المحلي الإجمالي ما يزيد عن 126 مليار دولار أمريكي بين عامي 2015م - 2020م[59]. وإحصاءات عام 2024م تشير إلى أن أكثر من 18 مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية الاجتماعية. يعاني الناس من الآثار المركبة للعنف، والأزمات المالية المستمرة، وتعطل الخدمات العامة[60]، وتقلص متوسط دخل المواطن اليمني بنسبة 70% تقريبًا منذ عام 2014م[61]، كل ذلك انعكس على مؤشرات الفقر والبطالة والحرمان.

مؤشرات الفقر والبطالة والنزوح في اليمن وأثرها في المجتمع

يتسم المجتمع اليمني بتركيبة ديمغرافية شابة؛ إذ يشكل مَن هم دون 35 عامًا أكثر من 70% من السكان[62]، ووصلت معدلات الفقر إلى مستويات حرجة بحسب تقديرات عام 2022م؛ إذ بلغ معدل الفقر في اليمن نسبة مرتفعة بواقع 74%، ومن المتوقع أن ترتفع لتصل إلى 80% بحلول عام 2030م في حال استمر الصراع[63]؛ إذ تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن حوالي 80% من السكان بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة[64]، وفق تقديرات 2022م وصلت البطالة، لاسيما بين الشباب، لتصل إلى ما يزيد عن 55%[65]. وتسببت الصراعات المستمرة في نزوح أكثر من 4 ملايين نازح داخلي في اليمن[66]. ومع استمرار وتفاقم الصراع، أثر في الاقتصاد المحلي وفي المنظومة الزراعية والصناعية لليمن، فالقطاع الزراعي قبل الصراع كان يسهم بنحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل فيه أكثر من نصف السكان[67].

ومن مؤشرات الفقر والبطالة والنزوح تدهور الإنتاج المحلي والحرمان البنيوي (Structural Deprivation)؛ إذ تتعاقب العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتمنع تحقيق التمكين الاقتصادي، وفي هذا السياق، تظهر ضرورة وجود مؤسسات وبرامج فعالة يمكنها التدخل بطرق منهجية ومتكاملة.

المؤسسات العاملة في التمكين الاقتصادي

تتنوع هذه المؤسسات بين حكومية، مثل وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والصندوق الاجتماعي للتنمية، ومؤسسات غير حكومية كمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، أو دولية كالمؤسسات التابعة للأمم المتحدة. تهدف هذه المؤسسات إلى تحويل الفئات الضعيفة، كالنساء والشباب والنازحين وذوي الاحتياجات الخاصة أو ذوي الدخل المحدود، إلى عناصر منتجة ومؤثرة في الاقتصاد المحلي، وتوفير بيئة عمل آمنة ومحفزة تحقق لهم الاستقرار والاستقلال المالي والاكتفاء الذاتي. وسوف نستعرض بعضًا من هذه المؤسسات على سبيل المثال لا الحصر:

- **التعليم الفني والتدريب المهني:** يمثل نظام التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن مصدرًا رئيسًا لإعداد القوى العاملة وتوفيرها بحسب احتياجات التنمية في المجالات المختلفة[68]. وفي 2006م صدر قانون رقم (23) التعليم الفني والمهني، ومن أهدافه إعداد كوادر فنية تلبي متطلبات عملية التنمية الشاملة واحتياجات سوق العمل من العمالة الوطنية، والارتقاء بالكفاءة الفنية والمهنية للعمالة اليمنية في التعامل مع التقنيات الحديثة، بهدف زيادة القدرات الإنتاجية والخدمية للمنشآت، لا سيما الصغيرة والأصغر، والإسهام في النهوض بالاقتصاد الوطني[69].

مجالات التعليم الفني والتدريب المهني ومستوياته

يتميز هذا النوع من التعليم بتعدد مستوياته وتنوع مجالاته، مما يتيح للمتدربين فُرصًا واسعة للتخصص وتطوير مهاراتهم وقدراتهم، وتتوزع مجالات التدريب كما يبينها الجدول (1).

جدول (1)

توزيع مجالات التدريب

م	المجال	المستويات	الهدف	التخصصات
1	التعليم والتدريب النظامي	**مستوى التدريب المهني:** سنتان بعد مرحلة التعليم الأساسي	تنمية مهارات نظرية وعملية المتصلة بمهنة معينة؛ بغرض إعداد العاملين لفئة العامل الماهر	كهرباء - إلكترونيات - ميكانيك - تجارة
		مستوى الثانوية المهنية: ثلاث سنوات بعد مرحلة التعليم الأساسي	تنمية مهارات نظرية وعملية المتصلة بمهنة معينة؛ بغرض إعداد لفئة المستوى المطلوب في أحد التخصصات	هندسة - ميكانيك - إلكترونيات - فنون جميلة - زراعة - بيطرة - حرف
	مستوى فني دبلوم نظام سنتين	تعليم متخصص لمدة سنتين بعد الثانوية المهنية أو الثانوية العامة	بهدف تنمية المهارات العلمية الإشرافية، والقدرة على نقل أفكار الاختصاصيين إلى العاملين في فئات المستوى الماهر	التصميم الداخلي المعماري - الهندسة المدنية - الكهرباء - إلكترونيات - النفط والغاز - الميكانيكا - السياحة - الزراعة
	مستوى فني دبلوم نظام ثلاث سنوات - كليات المجتمع	تعليم متخصص لمدة ثلاث سنوات بعد التعليم التقني نظام سنتين	يهدف إلى تنمية المهارات الإشرافية، والقدرة على نقل أفكار الاختصاصين إلى العاملين في فئات المستويات المهنية الأدنى	التصميم والحاسوب - التجارة والفندقة والسياحة - الصحة - الإلكترونيات - الهندسة المعمارية - الميكانيا - الحرف
2	نظام التعليم والتدريب المستمر نظام تعليمي تدريبي داعم للمستويات التعليمية السابقة	مستوى التعليم المستمر (الموازي)	**وفيه البرامج التالية:** التعليم المستمر (مستوى ماهر)	التكييف والتبريد - اللحام - كهرباء سيارات - كهرباء آلات - كهرباء أجهزة منزلية - خراطة - نجارة - تحكم صناعي - بناء
			التعليم المستمر-المستوى المهني	تكييف لحام -كهرباء سيارات - آلات كهربائية - تمديدات كهربائية - صيانة أجهزة - أنظمة تحكم صناعي مبرمج...
		برامج الدورات القصيرة	هي برامج تنشيطية بهدف رفع كفاية العامل في سوق العمل عن طريق تلبية احتياجات نوعية خاصة أو للعاطلين عن العمل أو للراغبين في رفع مستوياتهم المهنية	إدارة الفنادق والمنشآت السياحية - حرف يدوية - محاسبة - سكرتارية - زراعة وغيرها من المجالات

الإنجازات المتحققة للتعليم الفني والتدريب المهني

ما يتعلق بالبنية التحتية، يوجد 79 معهدًا و7 كليات مجتمع[70]. حتى العام 2023م، وصل عدد الملتحقين بمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني 61,139 طالبًا، وأعداد المتخرجين منها 18,904 متخرجين، وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس 4,996 مدرّسًا ومدرّسة[71]، وهذا يظهر عدم التوسع الكافي في البنية التحتية لاستيعاب أعداد من الراغبين في الالتحاق بالتعليم الفني والتدريب المهني، مع وجود ضعف في التنسيق بين التعليم الفني واحتياجات سوق العمل والجهات العاملة في هذا المجال.

- صندوق الرعاية الاجتماعية

صدر في يونيو 1996م قانون الرعاية الاجتماعية رقم (31) لسنة 1996م، على الرغم أن من مهام الصندوق توزيع الإعانات المالية لمستفيديه، إلا أنه كان من بين أهدافه توجيه الإمكانات المتاحة نحو تنمية الطاقات البشرية المعطلة وتأهيلها أو إعادة تأهيلها وتأمين التحاقها بالأعمال ومشاركتها في بناء المجتمع[72]. وفي أواخر عام 2005م، أُنشئت الإدارة العامة لتنمية المستفيدين في صندوق الرعاية الاجتماعية ضمن الهيكل التنظيمي للصندوق، ونفذت الأنشطة التدريبية وحدد الصندوق عددًا من الخطوات لمساعدة المستفيدين وتحسين أحوالهم المعيشية، أهمها:

تدريب وتأهيل الحالات المستفيدة من المساعدات المالية:

- التنسيق مع الجهات التنموية العاملة في جميع المحافظات لحصر الأنشطة الحالية والمستقبلية التي تزاولها تلك الجهات، وتحديد عدد منها لتدريب وتأهيل المستفيدين عليها.
- نسج علاقات مع الجهات المانحة والممولة والمنظمات غير الحكومية، وتقديم المشاريع ومناقشتها مع تلك الجهات بهدف المساهمة في إنجاحها.
- وضع برامج لتدريب وتأهيل المستفيدين القادرين على العمل عن طريق التنسيق مع مكونات شبكة الأمان الاجتماعي الأخرى، الصندوق الاجتماعي للتنمية والبرنامج الوطني للأسر المنتجة، وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، والجمعيات الأهلية... إلخ .
- التنسيق مع الجهات المانحة المحلية كالبنوك وبرنامج الإقراض والتمويل الأصغر؛ بهدف تقديم قروض للمستفيدين.
- التنسيق مع الجهات الإرشادية، وسائل الإعلام المختلفة، منظمات المجتمع المدني، خطباء المساجد، منظمات دولية... إلخ؛ بهدف تنمية القيم والعادات الإيجابية لخدمات الصندوق وأهداف البرامج التدريبية للفقراء وأفراد الأسرة.

وقد استطاع الصندوق تبني عدد من البرامج للمستفيدين، لعل من أبرز البرامج التدريبية:

- مهارات التجميل والكوافير
- تربية حيوان
- صناعات الحُلي الفضية
- حياكة المعاوز الحضرمية
- الصناعات الجلدية
- صناعة البخور والعطور
- الإسعافات الأولية
- الخياطة والتطريز
- تطريز النقاب الجوفي
- التدبير المنزلي
- بيطرة
- مهارات السكرتارية والكمبيوتر

ومن خلال الوقوف على عدد المتدربين خلال الأعوام 2005 - 2010م بحسب الجدول الآتي:

جدول (2)

يوضح عدد الحالات التي جرى تدريبها حتى 2010م

العام	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م	الإجمالي
عدد المتدربين	3,596	2,701	12,322	3,904	4,875	3,228	30,626

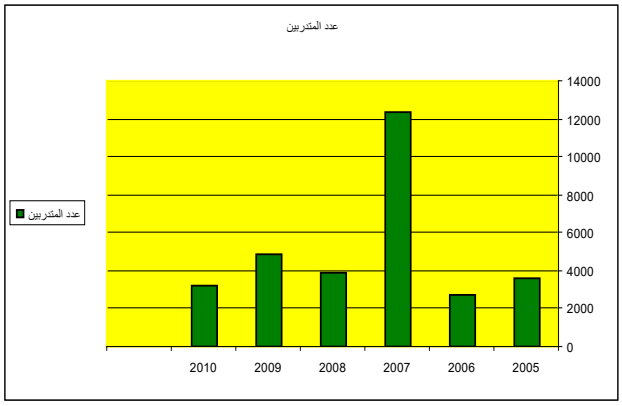

من الملاحظ، أن التدريب بدأ خلال مدة إنشاء إدارة تنمية المستفيدين بداية جيدة، وبلغ أعلى قيمة خلال العام 2007م، وانخفض خلال العامين 2008م و2010م، وهذا يدل على التذبذب في التدريب لوجود قصور في الرؤية لدى الإدارة، وعدم وجود خطوات إيجابية تؤدي إلى زيادة التدريب من عامٍ إلى عام، ونجد أن هناك معوقات وصعوبات تحد من التدريب نتيجة لعدد من الظروف، يمكن إجمالها فيما يلي:

- عدم وجود خطة استيعاب عدد أكبر من المستفيدين في التدريب.
- عدم وجود قاعدة بيانات يمكن الاعتماد عليها عند الاستهداف، وضرورة التحاق

المستفيدين ببرامج التدريب.
- ضعف الإقراض لما بعد التدريب.
- عدم وضع دراسات وبرامج تدريب تناسب كل محافظة ومديرية والاستفادة من مواردها المتاحة.
- غياب المتابعة لما بعد التدريب، بدليل عدم وجود حالات تحسّن دخلها واستغنت عن الصندوق.

تُعدُّ عملية الإقراض إحدى الخدمات المهمة التي يقدمها الصندوق للمستفيدين لمساعدتهم على تكوين مشروعات صغيرة تساعد الأسر على زيادة دخلها وتحسين مستوى معيشتها.ويوضح الجدول رقم (3) عدد حالات الإقراض خلال المدة 2007م حتى 2010م.

جدول (3)

يوضح عدد الحالات التي جرى إقراضها للفترة من 2007م حتى 2010م

القروض الممنوحة لعام 2007م	القروض الممنوحة لعام 2008م	القروض الممنوحة لعام 2009م	القروض الممنوحة لعام 2010م	الإجمالي
3,273	920	93	2,292	6,578

من الملاحظ، أن الصندوق قام بإقراض عدد من الحالات خلال العام 2010م بمبلغ 114,600,000 ريال لعدد 2,292 حالة مقترضة، إلا أن عملية الإقراض ما تزال ضعيفة[73]. وتوصّلت دراسة ميدانية أُجريت عام 2012م، «حول الرعاية الاجتماعية في اليمن» أن عملية الإقراض تواجه بعض الصعوبات للمستفيدين، التي يمكن توضيحها فيما يلي:

- عدم إقبال المستفيدين على القروض بسبب خوفهم من ضياع مبلغ المساعدة الضمانية.
- الفوائد غير المتناسبة مع أن القروض بيضاء، لاسيما من بنك الأمل.
- عدم تدخل الصندوق في توجيه ومساعدة الحالات ومتابعتها للمشاريع لما بعد القرض.
- ضعف الدور الإعلامي في تسويق المنتجات، وخاصة عند إقامة المعارض الداخلية والدولية.

- الصندوق الاجتماعي للتنمية

هو مؤسسة تنموية وطنية مستقلة، أُنشِئ بموجب القانون رقم (10) لسنة 1997م[74]، وأهم ما يهدف إليه «الإسهامات الفاعلة في إنجاز خطة الدولة في المجال الاجتماعي والاقتصادي بتمكين الأفراد والأسر والمؤسسات الصغيرة والجماعات الفقيرة وذوي الدخل المحدود من العمل والإنتاج عن طريق تقديم الخدمات والتسهيلات والقروض المشروعة لإقامة المشاريع الخدمية والإنتاجية، وصولًا إلى الإسهام في الحد من البطالة والفقر والتعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وتخفيف وطأة إجراءاته عن كاهل محدودي الدخل»[75]، ويسعى الصندوق لتحقيق أهدافه عن طريق البرامج الآتية: التنمية المجتمعية والمحلية، وبناء القدرات، وتنمية

المنشآت الصغيرة والأصغر، والأشغال كثيفة العمالة (النقد مقابل العمل - التحويلات النقدية غير المشروطة في التغذية)[76]، ونركز على برامج الصندوق التي لها علاقة مباشرة بالتمكين الاقتصادي بوصفها أداة استراتيجية لتمكين الفئات الضعيفة، ومن هذه البرامج والوحدات:

وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

تركز على دعم الأنشطة الاقتصادية وسبل العيش المستدامة عن طريق تقديم خدمات وحلول اقتصادية ومالية للمستهدفين؛ ليتمكنوا من خلق فرص دخلهم واستدامته، ودعم استمرارية مؤسسات التمويل الأصغر التي تعد المزود المالي الرئيس للمشروعات الصغيرة والأصغر.

قدم البرنامج دعم الوصول إلى القروض لـ 143,168 من أصحاب الأنشطة الصغيرة والأصغر، و3,589 ضمانة قروض بواسطة برنامج ضمان القروض، كما وفّر 18,304 منح للمزارعين والصيادين ومقدمي الخدمات الصحية من القطاع الخاص عن طريق وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر[77].

وضمن أنشطة الوحدة، أُنشئ برنامج مجموعات الادخار والتمويل الريفي (VSLA)، الذي يُعدُّ أحد المشاريع الناجحة التي أُنشئت بعد تصاعد الصراع؛ بهدف تمكين المجتمع الريفي على التكيف مع آثاره الاقتصادية، لا سيما توسع البطالة وانعدام الدخل. وحتى نهاية عام 2021م، بلغ عدد المجموعات النشطة التي جرى إنشاؤها 350 مجموعة، تشمل 7,970 عضوًا بينهم 3,834 امرأة، تلقّت هذه المجموعات بناء قدرات في الإدارة والمهارات التنظيمية ومسك الدفاتر.

وجزءًا من أنشطة المشروع، تلقى عدد 1,555 من أعضاء المجموعات تدريبًا على عدد من الأنشطة المدرة للدخل، ثم تنظيم حصول أعضائها على التمويلات اللازمة لتأسيس أنشطتهم المدرة للدخل من صناديق الادخار التابعة لهم، وعدد 1,168 حصلوا على تمويل أنشطتهم المدرة للدخل منذ إنشاء البرنامج، وشملت أنشطة اقتصادية ريفية مختلفة، مثل: تربية الماشية، وتربية النحل، وزراعة الأراضي، والتجارة الصغيرة، والحرف اليدوية[78].

وحدة التدريب والبناء المؤسسي

هي إحدى الوحدات التنفيذية التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية، ومهمتها تحفيز التطوير المؤسسي وبناء قدرات المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وتمكين المجتمعات المحلية والأفراد من الاعتماد على الذات ونبذ الاتكالية، وتعزيز رأس المال الاجتماعي بواسطة البرامج الآتية:

تجربة التلمذة المهنية

نعرض في هذا المحور تجربة وحدة التدريب والبناء المؤسسي في تبني برنامج التلمذة المهنية من حيث مفهومها وأهدافها ومجالاتها وشروطها ومراحلها وخطواتها والمخرجات والنتائج والتحديات والتوصيات.

مفهوم التلمذة المهنية

التلمذة المهنية هي نظام تعليمي يجمع بين التدريب العملي في مكان العمل (الورش) والدراسة النظرية في الصف التعليمي؛ بهدف تأهيل المتدربين/المتتلمذين لمهن محددة ذات طلب في سوق العمل. تُنظَّم عادة عن طريق عقود بين المتدرب/المتتلمذ وصاحب العمل، وتشمل مجالات مثل الصناعات الصغيرة، الحرف، والصيانة. تمنح المتدربين/المتتلمذين شهادات معتمدة وخبرة عملية مباشرة[79]، وتهدف التلمذة المهنية إلى تسهيل الانتقال إلى سوق العمل، ومواءمة المهارات المتاحة مع احتياجات سوق العمل سريعة التغير، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز المشاريع المستدامة، وتوفير نموذج فعّال من حيث التكلفة لتقديم التعليم والتدريب المهني[80].

وتتنوع مجالات المهن في التلمذة المهنية كالآتي:

- الخياطة والتفصيل
- التجميل وتصفيف الشعر
- صناعة الأغذية
- صناعة الحلويات والمعجنات
- تركيب وصيانة منظومة الطاقة الشمسية
- الرعاية البيطرية والماشية
- ميكانيكا السيارات الحديثة
- كهرباء السيارات الحديثة
- صيانة أجهزة التكييف والتبريد
- صيانة الدراجات النارية
- صيانة الموبايل
- تربية النحل وإنتاج العسل
- التمديدات الصحية (السباكة)
- تركيب وصيانة كاميرات المراقبة
- تركيب وصيانة مضخات الري
- صيانة الأجهزة المنزلية[81]

شكل (1)

يبين منهجية التلمذة المهنية

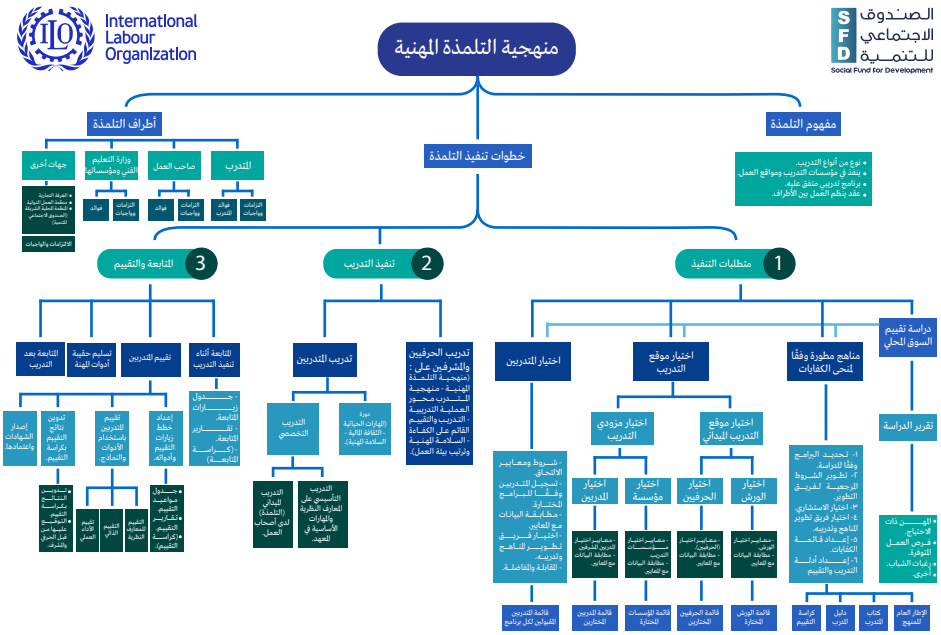

وكانت مخرجات البرنامج هي: تأهيل (1,141) منهم عدد (470 أنثى) موزعين في المهن الآتية[82]:

جدول (4)

توزيع المتدربين والمتدربات بحسب المهن في برنامج التلمذة المهنية

م	المهنة / النوع	عدد الذكور	عدد الإناث	الإجمالي
1	تركيب وصيانة أجهزة التكييف والتبريد	40		40
2	تركيب وصيانة منظومة الطاقة الشمسية	265		265
3	الخياطة والتفصيل		234	234
4	الصناعات الغذائية		20	20
5	صناعة المعجنات والحلويات	22	86	108
6	صيانة الموبايل	102	11	113
7	التجميل وتصفيف الشعر		67	67
8	صيانة الدراجات النارية	30		30

م	المهنة / النوع	عدد الذكور	عدد الإناث	الإجمالي
9	كهرباء وميكانيك السيارات الحديثة	71		71
10	الرعاية البيطرية والماشية	17		17
11	تركيب وصيانة مضخات الري	19		19
12	تركيب وصيانة كاميرات المراقبة	17		17
13	تركيب وصيانة التمديدات الصحية (السباكة)	21		21
14	صيانة الأجهزة المنزلية	10	10	20
15	التصوير الفوتوغرافي	3	7	10
16	صناعة البخور والعطور		35	35
17	تربية النحل وإنتاج العسل	54		54
	المجموع	671	470	1,141

برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية

ينطلق برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية من أن السلطة المحلية هي الحلقة التنموية الأقرب للمجتمع، والمعنية بإدارة التنمية المحلية، ويهتم البرنامج ببناء قدراتها في مختلف المجالات وتفعيل دورها التنموي، وهو ما يُعد أحد أهم أهداف الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي، وذلك عن طريق تفعيل أدوارها بحسب قانون السلطة المحلية وتطبيقها على أرض الواقع، وربط أعضاء السلطة المحلية بأفراد المجتمع، ولاسيما في الريف وتعزيز عمليات الاتصال والتواصل[83].

وكانت نتيجة الأنشطة التي نفذها برنامج التمكين خلق وعيٍ اجتماعيٍّ تنموي جديد في المجتمعات التي جرى تشكيل مجالس تعاون القرى ولجان تنمية العُزَّل فيها؛ لأنها تقوم على التخطيط من قاعدة المجتمع عن طريق تحفيز المجتمع المحلي عبر اللجان المجتمعية التنموية، وتبصيره بموارده غير المستثمرة واعتماده عليها، ونبذ الاتكالية، وتعزيز الروابط الاجتماعية، وإحياء التعاون، وتحسين حياة الناس في مختلف مجالات الحياة عبر المبادرات الذاتية والمدعومة، والمشاريع التي جرى تنفيذها من قبل المجتمع المحلي، والعمل على إزالة التحديات التي تواجه الجهات العاملة في التنمية من الاستمرار في أنشطتها الاقتصادية، وبهذا التكامل، تتحول التنمية من عملية مركزية إلى منظومة تشاركية يتفاعل فيها المجتمع المحلي مع الجهات الداعمة بشكل ديناميكي، مدعومًا بوعي مجتمعي ومهارات عملية وخطط تنموية مبنية من القاعدة.

وتأسيسًا على ما سبق، فإن هذه الجهود المتكاملة تعكس التزام الصندوق الاجتماعي للتنمية بالإسهام في تعزيز رأس المال البشري، واستثمار رأس المال الاجتماعي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء مجتمع قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية، عن طريق الاستثمار

في التعليم الفني والتدريب المهني ركيزة أساسية للتغيير والتحول، وفي إطار رؤية الصندوق التنموية، عمل الصندوق على دعم وزارة التعليم الفني والتدريب المهني عبر تنفيذ برامج تدريبية متخصصة، وبناء القدرات المؤسسية، وتطوير المناهج، وتأهيل الكوادر، بما يسهم في مواءمة مخرجات التعليم الفني مع احتياجات السوق المحلي، بالإضافة إلى تقديم منح تدريبية للفئات الضعيفة، لا سيما النساء والشباب في المناطق الريفية والحضرية.

ونخلص إلى القول إن برامج التمكين الاقتصادي في اليمن، المحلية والدولية، المتعددة والمتنوعة، حققت تقدمًا وتحسنًا نسبيًّا في بعض المكونات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال العقود القليلة الماضية، إلا أن مؤشرات الفقر والبطالة في مستوياتها المختلفة تشير إلى غير ذلك؛ إذ لم تكن تلك البرامج بالمأمول والمتوقع منها، ويعود ذلك - جزئيًا - إلى أنها عبّرت عن رؤى لم تستوعب المتغيرات المحلية لعصرها، وكانت بعيدة عن السياق الاجتماعي والاقتصادي المحلي.

النتائج والتوصيات

من خلال ما تضمنته عناصر البحث وفقراته، توصلنا إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولًا: النتائج

1- غياب قاعدة بيانات وطنية موحدة: لا توجد منظومة مركزية لتجميع وتحديث البيانات المتعلقة بالسكان، والفقر، والبطالة، والمشاريع، والموارد، والجهات الفاعلة، مما أدى إلى:

- صعوبة في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار.
- ازدواجية في تنفيذ المشاريع وتكرار التدخلات.
- ضعف الرقابة والتقييم للمساعدات والبرامج التنموية.

2- غياب بيئة قانونية محفِّزة للتنسيق والتكامل: لا توجد تشريعات واضحة تلزم الجهات الحكومية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص بالتنسيق أو تبادل المعلومات؛ الأمر الذي أدى إلى:

- تضارب في الصلاحيات بين الوزارات والجهات الأخرى ذات العلاقة.
- ضعف المساءلة وتداخل في تنفيذ المهام.
- صعوبة بناء شراكات فعّالة بين القطاع العام والخاص.

3- ضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة (محلية، دولية، مانحين): إذ تعمل الجهات بشكل منفصل دون إطار تنسيقي مشترك، مما تسبب في:

- تكرار التدخلات في نفس المناطق.
- إهدار الموارد وعدم تحقيق الأثر المطلوب.
- صعوبة بناء استراتيجيات وطنية موحدة.

4- ضعف رأس المال الاجتماعي المحلي: خصوصًا في المناطق الريفية التي تفتقر إلى شبكات دعم مجتمعي فعّالة، مثل الأطر المجتمعية التنموية والجمعيات التعاونية والمبادرات المحلية، مما يحد من قدرتها على تنظيم نفسها اقتصاديًا، وغياب هذه الشبكات يضعف قدرة الأفراد على الوصول إلى الموارد، ويزيد من اعتمادهم على المعونات الخارجية.

5- الإقصاء الاجتماعي للفئات الضعيفة: تشمل هذه الفئات: النساء، والشباب، والنازحين، وذوي الاحتياجات الخاصة، الذين غالبًا ما يُستبعدون من عمليات التخطيط والتنفيذ للمشاريع الاقتصادية بسبب الأعراف الاجتماعية أو ضعف التمثيل المؤسسي، ويؤدي ذلك إلى استمرار الفقر والبطالة في هذه الفئات، ويمنعهم من تحقيق استقلال اقتصادي.كما أن غياب التكامل بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية يزيد من فجوة الإقصاء، ويحد من الاستفادة الفعلية لهذه الفئات من الفرص التنموية المتاحة.

6- غالبا ما تُنفَّذ مشاريع اقتصادية دون ربطها بالخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة،

والحماية الاجتماعية، مما يؤدي إلى نتائج محدودة؛ إذ لا يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي دون توفير بيئة داعمة وشاملة.

ثانيًا: التوصيات

وبعد عرض نتائج البحث، نقدّم عددًا من التوصيات التي يمكن أن يسهم الأخذ بها في تحقيق اكتفاء ذاتي، والتحرر من الاتكالية، وهي مقترنة بشروط موضوعية ذات علاقة بالتمكين الاقتصادي ولابد من توافرها، وهي كالآتي:

1- ضرورة تطوير منصة وطنية موحدة للبيانات التنموية تربط الجهات الحكومية والمنظمات المحلية والدولية، لتبادل البيانات بشكل منظم وفعّال.

2- صياغة إطار قانوني للحوكمة الرشيدة بهدف تنسيق الجهود المشتركة بين الجهات ذات العلاقة بالتمكين الاقتصادي.

3- تشكيل مجلس تنسيق وطني للسياسات الاجتماعية والاقتصادية وتقليص تضارب القرارات وتوحيد الرؤية التنموية.

4- اعتماد خارطة مؤسسية للأدوار والصلاحيات تحدد بوضوح مهام كل جهة في التخطيط والتنفيذ والتمويل.

5- تنظيم لقاءات دورية بين المانحين والسلطات المحلية؛ لضمان انسجام البرامج مع احتياجات المجتمع المحلي، وتعزيز ملكيته للمشاريع.

6- ضرورة تنمية «رأس المال البشري» «Human capital» فهو العنصر الأساسي والمحوري في التنمية المستدامة، عن طريق التأهيل والتدريب ورفع مستواه العلمي والمهني والتقني والثقافي حتى يتمكن من المشاركة في مختلف النشاطات الإنتاجية، خصوصًا مع تزايد التطور التكنولوجي الذي يتطلب تزايدًا مماثلًا في عمليات التأهيل والتدريب وهذه العملية ترفع من مستوى الوعي[84]؛ الأمر الذي يساعد الفقراء على المشاركة العامة في المجتمع على المستويين المحلي والوطني.

7- إنشاء لجان مجتمعية تنموية محلية مستقلة، كتجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية، وتفعيل الجمعيات التعاونية، وربطها ببرامج التمويل والتدريب.

8- تعزيز التمكين الاقتصادي في اليمن عن طريق تطوير التعليم الفني والتدريب المهني، مع التركيز على تدريب الفئات الضعيفة (الشباب والنساء، والمهمشين) على المهارات المطلوبة في سوق العمل.

الخاتمة

بيّن التحليل السوسيولوجي للتمكين الاقتصادي والاكتفاء الذاتي أهمية ذلك التمكين، بوصفه مدخلًا فعالًا ومسارًا واعدًا لتحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع اليمني، مستندًا إلى تجارب دولية ناجحة مثل بنغلاديش، ومصر، التي أظهرت كيف يمكن للتخطيط الاستراتيجي، والاستثمار في الموارد البشرية، ودعم الفئات الهشة أن يُحدث نقلة نوعية في مسار التنمية المستدامة، وكشفت هذه التجارب أن الربط بين التعليم الفني والتدريب المهني، وريادة الأعمال، ودعم المشاريع الصغيرة يشكّل محورًا حيويًا في بناء قاعدة اقتصادية Resilient قادرة على مواجهة التحديات. لذا يمثّل التمكين الاقتصادي أملًا كبيرًا في تحسين الوضعين الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع اليمني، إلا أنه يتطلب ضرورة تعزيز التنسيق بين مختلف الجهود (الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني)؛ بتوفير الفرص ودعم الفئات الضعيفة، وتطوير برامج أكثر تكاملًا في مجال التدريب المهني، والتمكين الاقتصادي، وربطها بسوق العمل الفعلي؛ لضمان استدامة الأثر وتحقيق تحول تنموي حقيقي قائم على المشاركة والشمول والاستقلال الاقتصادي.

المراجع

(1) Kabeer, N, Gender equality and women's empowerment: A critical analysis of the third millennium development goal. Gender & Development, London,2005.

(2) عبد الكريم أحمد جميل، التنمية البشرية الحديثة، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2017م.

(3) عبيدة دباغ، التمكين الاقتصادي في سياق النهج المتمركز حول الإنسان، متاح على: https://innovationhub.social/articles/altmkyn-alaqtsady-fy-syaq-alnhj-almtmrkz-hwl-alinsan

(4) البنك الإسلامي للتنمية، التمكين الاقتصادي: نموذج مبتكر للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على الرابط: https://www.isdb.org/ar

(5) المنتدى السوري متاح على الرابط: https://www.facebook.com/SyrianForum/posts /

(6) مروان حياني، ما بين التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي نظرة إلى المفاهيم والمبادئ، على الرابط: https://innovationhub.social/articles/ma-byn-altmwyl-alasghr-waltmwyl-alislamy-nzrt-ila-almfahym-walmbady

(7) علي الراوي، التمكين الاقتصادي حق إنساني في التنمية البشرية، متاح على: https://www.almerja.com/reading.php?idm=64748

(8) تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال الاكتفاء الذاتي: متاح على الرابط: https://fastercapital.com/arabpreneur

(9) الاكتفاء الذاتي: كيف يمكن تحقيقه في عالم متغير، متاح على الرابط: https://www.najdagritech.com/ar/post

(10) المفاهيم الإدارية، الاكتفاء الذاتي: متاح على الرابط: https://hbrarabic.com

(11) تحقيق الاستقلال الاقتصادي، المرجع السابق.

(12) رويدا علي ناشر العريقي، واقع التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية في ظل الحرب للفترة 2015 - 2020م، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، المجلد 2، العدد 17، 2023م.

(13) عبيدة دباغ، التمكين الاقتصادي في سياق النهج المتمركز حول الإنسان، مرجع سابق.

(14) لماذا يعتبر الشمول الاقتصادي عاملاً أساسيًا للحد من الفقر وتمكين الناس، مقال متاح على:https://blogs.worldbank.org/ar/voices/why-economic-inclusion-is-key-to-reducing-poverty-and-empowering-people

(15) المعهد العربي للتخطيط، قضايا التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والشباب، متاح على الرابط: https://www.arab-api.org/APIExpertiseDetails.aspx?ExpertiseID=15

(16) برنامج التمكين الاقتصادي، مجلة وطن، متاح على: https://www.watan.foundation/ar/expertise/economic-empowerment-program-ar/

(17) عبدالله ياسين، مجالات التمكين الاقتصادي - حركة ناصر الشبابية : https://nasseryouthmovement.net/ar/economic-family

(18) برنامج التمكين الاقتصادي، المرجع السابق.

(19) الصندوق الاجتماعي للتنمية، دليل التمكين من أجل التنمية المحلية، اليمن، صنعاء، 2012م.

(20) التمكين الاقتصادي لفقراء الريف، متاح على الرابط: https://www.aun.edu.eg/social_work/ar/node/45977

(21) نادية بنسعيد، التمكين الاقتصادي للنساء القرويات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة إقليم تارودانت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابن زهر، المغرب، 2021م.

(22) إخلاص الطراونة، التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية وأثره على تحقيق الأمن الغذائي الأسري، مجلة دراسات العلوم التربوية والاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن، 2019م.

(23) فاطمة عبد الله العواضي، التمكين الاقتصادي للنساء القرويات وأثره على التنمية المستدامة: دراسة ميدانية في محافظة إب، اليمن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، 2022م.

(24) عبد الرحمن الشامي، أثر برامج التمكين الاقتصادي للشباب على تعزيز الأمن الغذائي: دراسة حالة برنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن. مجلة دراسات التنمية الاجتماعية، جامعة صنعاء، 2021م.

(25) سالم الشمسي، التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن (دراسة سوسيولوجية تحليلية)، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد13، اليمن 2017م.

(26) جهاد الكالوتي، عبد الرحمن الكيلاني، الاكتفاء الذاتي: مفهومه، تأصيله، آثاره. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية: https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJSLS/article/view/9891

(27) البنك الإسلامي للتنمية، التمكين الاقتصادي، مرجع سابق.

(28) انظر: بوفلجة غيات، دور ريادة الأعمال في تمكين المرأة العربية: حالة الجزائر جامعة عمار ثليجي - مجلة التمكين الاجتماعي، الأغواط، الجزائر، العدد الثاني، 2024م.

(29) عبد الرحمن موساوي، مريم قطوش، ريادة الأعمال الاجتماعية في تحقيق التمكين الاقتصادي

للفئات الهشة: استعراض تجربة بنجلاديش، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 13، العدد1، 2024م، ط1.

(30) نصر ضوء وسليمة محمد، تجربة بنك الفقراء البنغلاديشي بنك جرامين في مكافحة الفقر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة: جامعة الوادي، الجزائر المجلد 5، العدد 2، 2020م.

(31) فؤاد سعيد، بنك جرامين، فكرة الريادية استحقت جائزة نوبل، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 18.

(32) عبد العزيز صحرواي وعلام خلاف، المقاولة الاجتماعية نموذج للتنمية المستدامة ومحاربة الفقر تجربة بنك غرامين بنغلاديش Grameen bank، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 2، 2018.

(33) عبد الرحمن موساوي ومريم قطوش، المرجع السابق.

(34) عبد الحليم غربي وسعد الوابل، دور المؤسسات المصرفية في تمويل التنمية المحلية (تجارب دولية)، مجلة البحوث التجارية، المجلد 37، العدد 2، 2025م.

(35) عبد الرحمن موساوي ومريم قطوش، المرجع السابق.

(36) Dhaka: BRAC, Microfinance Program Performance, in BRAC Bangladesh Annual Report, 2020.

(37) عبد الرحمن موساوي ومريم قطوش، المرجع السابق.

(38) البنك الدولي، بلد في مهمة: القصة الرائعة لرحلة بنغلاديش نحو التنمية، 2021م على الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2021/09/16/country-on-a-mission-the-remarkable-story-of-bangladeshs-development-journey

(39) أنيسة بركان، التجارب الآسيوية الرائدة في مجال التمويل الأصغر: عوامل النجاح وسبل التكرار، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2 لونيسى علي الجزائر، المجلد 8، العدد1، 2017م.

(40) عبدالرحمن موساوي ومريم قطوش، المرجع السابق.

(41) المجلس القومي للمرأة، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030م، القاهرة، 2017م.

(42) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021م.

(43) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تقرير التنمية البشرية في مصر، 2020م.

(44) وزارة القوى العاملة، برنامج دعم التشغيل في مصر، 2020م.

(45) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، المرجع السابق.

(46) وزارة القوى العاملة، برنامج دعم التشغيل في مصر، 2020م.

(47) البنك الدولي، تقرير التنمية الاقتصادية في مصر، 2022م.

(48) الصندوق الاجتماعي للتنمية (مصر)، تقرير سنوي عن أنشطة الصندوق 2022م.

(49) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تقرير عن سوق العمل والبطالة في مصر، 2021م.

(50) الصندوق الاجتماعي للتنمية المصري، دليل دعم المرأة في ريادة الأعمال، القاهرة، 2020م.

(51) منظمة العمل الدولية، تقرير عن تمكين المرأة في سوق العمل في مصر، 2019م.

(52) جمهورية مصر العربية، برنامج تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، تقرير عن عدد المشروعات الصغيرة في مصر، 2020م.

(53) وزارة القوى العاملة المصرية، تقرير عن فرص العمل التي تم توفيرها من خلال برامج التدريب المهني وريادة الأعمال، 2020م.

(54) البنك المركزي المصري، تقرير عن أثر برامج دعم المشروعات الصغيرة على الناتج المحلي الإجمالي، 2020م.

(55) وزارة التضامن الاجتماعي المصرية، تقرير عن تحسين مستوى المعيشة للفئات المستهدفة، 2020م.

(56) جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، تقرير عن تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، مصر، 2020م.

(57) معهد التخطيط القومي المصري، تقرير حالة التنمية في مصر، 2022م.

(58) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خارطة طريق للتعافي: https://www.undp.org/ar/yemen/news/khartt-tryq-lltafy-altsdy-llfqr-fy-zl-alsra-almstmr-fy-alymn

(59) تايلور حنا وآخرون، تقييم أثر الحرب في اليمن: مسارات التعافي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021م متاح على: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/ye/Impact-of-War-Report-3—QR.pdf

(60) نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية - اليمن، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، يناير/كانون الثاني 2024م: https://reliefweb.int/attachments/54baf3f4-a060-4ea3-b36c-c2715d233f79/Yemen Humanitarian Needs Overview 2024 (January 2024).pdf

(61) الحسابات القومية، الجهاز المركزي للإحصاء في اليمن، مارس/آذار 2021م، https://cso-ye.org/en/national-accounts

(62) صندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن، تقرير الاستجابة الإنسانية، 2024م.

(63) تقييم الفقر والمساواة في اليمن، معيشة في ظروف قاسية، البنك الدولي، فبراير/شباط 2024م

https://documents1.worldbank.org/curated/en/099030424081530447/pdf/P17919414df5860011a33814c8.pdf

(64) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في اليمن 2022م.

(65) البنك الدولي، تقرير البنك الدولي حول الاقتصاد اليمني، 2022م.

(66) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير حول الأوضاع الإنسانية في اليمن، 2022م.

(67) الجهاز المركزي اليمني للإحصاء، تقرير حول الاقتصاد اليمني، 2024م.

(68) بدر الأغبري، التعليم الفني والتدريب المهني، النشأة والتطور في الجمهورية اليمنية، دار الفكر المعاصر، صنعاء 2001م.

(69) سالم الشمسي، مرجع سابق.

(70) سالم الشمسي، التدريب والتعليم التقني في اليمن، مرجع سابق.

(71) انظر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2024م.

(72) انظر:عيسى الهتار، فاعلية صندوق الرعاية الاجتماعية في التخفيف من الفقر في المجتمع اليمني، دراسة سوسيولوجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، 2012م.

(73) صندوق الرعاية الاجتماعية (اليمن)، التقرير السنوي 2010م، صنعاء.

(74) الصندوق الاجتماعي للتنمية (اليمن)، التقرير السنوي 2023م، صنعاء.

(75) قانون إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية رقم 10 لسنة 1997م، اليمن، صنعاء.

(76) الصندوق الاجتماعي للتنمية (اليمن)، المرجع السابق.

(77) الصندوق الاجتماعي للتنمية (اليمن)، التقرير السنوي 2021م، صنعاء.

(78) المرجع نفسه.

(79) منظمة العمل الدولية، إطار من أجل التلمذة الصناعية الجيدة، التقريرالرابع، مكتب العمل الدولي، ط 1، جنيف، 2019م.

(80) منظمة العمل الدولية، مجموعة أدوات منظمة العمل الدولية لجودة التلمذة المهنية، جنيف، 2017.

(81) الصندوق الاجتماعي للتنمية (اليمن)، برنامج التلمذة المهنية، منشور تعريفي عن البرنامج وإنجازاته، صنعاء، 2024م.

(82) المرجع نفسه.

(83) انظر: الصندوق الاجتماعي للتنمية (اليمن)، دليل التمكين من أجل التنمية المحلية، صنعاء، سبتمبر2014م.

(84) فؤاد الصلاحي، أنماط العلاقات بين الفقر البشري والموارد الاجتماعية، مشروع شبكة الأمان الاجتماعي، صنعاء، أكتوبر، 2001م.

الأمن المائي في اليمن

الواقع والتحديات المستقبلية

Water Security in Yemen

Current Situation and Future Challenges

أ.م.د. قائد محمد عقلان
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية المشارك
جامعة صنعاء - اليمن

Assoc. Prof. Dr. Qaed Mohammad Aqlan
Professor of Political Science
and International Relations
Sana'a University - Yemen

ملخص

يتناول هذا البحث واقع الأمن المائي في اليمن؛ سعيًا لتحقيق أهداف رئيسة تتمثل في تحليل مؤشرات هذا الواقع، وتحديد أسباب ندرة المياه الحادة، واستشراف التحديات المستقبلية المرتبطة به. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي الكمي.

أظهرت النتائج تدنيًا شديدًا في مستوى الأمن المائي في اليمن، وفقًا للمعايير العالمية، مما يعكس هشاشة الوضع المائي في مختلف أبعاده، كما تبيّن أن أزمة المياه في اليمن مركّبة، وتشمل ثلاثة أبعاد رئيسة: ندرة مادية ناجمة عن محدودية الموارد، وندرة اقتصادية ومجتمعية بسبب ضعف القدرة على استثمارها، وندرة مؤسساتية تعود إلى القصور في الإدارة والسياسات المائية.

أما مستقبل الأمن المائي في اليمن فيواجه تحديات متصاعدة تتعلق بضرورة التكيف مع تراجع الإمدادات المائية وتأثيراتها في الطلب، إضافة إلى الحاجة إلى إصلاحات قانونية وسياسات مائية فعّالة تستجيب للمتغيرات البيئية والاقتصادية.

كلمات مفتاحية: اليمن، الأمن المائي، ندرة المياه، أزمة المياه، إدارة الموارد المائية.

Abstract

This study examines the status of water security in Yemen, aiming to analyze key indicators, identify the main causes of severe water scarcity, and explore future challenges. The research employed descriptive and quantitative statistical methodologies.

Findings reveal an extremely low level of water security in Yemen according to international standards, reflecting severe vulnerability across all dimensions. The study concludes that Yemen's water scarcity is multifaceted comprising physical scarcity due to limited resources, economic and social scarcity stemming from weak utilization capacity, and institutional scarcity caused by inadequate water governance.

Looking ahead, Yemen faces growing challenges in adapting to declining water supplies and managing rising demand, requiring legal reforms and responsive policy frameworks to ensure sustainable water resource management.

Keywords: Yemen, Water Security, Water Scarcity, Water Crisis, Water Resources Management.

مقدمة

قال تعالى: «وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ»[1]. بهذه الموعظة القرآنية البالغة التعبير، أوجز لنا رب العالمين الأهمية الحيوية والمصيرية لنعمة الماء لاستمرار الحياة على وجه الأرض من عدمها، ولذلك، تعهّد المولى عز وجل كوكب الأرض بما يكفي من المياه العذبة المختلفة: السطحية، والجوفية، وهطول الأمطار؛ من أجل استمرار الحياة في هذا الكوكب، إلى ما يشاء الله جلّ شأنه وعظمت قدرته.

بيد أن التوزيع غير العادل للموارد المائية العذبة بين الدول وبداخلها، بحكم الموقع الجغرافي، وتزايد الطلب على المياه؛ بسبب تزايد عدد السكان والتوسعات الحضرية في مختلف دول العالم، وما رافق تلك التطورات من بعض السلوكيات غير السوية من حيث التبذير والإسراف في استخدامات المياه وتلويث مصادرها، فضلًا عن تلويث البيئة والإخلال بتوازنها الطبيعي، وما نجم عن ذلك من تغيرات مناخية كارثية، قد فاقم من تلك التباينات المائية، وصعّد من وتيرة التنافس على الموارد المائية الآخذة في التناقص بين الدول وبين سكان الدولة الواحدة، وسط تزايد الصيحات المحذّرة من «نضوب المياه» في العالم.

لذلك، أصبح مصطلح «ندرة المياه» (Water Scarcity) - لا سيما منذ مطلع التسعينيات من القرن المنصرم - مصطلحًا ذائع الصيت والأهمية عالميًا، وعلى نحو متزايد، وعلى مختلف المستويات: المحلية، والإقليمية، والدولية، بل يتصدر مختلف السياقات البحثية والفعاليات السياسية والتنموية؛ الأمر الذي سوّغ لبعضهم الحديث عن مستقبل متشائم يتربص بالعالم، تتصدره «حروب المياه» بين الدول المتشاركة في الموارد المائية العابرة للحدود (دول المنبع ودول المصب)، وذلك إشارة إلى الأهمية الحيوية والاستراتيجية للأمن المائي في حياة الدول ونموها وازدهارها وضمان أمنها القومي.

وعلى الرغم من أن اليمن لا تقع ضمن مخاطر الأزمة المائية في بُعدها الخارجي؛ لأنها تقع خارج النطاق الجغرافي لشبكة الأنهار العابرة للحدود، إلا أنها غير محصنة من شبح أزمة المياه في بُعدها الداخلي ومخاطرها المحتملة؛ إذ نجد أن اليمن، ومنذ عقود، قد ابتُليت بأزمات متعددة ومتشابكة: سياسية، واقتصادية، وإنسانية، وربما الأشد من كل تلك الأزمات وطأة، والأكثر خطورة على حاضر ومستقبل التنمية البشرية بمختلف أبعادها، هي أزمة الأمن المائي المزمنة.

فنتيجة لعقود من الاستنزاف العشوائي والجائر لموارد المياه الجوفية، وسوء الإدارة، واستمرار الحرب والصراع، والتغير المناخي، في بيئة سكانية متنامية بسرعة، وتفتقر لمصادر مياه عذبة كافية، أضحت اليمن تُصنَّف من بين أكثر دول العالم معاناة من الإجهاد المائي الحاد، فطبقًا لتقرير التنمية البشرية لعام 2006م، كان معدل نصيب الفرد اليمني من المياه العذبة المتجددة يبلغ حوالي 198 مترًا مكعبًا سنويًا[2]، وقد أخذ ذلك المعدل في التدهور المتسارع في كل عام، ليصل في نهاية عام 2024م إلى حوالي 82 مترًا مكعبًا[3]، وذلك المعدل يُعد أقل بكثير من حد

أو عتبة «الندرة المطلقة للمياه» المهددة للحياة، التي تبلغ 500 متر مكعب للفرد في السنة، بحسب مؤشر فالكنمارك المعترف به دوليًا، وإذا ظل الوضع القائم في قطاع المياه على ما هو عليه من تدهور، فمن المحتمل أن يستمر ذلك المعدل بالغ التدني في التدهور أكثر في كل عام، ليصل إلى حوالي 55 مترًا مكعبًا بحلول عام 2030م[4].

وفي ظل ذلك الوضع بالغ التدهور المستمر للأمن المائي في اليمن، أخذت عدد من التحذيرات - المحلية والدولية - الشديدة والمتزايدة تُطلق لتؤكد على أن حالة انعدام الأمن المائي التي وصلت إليها اليمن أصبحت - على نحو متزايد - تشكل تهديدًا حقيقيًا لمستقبل التنمية البشرية بالنسبة لقطاع عريض ومتزايد من سكان اليمن[5]، وإذا لم يجرِ التحرك العاجل لمواجهة هذا الوضع المائي المقلق، فستستمر أزمة المياه في التفاقم الشديد، وصولًا إلى انهيار كارثي محتمل للأمن المائي في اليمن[6]؛ الأمر الذي سيضع الأمن القومي لليمن، بمختلف أبعاده: الغذائية، والاقتصادية، والصحية، والاجتماعية، والسياسية، على المحك.

مشكلة البحث

في ضوء المعطيات السابقة، فإن السؤال الرئيس الذي يثيره هذا البحث هو: ما واقع الأمن المائي في اليمن؟ وما أبرز التحديات المستقبلية لهذا الواقع، وسبل المعالجة اللازمة لمواجهة تلك التحديات، أو الحد منها على الأقل؟

في الواقع الإجابة عن ذلك السؤال الرئيس تقتضي أولًا الإجابة عن إطار أوسع من التساؤلات الفرعية الأخرى المرتبطة به، التي من شأنها بلورة إطار نظري لمفهوم الأمن المائي، وما يرتبط به من مفاهيم ومواضيع أخرى، ومن أبرز هذه التساؤلات:

- ما مفهوم الأمن المائي، وأبرز خصائصه أو معاييره؟
- ما مؤشرات الأمن المائي ومصطلحاتها؟
- ما علاقة الأمن المائي بالمفاهيم الأمنية الأخرى ذات الصلة؟

أهداف البحث

يسعى الباحث من إجراء هذا البحث، إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- توفير إطار نظري لمفهوم الأمن المائي، وما يرتبط به من مفاهيم أساسية أخرى.
- عرض وتحليل أبرز مؤشرات واقع الأمن المائي في اليمن، من حيث العرض والطلب، والكشف عن طبيعة ندرة المياه التي تعاني منها اليمن، والأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذه الندرة، واستمرار تفاقمها دون وضع حد لها.

- تقديم مقاربة تحليلية للتحديات المستقبلية لواقع الأمن المائي في اليمن.
- اقتراح توصيات عملية لصُنّاع القرار في الجهات والمؤسسات المعنية بإدارة الموارد المائية، من شأنها المساعدة على تحسين إدارة الموارد المائية في اليمن على نحو مستدام، وبما يتفق والنتائج التي سيتوصل إليها البحث.

أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث في ثلاثة جوانب رئيسة: **نظرية أكاديمية، وعملية سياسية، وتوعوية مجتمعية.**

فمن الناحية النظرية الأكاديمية، يسهم هذا البحث في إثراء الدراسات العلمية المرتبطة بالأمن المائي في المناطق الجافة، والمتأثرة بالحرب والصراعات، ومن الناحية العملية، من منظور سياسي، تتجلى أهمية البحث في توفير الخيارات الممكنة والتوصيات العملية، لصُنّاع القرار والسياسات المائية في اليمن، والجهات المانحة وشركاء التنمية في اليمن، لمساعدتهم في تحسين إدارة الموارد المائية في اليمن على نحو مستدام، بما يتفق والوضع الراهن الذي تمر به اليمن، أما من الناحية التوعوية المجتمعية، فالبحث يسهم في تعزيز الوعي المجتمعي، بمخاطر ندرة المياه على الصحة والزراعة والاستقرار الاجتماعي، ومن ثَمَّ تأكيد أهمية المحافظة على الموارد المائية وترشيد استهلاكها بما يلبي الاحتياجات الأساسية الحالية للمجتمع، مع ضمان حق الأجيال المقبلة في الظفر بنصيب من هذه الثروة.

منهج البحث

جرى بناء هذا البحث وبلورة معطياته الفكرية استنادًا إلى منهجين: التحليل الوصفي، والمنهج الإحصائي الكمي.

تقسيم البحث

أما من حيث التقسيم، فيتوزع البحث بعد المقدمة على أربعة عناوين رئيسة، هي:

- الأمن المائي: مفاهيم أساسية.
- واقع الأمن المائي في اليمن.
- التحديات المستقبلية لواقع الأمن المائي في اليمن.
- الخاتمة: النتائج والتوصيات.

وذلك على النحو الآتي:

1. الأمن المائي: مفاهيم أساسية

في هذا الجزء من البحث، ستجري المحاولة لتوفير إطار نظري موجز من شأنه توضيح بعض المفاهيم والموضوعات الأساسية المرتبطة بقضية الأمن المائي، التي سيستند إليها هذا البحث، وفي مقدمة ذلك: تعريف الأمن المائي، وتحديد أبرز خصائصه، وتبيين مؤشرات الأمن المائي ومصطلحاتها، وتوضيح العلاقة بين الأمن المائي والمفاهيم الأمنية الأخرى ذات الصلة، وذلك كما يلي:

1-1. الأمن المائي: التعريف والخصائص

- تعريف الأمن المائي

بصورة عامة، يمكن القول: إن مفهوم «الأمن» (Security) في اللغة العربية - كما يُفهم مما تعرضه معظم معاجم اللغة العربية - هو حالة من الاستقرار والطمأنينة والسلام، والتحرر من الخوف والقلق من أي شيء في الحاضر والمستقبل المنظور يهدد حياة الناس واستقرارهم، سواء على المستوى الفردي أم الجماعي[7].

واستنادًا إلى ذلك المفهوم، يبقى مصطلح «الأمن»، مصطلحًا مطلقًا وغير محدد، ليشمل كل ما يمكن أن يهدد أو يقلق سلامة الناس وتطلعاتهم الحياتية المشروعة في السلامة وطيب العيش والهناء، وفي مختلف الجوانب: الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والبيئية، وكل ما تتضمنه تلك الجوانب من تشعبات مختلفة ومتطورة باستمرار غير قابلة للتحديد والحصر بحكم تطورات الحياة[8]. ولذلك، لا غرابة أن نجد أن مصطلح «الأمن»، غدا مصطلحًا شائعًا في مختلف التخصصات العلمية.

ومع ذلك، ليس هذا هو المكان المناسب للذهاب مع كل تلك الأبعاد لمفهوم الأمن وتشعباتها المختلفة، وإنما سيقتصر الحديث على جانب محدد من جوانب الأمن، بما يتفق ومضمون البحث، وهذا الجانب هو الأمن البيئي، وتحديدًا «الأمن المائي» (Water Security) منه، الذي يُعد من أبرز وأهم مقومات الحياة واستمرارها. إذًا، ما المقصود بالأمن المائي على وجه التحديد؟

في الواقع، لا توجد إجابة محددة عن ذلك السؤال فالأمن المائي، مثله مثل الكثير من المفاهيم العلمية الأخرى، لا يحظى بتعريف شامل ومحدد مُجمع عليه من قبل مختلف الباحثين المختصين بالعلوم المائية، والمؤسسات الدولية المعنية بالشأن المائي، وإنما يتسع للكثير من الاجتهادات المختلفة، باختلاف وجهات النظر وجوانب أو معايير التركيز لتلك الاجتهادات. ومع ذلك، لا يهدف هذا القسم من البحث إلى تقديم مراجعة شاملة لمختلف تعريفات الأمن المائي، بل إلى عرض عدد محدد من التعريفات العالمية للأمن المائي، التي يُعتقد أنها أكثر دقة وشمولية في التعبير عن مفهوم الأمن المائي، بخصائصه أو معاييره المختلفة، والمفاضلة

بينها، والأخذ بواحد مما نستحسنه منها بوصفه التعريف المعتمد في هذا البحث.

فطبقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فالأمن المائي يُشير إلى: «الحال الذي يكون فيه عند كل شخص فرصة أو قدرة في الحصول على مياه نظيفة ومأمونة، وبالقدر الكافي، وبالسعر المناسب، حتى يتمكن من عيش حياة ينعم فيها بالصحة والكرامة والقدرة على الإنتاج، مع الحفاظ في نفس الوقت على استقرار النظام الإيكولوجي الذي يوفر المياه ويعتمد عليها في نفس الوقت، بينما يؤدي انقطاع سبل الحصول عليها إلى تعرض الإنسان لمخاطر كبيرة، أهمها انتشار المرض وانقطاع سبل المعيشة في الحياة»[9]، ومع أن هذا التعريف يتضمن الكثير من معايير الأمن المائي، إلا أنه يخلو من الإشارة إلى ضمان حماية الناس من مخاطر المياه، كالفيضانات والسيول، وهو معيار مهم من معايير الأمن المائي.

أمّا لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية (UN Water)، فقد عرَّفت الأمن المائي أنه: «قدرة السكان على ضمان الوصول المستدام إلى كميات كافية من المياه ذات الجودة المقبولة، بما يضمن استدامة سبل العيش، ورفاه الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويضمن الحماية من التلوث المنقول بالمياه والكوارث المرتبطة بها، ويحافظ على النظم البيئية، في مناخ من السلام والاستقرار السياسي»[10]، وهذا التعريف، مع أنه يؤكد كثيرًا من خصائص أو معايير الأمن المائي الواردة في التعريف السابق، إلا أنه أضاف إليها بُعدًا آخر، وهو «السلام والاستقرار السياسي»، ويُعد ذلك من نقاط القوة التي تُحسب لهذا التعريف؛ لأن النزاعات المرتبطة بالتنافس على الموارد المائية تُعدّ من مؤشرات انعدام الأمن المائي، لكنه أغفل التكلفة المعقولة للمياه.

وفي ذات السياق، تُعرِّف سلسلة أمن المياه (CWSC) الأمن المائي أنه: «القدرة على ضمان توافر المياه الكافية لاستدامة الحياة وسبل العيش والحماية من التهديدات التي تهدد المياه». يُقدّم الأمن المائي إدارة المياه وحمايتها مسألة تتعلق بالوصول إليها وتوافرها، ويركّز على ضمان تلبية احتياجاتنا كبشر[11]، وهذا التعريف هو الآخر لا يخلو من النقد، في ضوء ما سبق من ملاحظات.

وكذلك إعلان لاهاي الوزاري، بشأن الأمن المائي في القرن الحادي والعشرين، الصادر بتاريخ 22 مارس 2000م، هو الآخر انضمّ إلى سلسلة تلك الاجتهادات، وعرَّف الأمن المائي أنه: «ضمان حماية وتحسين النُّظم الإيكولوجية للمياه العذبة والساحلية والنُّظم الإيكولوجية ذات الصلة، وتعزيز التنمية المستدامة والاستقرار السياسي، بحيث يمكن لكل شخص الحصول على ما يكفي من المياه الصالحة بتكلفة معقولة ليعيش حياة صحية ومنتجة، وأن يكون الضعفاء محميين من المخاطر المتعلقة بالمياه»[12]، ويتفق الباحث مع هذا التعريف، بوصفه التعريف الأكثر تحديدًا وشمولية لخصائص أو معايير الأمن المائي، التي ستوضح تاليًا.

- خصائص أو معايير الأمن المائي:

في ضوء ما تقدّم من تعاريف مختلفة للأمن المائي، يمكن تطوير إطار مختصر لخصائص أو معايير الأمن المائي، وذلك كما هو في الإطار (1-1)، المبيّن أدناه:

إطار (1-1): خصائص أو معايير الأمن المائي

- **توافر المياه:** وجود كمية كافية من المياه تلبي مختلف الاحتياجات.
- **جودة المياه:** أن تكون المياه صالحة للشرب ومختلف الاستخدامات.
- **الحصول على المياه والإنصاف:** قدرة المواطنين على الحصول أو الوصول إلى المياه بسهولة ويُسر، وعلى نحو مُنصف دون تمييز.
- **التكلفة:** أن تكون تكلفة الحصول على المياه معقولة ومناسبة للجميع.
- **الاستدامة:** الإدارة الرشيدة لموارد المياه وحوكمتها، بما يضمن المحافظة عليها وتنميتها وترشيد استخدامها، بما يفي بتلبية الاحتياجات القائمة، وضمان حق الأجيال المقبلة في الحصول على حقهم في المياه.
- **السلام:** عدم وجود مظاهر التنافس والنزاعات على المياه في المجتمع.
- **تقليل مخاطر المياه:** تدنّي المخاطر المرتبطة بالمياه، من حيث الأعاصير، والفيضانات، والسيول.

1-2. مؤشرات الأمن المائي ومصطلحاته

مؤشرات الأمن المائي، هي مؤشرات لقياس حجم كمية المياه العذبة والمتجددة، المتوافرة على المستوى الوطني للدول، ومعدل نصيب الفرد السنوي من تلك المياه، وقبل الحديث عن تلك المؤشرات، ينبغي أولًا توضيح حجم كمية المياه العذبة المتجددة على مستوى كوكب الأرض؛ فبمعرفة الكل يسهُل فهم الجزء وتقييمه.

وبهذا الصدد، يمكن القول: إنه على الرغم من أن كوكب الأرض قد يكون الأكثر ثراءً بالمياه، غير أن حوالي 97% من مياهه هي من المياه المالحة التي تملأ المحيطات والبحار، والنسبة الباقية 3% هي كمية المياه العذبة، إلا أن أغلب تلك المياه العذبة هي غير متاحة في الوقت الحاضر، فقسم منها متجمد في المناطق القطبية، والقسم الآخر منها مخزون على عمق كبير بجوف الأرض، وتبقى فقط نسبة تقل عن 1% من المياه العذبة، المتوزعة بين الأنهار والبحيرات التي يمكن الوصول إليها بسهولة للاستخدام البشري[13].

فعلى خلاف البترول والفحم، تُعد المياه موردًا متجددًا، ولكن بشكل محدود، ففي دورة طبيعية تسقط الأمطار من السحب بأمر رب العالمين، وتعود إلى المحيطات والبحار المالحة

عن طريق أنهار المياه العذبة، ثم تتبخر مرة أخرى لتصعد إلى طبقات الجو العليا، مكونة السحب، لتتكرر الدورة.

ووفقًا لتلك الدورة، يقوم النظام الهيدرولوجي لكوكب الأرض في كل عام بضخ ونقل حوالي 44,000 كيلومترًا مكعبًا من المياه إلى اليابسة، بما يساوي 6,900 متر مكعب لكل فرد على هذا الكوكب، لكن يضيع جزء كبير من ذلك التدفق في مياه الفيضانات التي لا يمكن التحكم فيها، أو في مواقع أبعد من أن تطالها يد الإنسان، وعلى رغم ذلك، يوجد في العالم مياه تزيد عن 1,700 متر مكعب، وهو المقدار الذي يُعده اختصاصيو العلوم المائية الحد الأدنى المطلوب لزراعة الأغذية ودعم الصناعات والمحافظة على البيئة، ويتضحعن طريق تلك الدورة الطبيعية للمياه، أن المياه لا يمكن أن تنضب على ظهر الأرض، غير أن الإمدادات المتاحة منها محدودة[14].

1- ندرة المياه محدد أساس للأمن المائي

نتيجة لمحدودية موارد المياه العذبة على كوكب الأرض - كما سبق الإيضاح - يستخدم المختصون وخبراء العلوم المائية عددًا من المصطلحات للتعبير عن مستوى حالة الأمن المائي في أي بلد من البلدان[15]. إلا أن مصطلح «ندرة المياه» (Water Scarcity)، يُعدّ - وفقًا لعدد من المصادر - المحدد الأساس للأمن المائي؛ لأن انعدام الأمن المائي، ينشأ عن ندرة المياه[16]، ومصطلح «الإجهاد المائي» (Water Stress)، يشير إلى وصف مجموعة متنوعة من الأسباب والظروف لأعراض ندرة المياه أو نقصها، مثل: تزايد الصراع بين المستخدمين، والتنافس على المياه، وتراجع معايير الموثوقية والخدمة، وفشل الحصاد، وانعدام الأمن المائي.

فما المقصود بندرة المياه؟ وما أنواعها؟ وما مؤشراتها؟ وما أبرز أسبابها؟ وكيف يمكن التغلب عليها أو الحد منها؟ ستجري المحاولة للإجابة عن تلك الأسئلة تباعًا، وعلى النحو الآتي:

تعريف ندرة المياه

تُعرِّف الأمم المتحدة ندرة المياه، أنها: «النقطة التي ينتقص عندها التأثير الكلي لجميع المستخدمين من إمدادات المياه أو نوعيتها في ظل الترتيبات المؤسسية السائدة، إلى الحد الذي لا يمكن فيه التلبية التامة لطلب جميع القطاعات بما فيها البيئة»، أما المفوضية الأوروبية، فتطرح تعريفًا أكثر بساطة لندرة المياه، هو: «عجز المياه المتاحة عن إشباع الاحتياجات الأساسية»، وفي السياق ذاته، يُعرِّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ندرة المياه أنها: «نقطة اختلال التوازن بين العرض والطلب على المياه، مما يؤدي إلى أزمة الإجهاد المائي»[17].

أنواع ندرة المياه

ندرة المياه ليست على نمط واحد في الغالب، وإنما تتعدد أنواعها، وفي هذا السياق، تتحدث

الكثير من المصادر عن ثلاثة أنواع رئيسة من ندرة المياه: مادية، واقتصادية اجتماعية، ومؤسساتية قانونية، وذلك كما يلي[18]:

الندرة المادية: تشير الندرة المادية للمياه إلى عدم توافر مياه كافية - سواء من حيث الحجم أم النوعية (بسبب تلوث أو تلويث مصادر المياه العذبة) أو الأمرين معًا - لتلبية الاحتياجات كافة، بما في ذلك التدفقات البيئية، ومن أعراض هذه الندرة: التدهور البيئي الشديد (العجز المائي)، أو سوء الإدارة (الاستخراج المفرط للمياه)، وانخفاض مستوى منسوب المياه الجوفية، وتلوث أو تلويث مصادر المياه، وتوزيع المياه لصالح فئات معينة على حساب أخرى.

الندرة الاقتصادية - الاجتماعية: ندرة المياه من الناحية الاقتصادية تشير إلى غياب أو نقص الاستثمارات في مجال البنية التحتية للمياه، أو نقص القدرات البشرية اللازمة لتلبية الطلب على المياه، أما ندرة المياه من الناحية الاجتماعية فتعني عجز المجتمع عن التكيف مع الظروف التي تفرضها ندرة المياه، مع وجود البنية التحتية، ومن أعراض ندرة المياه في شقها الاقتصادي: غياب أو ضعف البنية التحتية، سواء على نطاق واسع أم صغير، مما يُصعِّب على الناس الحصول على ما يكفي من المياه لتلبية مختلف احتياجاتهم على رغم توافر المياه، أما من حيث أعراض ندرة المياه في جانبها الاجتماعي، فتتجسد في الفشل الاجتماعي في التكيف مع ندرة المياه، واستمرار النمط القائم لاستهلاك المياه نتيجة لتدني الوعي بخطورة ندرة المياه.

الندرة المؤسساتية - القانونية: هذه الندرة ترجع إلى سوء إدارة الموارد المائية على نحو مستدام، ومن أعراضها: الاستخراج المفرط للمياه، وضعف سيادة القانون؛ لضمان إمدادات مياه موثوقة وآمنة وعادلة للمستخدمين[19].

2- مؤشرات ندرة المياه ومصطلحاتها

يُستخدم مصطلح ندرة المياه عادة لتوضيح النقص في عرض المياه المعتاد عليه والمعروف باحتياجات الفرد المائية على مدار العام، والمؤشرات الأكثر شيوعًا لقياس مستوى ندرة المياه هو معدل النصيب السنوي للفرد من إجمالي كمية المياه العذبة المتجددة المتوافرة في كل بلد، وذلك وفقًا لمعادلة عدد السكان/كمية المياه[20]، وذلك استنادًا إلى ما قامت به الباحثة الهيدرولوجية السويدية، مالين فلكنمارك (Malin Falkenmark) في عام 1989م، من ابتكار لمؤشر قياس حالة مستوى الندرة المائية، وذلك انطلاقًا من تقدير أن 100 لتر من الماء يوميًا تمثل القدر الضروري الأدنى للفرد لكي يحافظ على صحته، واعتبرت أن الري يتطلب - على الأقل - خمسة أضعاف تلك الكمية[21]. واستنادًا إلى ذلك، وضعت Falkenmark مؤشرًا لقياس حالة ندرة المياه، يتدرج وفقًا لثلاث عتبات مائية هي[22]:

- يُعدُّ أي بلد في حالة ضغط أو إجهاد مائي عرضي أو محلي (Occasional or local water stress)، إذا كان معدل نصيب الفرد السنوي من كمية المياه العذبة والمتجددة أقل من 1,700 متر مكعب.

- وإذا كان معدل نصيب الفرد السنوي من كمية المياه العذبة والمتجددة بين 500 و1,000 متر مكعب، يكون البلد المعني حينها في حالة عجز أو نقص مزمن للمياه (chronic water shortage).

- أما إذا قل معدل نصيب الفرد السنوي من كمية المياه العذبة والمتجددة عن 500 متر مكعب، فيكون البلد المعني في حالة ندرة مطلقة أو شح شديد للمياه (Absolute water scarcity)، وذلك وفقًا لما هو مبين في الجدول رقم (1).

جدول (1)

يبين عتبات الندرة المائية

مستوى الإجهاد المائي	معدل نصيب الفرد السنوي من كمية المياه العذبة المتجددة متر مكعب
إجهاد مائي عرضي أو محلي (stress water local or Occasional)	أقل من 1,700
عجز/ نقص مزمن للمياه (shortage water Chronic)	بين 500 و1,000
ندرة مطلقة أو شح شديد للمياه (scarcity water Absolute)	أقل من 500

FAO, Coping with water scarcity, op. cit., p. 7.

وعلى الرغم من مزايا مؤشر **(Falkenmark)** لقياس ندرة المياه، الذي أصبح معتمدًا عالميًا، إلا أنه يُبسِط بشكل مبالغ فيه وضع المياه بين الدول وبداخلها، فالمتوسط العالمي لنصيب الفرد السنوي من المياه، والبالغ (1,700 متر مكعب)، والمعتمد - وفقًا لهذا المؤشر - بوصفه الحد الأدنى للفرد لتلبية احتياجاته المختلفة من المياه، لا يعكس حقيقة واقع توزع الموارد المائية بين الدول وبداخلها، كما أنه يخفي بداخله عددًا من الاختلالات المرتبطة بأبعاد الأمن المائي على المستوى الوطني للدول.

فعلى المستوى العالمي، يُعدّ حال المياه في العالم كحال ثروة العالم، فالموجود من المياه العذبة في العالم يكفي ويزيد، غير أن بعض البلدان تحصل على نصيب أكبر من البعض الآخر، فقرابة ربع المعروض عالميًا من إمدادات المياه العذبة، يقع في بحيرة بيكال في منطقة سيبيريا التي تتسم بندرة السكان[23].

كذلك، تحظى أمريكا اللاتينية وحدها بنسبة 31% من موارد المياه العذبة في العالم، ويُقدَّر نصيب الفرد فيها بحوالي 12 ضعفًا مقارنة بنصيب الفرد من المياه في جنوب آسيا، وتحصل بعض الدول مثل البرازيل وكندا على كميات تفوق احتياجاتها، بينما لا يحصل بعضها الآخر من الدول، مثل كثير من دول الشرق الأوسط، على ما يلبي احتياجاتها، فعلى سبيل المثال، لا مجال للمقارنة بين بلد مُجهد مائيًا كاليمن، التي كان يبلغ فيها معدل نصيب الفرد السنوي من المياه

العذبة المتجددة في عام 2006م حوالي 198 مترًا مكعبًا، وكندا، التي كان يبلغ فائض المياه العذبة فيها في ذلك العام ما يزيد عن 90,000 متر مكعب للفرد سنويًا[24].

أما على المستوى الوطني للدول فبالإضافة إلى تجاهل المؤشر للتباين في التوزع الطبيعي للموارد المائية بين الأقاليم وبداخله - كما هو شأن الواقع المائي بين الدول - فهو أيضًا لا يأخذ في الحسبان عددًا من جوانب الاختلال والقصور في أبعاد الأمن المائي، لا سيما في الدول النامية، مثل: العوامل المحلية التي تحدد الوصول إلى المياه، وجودة المياه، والظروف المناخية السائدة، والتقلبات السنوية في موارد المياه، والحوكمة، وحقوق المياه، والإنصاف الاجتماعي، والتنافس بين القطاعات. فضلًا عن إمكانية إعادة تدوير المياه، أو تطوير موارد مائية غير تقليدية[25].

3- أسباب ندرة المياه وطرق المعالجة

ببساطة، تحدث ندرة المياه عندما يتجاوز الطلب على المياه العذبة العرض المتاح منها في نطاق محدد، وهي مفهوم نسبي ديناميكي، تختلف باختلاف الاستخدام للمياه، ويمكن أن تحدث في أي مستوى من العرض والطلب، ومن حيث الأسباب، كما علمنا سابقًا، أن ندرة المياه تأخذ أشكالًا مختلفة: مادية، واقتصادية اجتماعية، ومؤسسية قانونية، ومن ثَمَّ تختلف الأسباب باختلاف نوع الندرة، لكن بصورة عامة، تُعزى ندرة المياه إلى التدخلات البشرية في دورة المياه الطبيعية. صحيح أن ندرة المياه هي حقيقة طبيعية، لكن الأسباب الرئيسة وراء بروز ظاهرة الندرة المائية وتفاقمها، تكمن في السياسات الاقتصادية السائدة، ونُهج التخطيط والإدارة، وتفاوت قدرات المجتمعات على التكيف مع الظروف التي تفرضها ندرة المياه[26]. باختصار، ندرة المياه هي نتاج السياسات النابعة من المحصلة المتوقعة، لطلب لا يتوقف على مورد محدود تُبخس قيمته[27].

أما من حيث المعالجة لندرة المياه، فتقتضي تطوير مقاربة عملية، من شأنها استلهام طبيعة الندرة، وتحديد أسبابها بشكل صحيح، والعمل على معالجتها، أو على الأقل الحد منها، ويتطلب ذلك توافر موارد مالية وفنية كافية لمواجهة ندرة المياه بشكلها المادي، إلا أنه مما يُؤسف له، أنه في كثير من الحالات، يتبع الندرة المادية للمياه ندرة اقتصادية اجتماعية، تتجسد في عجز المجتمع اقتصاديًا عن تطوير موارد مائية إضافية، أو التكيف اجتماعيًا مع الظروف التي تفرضها الندرة المادية للمياه[28].

3-1. الأمن المائي وعلاقته بالمفاهيم الأمنية الأخرى

تقليديًا - كان وحتى وقت قريب - يُنظر للأمن من منظور عسكري ضيق، بوصفه في المقام الأول أمن الدولة القومية، من حيث قدرتها على حماية أراضيها من أي عدوان خارجي. باختصار، ارتبط مفهوم الأمن بالدولة القومية أكثر من تعلقه بالبشر[29]، لكن في بيئة ما بعد الحرب الباردة، أخذ مفهوم الأمن التقليدي في التراجع قليلًا، مفسحًا المجال لبروز مفهوم بديل للأمن، هو مفهوم «الأمن الإنساني»، الذي أعاد الأمور إلى نصابها الصحيح، وجعل الإنسان، لا الدولة، هو محور الاهتمام، بوصف أمن الإنسان هو القوام الحقيقي لأمن الدولة وأمنها القومي[30]؛ الأمر الذي اقتضى

معه إعادة النظر في أولويات المشاكل والتحديات الأمنية، وذلك لصالح القضايا والتحديات الأمنية الحقيقية المعاصرة، التي أخذت البشرية تواجهها في عالم ما بعد الحرب الباردة، مثل: الهجرة القسرية، والجوع، والتغيرات المناخية، وغير ذلك من المشاكل العالمية الأخرى[31].

ويقوم الأمن الإنساني - طبقًا لتقرير التنمية البشرية لعام 1994م - على جانبين رئيسين، أولًا: السلامة من التهديدات المزمنة، مثل: الجوع، والأمراض، والقمع. ثانيًا: الحماية من الاختلال المفاجئ والمؤذي في أنماط الحياة اليومية، سواء في المنازل أم الوظائف أم في المجتمعات المحلية، مشيرًا إلى أن الأمن العالمي ينبغي توسيعه ليشتمل على التهديدات والمخاطر الكامنة في ستة مجالات، هي: الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، والأمن المجتمعي[32]، وفي هذا السياق، يبرز الأمن المائي بوصفه محور الارتكاز، الذي يستند إليه الأمن الإنساني؛ لأنه يرتبط بقوة مع معظم - إن لم يكن كل - أبعاد الأمن الإنساني المشار إليها آنفًا.

فالمياه، بوصفها موردًا إنتاجيًا استراتيجيًا، هي محل إجماع - ربما منقطع النظير - بأنها المورد المهم على الإطلاق لحماية أمن ورفاه الناس، وأكثرها تأثيرًا في حياة الناس وسبل عيشهم وأمنهم بمختلف أبعاده الغذائية، والاقتصادية، والصحية، والاجتماعية[33]، فعلى سبيل المثال لا الحصرحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2006م، هناك 1.8 مليون طفل يموتون كل سنة بسبب المياه غير النظيفة وسوء الصرف الصحي، وبذلك تبرز مشكلة نقص الوصول إلى المياه الصالحة للشرب بوصفها أخطر من جميع الصراعات العنيفة مجتمعة على مستوى العالم. كما أنه ليس هناك عمل إرهابي يُخلّف دمارًا اقتصاديًا بمقدار ما تخلفه أزمة المياه والصرف الصحي[34]، كما يُعتبر الأمن المائي عنصرًا أساسيًا في تحقيق أهداف الألفية للتنمية الدولية المتفق عليها، والمتصلة بالحد من الفقر المدقع، وتحسين الصحة، والمحافظة على الموارد المائية[35].

لذلك، لا غرابة مطلقًا أن يصبح الأمن المائي يتصدر بتزايد جداول أعمال الكثير من الفعاليات السياسية والإنمائية العالمية، فمنذ تسعينيات القرن المنصرم انعقدت الكثير من المؤتمرات الدولية التي تناولت مسألة المياه، كما عُقدت عدد من الشراكات الدولية رفيعة المستوى. علاوة على ذلك، هناك 23 وكالة تابعة للأمم المتحدة تعمل في مجال المياه والصرف الصحي، ومع ذلك لا يوجد إلا القليل من التقدم في معالجة أزمة المياه العالمية[36]. لتبقى مشكلة ندرة المياه في مختلف دول العالم في تصاعد، منذرةً بالكثير من التحديات والمخاطر المهددة للسلم والتنمية العالمية.

2. واقع الأمن المائي في اليمن

مما يُؤسف له حقًا، أن اليمن منذ عدة عقود وهي عالقة في دوامة من التحديات، ربما أكبر هذه التحديات وأشدها خطورة على حاضر ومستقبل التنمية البشرية في اليمن، هي مشكلة استدامة المياه المزمنة والآخذة في التفاقم باستمرار، فطبقًا لمؤشر فلكنمارك (Falkenmark) العالمي

للأمن المائي - كما سبق الإيضاح في المقدمة - كان معدل نصيب الفرد في اليمن من المياه العذبة المتجددة، في عام 2006م، يبلغ حوالي 198 مترًا مكعبًا في السنة، وقد استمر ذلك المعدل في التراجع في كل عام، ليصل في نهاية العام 2024م إلى حوالي 82 مترًا مكعبًا؛ وهذا المعدل يُعدّ متدنيًا للغاية؛ لأنه لا يُشكل سوى 5% تقريبًا من المعدل العالمي البالغ 1,700 متر مكعب، بل الأكثر من ذلك، أنه يقل بكثير عن حد أو عتبة «الندرة المطلقة للمياه» البالغة 500 متر مكعب، التي تُعد أعلى مؤشر لحالة الإجهاد للأمن المائي؛ لذلك تُصنف اليمن ضمن قائمة أكثر بلدان العالم معاناة من الإجهاد المائي المهدد للحياة.

ومن ثَمَّ، فإن هذا الجزء من البحث يسعى بصورة رئيسة إلى الإجابة عن سؤال أساس وجوهري، وهو: ما طبيعة ندرة المياه المطلقة التي تعاني منها اليمن، والأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذه الندرة واستمرار تفاقمها دون وضع حدٍّ لها؟

ومن أجل الإجابة عن ذلك السؤال بموضوعية، يقتضي الأمر إجراء استعراض وتحليل معمّق لواقع مؤشرات الأمن المائي في اليمن، سواء من حيث كمية العرض المتاح من المياه من مختلف المصادر، أم من حيث الطلب على المياه لمختلف الاستخدامات، ومدى كفاءة الاستخدام، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على واقع إدارة الموارد المائية، وذلك وفقًا لمسارين بحثيين: الأول يُعنى بعرض واقع توازن الأمن المائي: العرض مقابل الطلب، والآخر يختص بتناول واقع إدارة الموارد المائية، وذلك كما يلي:

2-1. واقع التوازن المائي: العرض مقابل الطلب

تقع اليمن في جنوب شبه الجزيرة العربية، وتبلغ مساحتها 555 ألف كيلومتر مربع، ويُقدّر عدد سكانها حاليًا بما يقرب من 30 مليون نسمة، معظمهم (70% تقريبًا) متوزعون في مناطق ريفية. ويتزايد عدد السكان في اليمن بمعدل نمو سنوي يبلغ 3% تقريبًا، وذلك يُعد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، ولأن اليمن تقع في حزام جغرافي تسيطر عليه ظروف مناخية قاسية تتراوح بين جافة وشبه قاحلة وعدم ارتباطها بأنهار دولية، فهي تعتمد بشكل شبه كلي على مياه الأمطار، التي يُستفاد منها في ريّ الزراعة المطرية بشكل مباشر، وكذلك في تغذية موارد المياه العذبة المتجددة: السطحية، والجوفية الضحلة، بالإضافة إلى موارد المياه الجوفية الأحفورية غير المتجددة.

ونتيجة لمناخ اليمن شبه القاري، وقلّة كمية هطول الأمطار، تُصنَّف ثلثا اليمن على أنها شديدة الجفاف، مع أقل من 50 ملم من الأمطار سنويًا، تُعد معظم المناطق المتبقية قاحلة، مع أقل من 200 ملم من الأمطار سنويًا، ويوجد متوسط هطول فوق 250 ملم فقط في المناطق الجبلية الغربية؛ إذ يتركز معظم السكان، مع بعض المناطق يصل فيها معدل هطول الأمطار إلى أكثر من 800 ملم[37]. مع كمية تبخر عالية تصل في المتوسط إلى حدود 2,200 ملم في السنة في عموم اليمن[38]؛ لذلك، يبقى الخيار السهل والخطير في الوقت ذاته هو اللجوء إلى الرصيد الاستراتيجي

من مخزون المياه الجوفية غير المتجددة لتغطية العجز المائي، وبعشوائية مفرطة مع الأسف الشديد؛ الأمر الذي يهدد الأمن المائي في اليمن بصورة حقيقية لا جدال فيها.

وبناءً على البيانات المتاحة للعام 2022م، يمكن تلخيص التوازن المائي في اليمن من منظور عام، العرض مقابل الطلب، كما يلي:

فيما يخص العرض أو إمدادات المياه: تُقدَّر كمية المياه العذبة المتجددة سنويًا من مختلف المصادر، بحوالي 2,525 مليون متر مكعب، وذلك بواقع: 1,000 مليون متر مكعب من المياه السطحية، و1,500 مليون متر مكعب من المياه الجوفية المتجددة، وحوالي 25 مليون متر مكعب من المياه المُحلاة، أما فيما يخص الطلب، فيُقدَّر إجمالي الطلب الكلي السنوي على المياه بحوالي 4 مليارات متر مكعب، موزعة بواقع 3,328 مليون متر مكعب، وبنسبة 84% تقريبًا لصالح الاستهلاك الزراعي، و552 مليون متر مكعب، وبنسبة 14% تقريبًا تذهب لصالح الاستخدام المنزلي، حوالي 90 مليون متر مكعب، وبنسبة 2% تقريبًا هو نصيب القطاع الصناعي. ومن ثَمَّ فإن مقدار العجز المائي السنوي بين العرض والطلب يُقدَّر بحوالي 1,445 مليون متر مكعب، تتم تغطيته عن طريق ضخّ وسحب المياه الجوفية غير المتجددة، وذلك كما هو مبين في الشكل رقم (1) المبين أدناه[39].

شكل (1)

التوازن المائي في اليمن (مليون متر مكعب)

إمدادات المياه مقابل الطلب على المياه

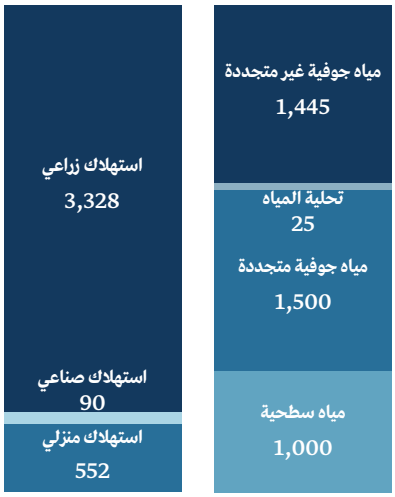

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، ص 29.

وفيما يلي تفصيل لجانبي الإمداد والطلب على المياه، كلٌّ على حدة

1- إمدادات المياه:

إمدادات المياه في اليمن تقتصر على ثلاثة مصادر من الإمدادات، هي:

- **المياه السطحية:** تتجسّد بحصاد مياه الأمطار، ومنها: حصاد المدرجات، والصهاريج، والسدود، والري بالغمر، وكذلك العيون والغيول.

- **المياه الجوفية:** تشير إلى استخراج المياه الجوفية عن طريق حفر الآبار الأنبوبية، وبهذا الصدد تختلف تقديرات عدد آبار المياه الجوفية اختلافًا كبيرًا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الحفر غير القانوني (غير المسجل) للآبار أو لآبار جفّت بمرور الوقت، إلا أن البنك الدولي قدّر في عام 2010م، أن هناك حوالي 100,000 بئر أنبوبية قد توجد في اليمن[40]. والعدد الأخير للآبار هو ما أكده وكيل الهيئة العامة للموارد المائية بصنعاء، المهندس عبدالكريم السفياني، مشيرًا إلى أن هناك حوالي 60% من تلك الآبار هي عاملة، والبقية ما بين عاملة موسمية أو مغلقة أو معطلة؛ لأسباب فنية أو نتيجة للجفاف[41]. ونتيجة لذلك، فإن الانخفاض السنوي في مستويات المياه الجوفية عادة ما يكون بين 2.5 و4.5 أمتار في السنة في عدد من المناطق، مع تجاوز حوض صنعاء هذه المستويات؛ إذ ينخفض بما يقارب 6 أمتار في السنة[42].

- **تحلية المياه:** بحسب موقع فَنَك للمياه (Fanack Water)، المهتم بتوفير معلومات عن موارد المياه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بلغ إنتاج المياه المُحلاة في اليمن في عام 2006م، حوالي 25.1 مليون متر مكعب؛ إذ نوجد في اليمن محطتان لتحلية المياه، هما: محطة «الحسوة الكهربائية» في عدن، التي تُنتج حوالي 69,000 متر مكعب في اليوم من المياه العذبة التي تُستغلّ لتعزيز شبكات إمدادات المياه في عدن، والثانية «محطة المخا»، وتقع على بُعد 100 كم غرب مدينة تعز، أُنشئت من قبل القطاع الخاص (مجموعة هائل سعيد) في عام 2002م، وبقدرة إنتاجية لتحلية المياه تبلغ حوالي 76,596 مترًا مكعبًا في اليوم[43]، إلا أنها دُمِّرت في عام 2016م، بغارة جوية[44].

2- الطلب على المياه:

يشمل جانب الطلب على المياه الاستجابة لطلبات كل من: الطلب الزراعي، وإمدادات المياه للاستخدامات المنزلية، وإمدادات المياه للقطاع الصناعي، وفي ما يلي تفصيل لكل طلب على حدة من تلك الطلبات على المياه:

- **النشاط الزراعي والمياه:** أوضح الدكتور رضوان الرباعي، وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية في «حكومة التغيير والبناء» بصنعاء قبل أن يُستشهد مع رئيس الحكومة وعدد من الوزراء على يد العدوان الإسرائيلي الغادر بتاريخ 2025/8/28م، أن الاقتصاد الزراعي يُعدّ - كما وصفه السيد القائد عبدالملك بدر الدين الحوثي - العمود الفقري للاقتصاد الوطني؛ لأنه

يُشغّل أكثر من 54% من إجمالي القوى العاملة في اليمن، ويسهم بحوالي 17% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس الهوية الزراعية للمجتمع اليمني[45]، ويُلبي في الوقت ذاته جزءًا كبيرًا من احتياجات السكان الغذائية، ويسهم في الحد من الفقر في المجتمعات الريفية، وتُعد الزراعة البعلية (المطرية) الممارسة الثقافية السائدة؛ إذ تغطي حوالي 50% من الأراضي المزروعة، ويمثل إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 1.6 مليون هكتار، بما يعادل 2% من إجمالي مساحة اليمن[46].

قدرت المساحة المزروعة في اليمن في عام 2003م بحوالي 1.2 مليون هكتار، منها 45% يعتمد على هطول الأمطار، يجري ريّ 55% من المياه الجوفية أو المياه السطحية من الفيضانات الموسمية (الري السيلي)، كما تبلغ المساحة المروية عن طريق أنظمة الري المحسنة (الأنابيب، والري الموضعي، والرشاشات) حوالي 25,000 هكتار، ويمثل هذا 4% فقط من إجمالي المساحة المروية بالمياه الجوفية باستخدام أنظمة الري التقليدية/السطحية، التي تقل كفاءتها بنسبة 30 - 40%[47].

ولذلك، فإن الطلب على المياه لأغراض الزراعة آخذٌ في التزايد بتزايد مساحة الزراعة المروية؛ إذ تشير المصادر إلى أنه خلال المدة من 1970م لغاية عام 2004م، زادت المساحة الزراعية من 37,000 هكتار إلى 407,000 هكتار، تُروى معظمها من المياه الجوفية غير المتجددة؛ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الطلب على المياه الجوفية، من حوالي 350 مليون متر مكعب إلى 3,870 مليون متر مكعب خلال المدة ذاتها، أي بمعدل نمو سنوي يزيد عن 7%[48].

وفيما يخص توزع الأراضي الزراعية من حيث زراعة المحاصيل، تحظى زراعة الحبوب، وفي مقدمة ذلك إنتاج الذرة الرفيعة، بأهمية بالغة في المناطق الريفية؛ إذ يشغل إنتاج الحبوب ما يقارب نصف الأراضي الزراعية 47%. وبقية المساحة موزعة لصالح زراعة المحاصيل النقدية، وفي مقدمة ذلك نبات القات، الذي يحتل مساحة تقدر بحوالي 16% من إجمالي المساحة المزروعة[49].

شكل (2)

يبين توزع الأراضي الزراعية من حيث زراعة المحاصيل

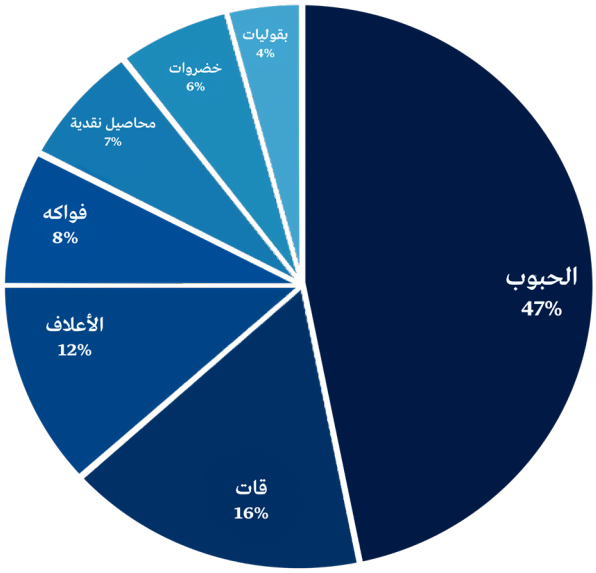

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نقلًا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، مصدر سابق، ص 35.

وعلى الرغم من الجدل المُثار عن زراعة القات في اليمن، إلا أن الكثير من المصادر تؤكد أن زراعة القات واتساع رقعتها باستمرار هي التي تقف - إلى حد كبير - وراء استنزاف المياه الجوفية بشكل عام؛ لأن القات يُعدّ من المحاصيل الشرهة للمياه؛ إذ يستهلك أكثر من الثلث من جميع مياه الري، ولا يقدم الكثير لإطعام الكثافة السكانية المتفجرة[50]، فالإحصاءات تشير إلى أن مساحة زراعة القات قد زادت من 8,000 هكتار في العام 1970م، إلى أكثر من 140,000 هكتار في العام 2006م، وتلك المساحة تشكل حتى العام 2006م، حوالي ثلثي المساحة المزروعة بالمحاصيل النقدية، وحوالي ثلث إجمالي المساحة المروية بالمياه الجوفية، وتستهلك حوالي 37% من إجمالي ما يُسحب من المياه الجوفية[51].

وفي السياق ذاته، أوضح وزير المياه والبيئة في حكومة تصريف الأعمال بصنعاء، المهندس عبدالرقيب الشرماني، خلال جلسة العمل للورشة الأولى حول «تحليل الوضع الراهن لمشروع تحديث الاستراتيجية الوطنية للمياه»، التي نظمتها الهيئة العامة للموارد المائية، بتاريخ 9 يونيو 2024م، أن القات يستهلك نحو 60% من المياه المستخدمة في الزراعة، و90% من المياه الجوفية[52]، ويؤكد وكيل الهيئة العامة للموارد المائية في اليمن، المهندس عبدالكريم السفياني، أن التوسع في زراعة القات يُعتبر من الأسباب الرئيسة وراء انتشار ظاهرة الحفر العشوائي

للآبار؛ بهدف بيع ونقل المياه من مكان إلى آخر عبر الوايتات ومواسير البلاستيك من أجل ريّ القات؛ الأمر الذي يدفع ملاك الآبار إلى تعميق هذه الآبار والتوسع في حفر المزيد منها ومن دون ضوابط، يُضاف إلى ذلك، أن استخدام الطريقة التقليدية في الري تتسبب في تدني كفاءة الري إلى 35%، أي أن الفاقد من المياه يبلغ 75% من كمية المياه المستخدمة لصالح الري الزراعي، مما زاد من عبء الموارد المائية المتجددة في البلاد[53].

وعلى الرغم من أهمية الزراعة في اليمن، بصرف النظر عن كلفتها المائية في ظل ندرة المياه المطلقة التي تعاني منها اليمن، إلا أن تلك الأهمية لا تعني الكثير من منظور الأمن الغذائي من حيث الاكتفاء الذاتي؛ فاليمن يستورد حوالي 80% من احتياجاته الغذائية، وفي مقدمة ذلك المواد الأساسية، وعلى رأسها الحبوب، ففي عام 2010م، استورد اليمن أكثر من 90% من احتياجاته من القمح، و100% من الأرز، وأكثر من 66% من احتياجاته من زيوت الطبخ والبقوليات والسكر، واللحوم البيضاء ومنتجات الألبان[54].

ومن المؤكد أن تلك الاحتياجات قد زادت في الوقت الحاضر، بل إن الحرب والعدوان اللذين تعرضت لهما اليمن في العام 2015م، وما قادا إليه من تداعيات سياسية وعسكرية واقتصادية، قد عمّقا - وعلى نحو غير مسبوق - من هشاشة مختلف الأوضاع التي تعيشها اليمن، وتسببا بأكبر أزمة إنسانية على مستوى العالم، وبهذا الصدد، أطلقت الأمم المتحدة وشركاؤها خطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2025م، موضحةً أن 19.5 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات وحماية حيوية، وهو ما يمثل زيادة قدرها 1.3 مليون شخص مقارنة بالعام الماضي، وأنها تسعى إلى جمع 2.5 مليار دولار لتوفير مساعدات منقذة لحياة 10.5 مليون شخص من أكثر الأشخاص ضعفًا، بما في ذلك الغذاء والمياه النظيفة والرعاية الصحية[55].

وبالعودة إلى قائمة استيراد اليمن لاحتياجاتها الغذائية، يتبيّن أن الأمن الغذائي لا يعني بالضرورة الاكتفاء الذاتي، بل يمكن تحقيقه أيضًا عن طريق الاستيراد، في حال توافر القدرة الاقتصادية للدولة والوصول إلى الأسواق، لكن تلك الطريقة (الاستيراد لتأمين الغذاء) لا تُسقط كلفة المياه في تحقيق الأمن الغذائي، بل تعني - من منظور الأمن المائي - استيرادًا غير مباشر لكمية من «المياه الافتراضية»، تعادل كمية المياه التي استهلكتها تلك المنتجات المستوردة في منشئها الأصلي، التي هي بالأساس قيمة مضافة إلى تكلفة الإنتاج وسعر السلعة المصدرة، وتتحملها البلد المستوردة لتلك السلعة أو المنتج[56].

فعلى سبيل المثال لا الحصر، استورد اليمن في عام 2021م حوالي 3.6 مليون طن من القمح، وذلك يعني أن اليمن، فيما يتعلق بالقمح فقط، يستورد ما بين 5,760 و6,872 مليون متر مكعب من المياه الافتراضية سنويًا[57]، وبمقارنة ذلك الرقم بإجمالي استهلاك المياه في اليمن (3945 مليون متر مكعب/سنة)، وإجمالي المياه المتجددة المقدر بـ 2,500 مليون متر مكعب/سنة، يتبيّن أن اليمن يستورد كمية من المياه الافتراضية، تزيد عن ضعف إجمالي موارده المائية

المتجددة، ناهيك عن الأرز الذي يُعد أكثر غِنى بالمياه الافتراضية[58].

شكل (3)

يبين المياه الافتراضية مقابل المياه المتجددة في اليمن

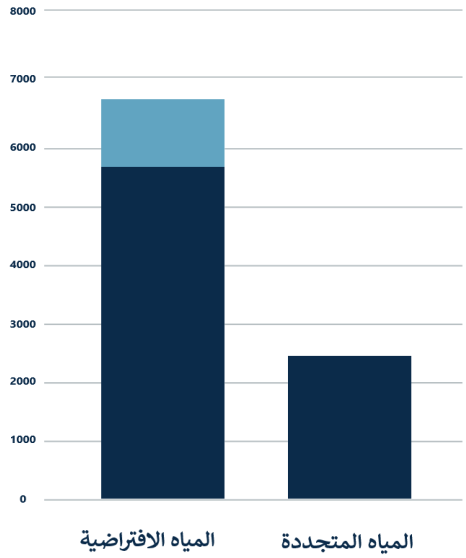

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، مصدر سابق، ص 37.

ماذا يعني ذلك؟ ذلك يعني، بلغة الاكتفاء الذاتي من الغذاء، أنه من المستبعد أن يكون اليمن مكتفيًا ذاتيًا في ظل موارده المائية الحالية، إلا أن ذلك لا يعني أن اليمن لا يمكن أن يكون آمنًا غذائيًا، بل يعني أن الأمن الغذائي بالنسبة لليمن يتوقف قبل كل شيء على القدرة الاقتصادية، وعلى الوصول المفتوح والعادل إلى الأسواق[59]، ومن ثَمَّ ينبغي أن يُنظر إلى مفهوم الأمن الغذائي في اليمن من منظور اقتصادي، بمعنى إعادة النظر في الاقتصاد الزراعي، على نحو يجري فيه التركيز على إنتاج المحاصيل ذات القيمة النقدية العالية والأقل استهلاكًا للمياه، وتنمية بقية الموارد الاقتصادية الأخرى؛ لتعزيز الأمن الغذائي.

- إمدادات المياه للاستخدامات المنزلية

في البدء، ينبغي الإشارة إلى أن بحث ومناقشة موضوع إمدادات المياه للاستخدامات المنزلية في اليمن، يُعدّ من الموضوعات الشائكة والمعقدة؛ لأنه يخضع لآليات استخراج وتوزيع مختلفة ومتعددة ومعقدة، ويُدار بمجموعة واسعة من التقنيات، بناءً على مصدر وطبيعة الإمدادات، وعلى الخصائص الاجتماعية والسياسية المحلية، وذلك يشمل معطيات مثل الملكية الفردية واستراتيجيات إدارة المجتمع في المناطق الريفية، وكذلك أنظمة مركزية إدارية أكبر في المدن[60]، ومن ثَمَّ يصعُب الحصول على مصادر دقيقة في هذا الجانب، وكل ما هناك هي تقديرات متضاربة في الغالب.

ومع ذلك، من المؤكد أن الطلب على المياه للاستخدامات المنزلية هو في تصاعد مستمر؛ نتيجة لتزايد عدد السكان والتوسعات الحضرية، ولا يُلبى بالكامل دائمًا؛ إذ تشير التقديرات إلى أنه خلال المدة من عام 1970م إلى العام 2004م، زاد إجمالي الطلب السنوي على المياه للاستخدامات المنزلية من 80 مليون متر مكعب إلى 400 مليون متر مكعب. ومن ثَمَّ وصلت خدمات المياه المنزلية المنقولة بواسطة الشبكات العامة في عام 2007م إلى 56% من سكان الحضر، أما بقية السكان غير المتصلين بشبكات المياه العامة 44% فيعتمدون بشكل رئيس على القطاع الخاص وبطرق مختلفة، منها: شبكات خاصة للمياه، وآبار خاصة، وفي الغالب ناقلات المياه (وايتات). مع ملاحظة أن معظم سكان الحضر - سواءً المتصلين بالشبكة العامة أو غير المتصلين بها - من حيث مياه الشرب، يعتمدون على المحطات التجارية الخاصة بتنقية المياه (الكوثر)؛ لعدم ثقتهم بجودة المياه المنقولة بواسطة الشبكات العامة[61].

وفيما يخص سكان المناطق الريفية، فبلغت نسبة المتصلين منهم بشبكات المياه العامة 44%، وبقيتهم 56% يلجؤون إلى مصادر مختلفة للمياه قريبة منهم، مثل: الآبار، والبرك، والغيول، والعيون، وغير ذلك من مصادر المياه غير المأمونة في معظمها، مع الإشارة إلى أن عملية إمدادات المياه بواسطة الشبكات العامة - سواء في الحضر أم الريف - هي في الغالب عملية غير منتظمة بل متقطعة؛ إذ يحصل السكان على المياه بواسطة هذه الشبكات في أيام معينة من الأسبوع أو الشهر. وذلك راجع إلى أسباب كثيرة، في مقدمتها تناقص مصادر المياه، أو عدم قدرة مؤسسات ومرافق المياه على التوسع الاستثماري لتنمية مصادر المياه وتوسعة شبكات المياه، بما يواكب تزايد عدد السكان والتوسعات الحضرية[62].

وتأكيدًا على ذلك، تحدّث مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا OCHA) في عام 2012م، أن اليمن باتت تواجه بكاملها حالة طوارئ في جانب خدمات المياه والصرف الصحي، مشيرًا إلى أن 30% من أنظمة إمدادات المياه في اليمن لا تعمل، ويعزى ذلك إلى نضوب مصادر المياه، وانقطاع إمدادات الكهرباء، وضعف الموارد لدى المجتمعات المحلية؛ من أجل دفع تكاليف إصلاح منظومة خدمات المياه والصرف الصحي[63]، ولذا لم يكن - بحسب التقرير الإحصائي الصحي للعام 2014م - سوى 69% فقط من إجمالي سكان اليمن المتصلين بشبكة المياه الصحية، و23% منهم فقط متوافر لهم وسائل صرف صحي [بالطبع معظمهم من سكان المناطق الحضرية][64].

فضلًا عن ذلك، كان هناك تدنٍ للغاية في كفاءة نقل واستخدامات المياه للأغراض المنزلية، فقد ذكرت الجمعية العربية لمرافق المياه في عام 2013م، أن فاقد المياه المرتبطة بالاستخدامات المنزلية في اليمن يتراوح ما بين 20% و60% على مستوى المرافق الحضرية، وما بين 40% و60% في المناطق الريفية، بحسب عينات عشوائية لبعض مشاريع مياه الريف، مؤكدةً أنه عن طريق مراجعة تقارير مرافق المياه في قطاع واحد، وهو قطاع الحضر، تبين أن كمية المياه

الفاقدة في عام 2008م بلغت ما يقارب 42.97 مليون متر مكعب، وهذه الكمية تُكلِف مرافق المياه ما يقارب 22 مليون دولار، مشيرةً إلى أن أسباب الفاقد تكمن في تلف الشبكات وملحقاتها من محابس وقطع وقدمها، وكذلك استخدام أنابيب بمواصفات رديئة، مما يؤدي إلى انكسارات الخطوط، بالإضافة إلى عشوائية شبكة التوزيع، مما يُعيق رصد وتتبع الفاقد في الشبكات، وتدني كفاءة العدادات، والتوصيلات غير الشرعية والربط المباشر مع خطوط الضخ[65]، وتلك النسبة من المياه المفقودة بالهدر تفوق بكثير نظيرتها في الدول المتقدمة، الذي تُقدَّر بأقل من 10% للأنظمة الجديدة، و25% للأنظمة القديمة[66].

بيد أن الضربة الموجعة وغير المسبوقة، التي أطاحت بالأمن المائي في اليمن بشكل شبه كامل، كانت على يد التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية، الذي شنَّ حرب عدوانية على اليمن في 26 مارس 2015م، مخلفًا آثارًا مدمرة شملت مختلف القطاعات، وفي مقدمة ذلك قطاع خدمات المياه والصرف الصحي، وما قادت إليه من تداعيات سياسية وعسكرية واقتصادية مستمرة، أضرّت باليمن ضررًا بالغًا، ومن الصعب التعافي منها على المدى المنظور[67].

فطبقًا لتقرير أولي صادر عن وزارة المياه والبيئة اليمنية، عن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لخدمات المياه والصرف الصحي جراء الحرب، أظهر التقرير أن الحرب تسببت منذ بدايتها في مارس 2015م وحتى بداية سبتمبر من العام ذاته، بأضرار مباشرة وغير مباشرة بالغة، طالت الكثير من أصول ومنشآت منظومة خدمات المياه والصرف الصحي، بما في ذلك: خزانات المياه، وخطوط إمدادات المياه، ومحطات الضخ، والسدود، ووحدات معالجة مياه الصرف الصحي، وشملت تلك الأضرار أمانة العاصمة صنعاء، وخمس محافظات يمنية أخرى شملها التقرير، هي: تعز، وذمار، وحجة، وإب، والبيضاء. وتراوحت نسبة تلك الأضرار ما بين 50% و100% في معظم تلك المحافظات، باستثناء محافظة تعز، التي وصلت فيها نسبة تلك الأضرار إلى 100%[68].

ونتيجة لتلك الأضرار، انقطعت الإمدادات المائية عن ملايين السكان؛ الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن مصادر بديلة للمياه غير آمنة، سواءً من حيث الجودة أم الاستدامة، وتفاقمت المشكلة على نحو أكبر، مع الموجات الواسعة النطاق للنزوح الداخلي، التي زادت من الضغط على ما تبقى من منظومة المياه المجهدة أساسًا في المناطق التي لجأ إليها النازحون[69]. فبحسب خطة الاستجابة الإنسانية الخاصة باليمن لعام 2016م، قُدر عدد النازحين في نهاية عام 2015م، بحوالي 2.5 مليون شخص، استقر ما يقارب نصف ذلك العدد في محافظات: تعز، وعمران، وحجة، وصنعاء، وأبين[70].

ونتيجة لذلك، دخلت الأزمة المائية في اليمن طورًا جديدًا من حالة الطوارئ القصوى، فوفقًا لتقرير أولي آخر عن الأضرار البيئية الناجمة عن الحرب خلال المدة من مارس إلى أغسطس 2015م، أعدته وزارة المياه والبيئة اليمنية/الهيئة العامة للبيئة، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) في اليمن/برنامج الحفاظ على التنوع الحيوي، انخفضت عملية إمداد السكان بالمياه بواسطة الشبكات العامة انخفاضًا كبيرًا في كثير من المدن اليمنية، وانعدامها

بالمطلق في البعض الآخر منها؛ إذ ارتفعت نسبة السكان الذين لا يحصلون على خدمات مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي المُحسّن على مستوى الجمهورية من 50% قبل الحرب إلى 80% في بداية عام 2016م، أي بعد مرور قرابة عشرة أشهر منذ بدء الحرب[71].

وعلى مستوى المحافظات، وصلت نسبة العجز في التغطية بخدمات المياه بواسطة الشبكة العامة إلى 80% في أمانة العاصمة بدلًا من 40% قبل الحرب، وفي محافظة عدن تراجعت نسبة السكان المشمولين بتغطية خدمات المياه عبر الشبكة العامة من 85% قبل الحرب إلى 50% بعد اندلاع الحرب، وتراجعت بشكل كبير في محافظتي صعدة والبيضاء، أما محافظة تعز التي كانت تعاني من أزمة خانقة في المياه، التي لا تصل إليها إلا مرة واحدة في الشهر، وأحيانًا كل أربعين يومًا قبل الحرب، لم تعد تصل إليها المياه بالمطلق بعد الحرب[72].

وذلك ما أكدته خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2016م، بالقول: أصبح حوالي 19.4 مليونًا من سكان اليمن البالغ عددهم 25.9 مليون نسمة بحاجة للمساعدة لضمان حصولهم على مياه الشرب المأمونة ومرافق خدمات الصرف الصحي، منهم 9.8 مليون شخص وبنسبة 38% تقريبًا من إجمالي السكان، وبنسبة 51% تقريبًا من إجمالي المحتاجين لمياه الشرب والصرف الصحي، بحاجة إليها نتيجة مباشرة للصراع والحرب[73].

ونتيجة لذلك، اضطر السكان في مختلف أرجاء اليمن تقريبًا، إلى اللجوء إلى مصادر بديلة للمياه غير مأمونة في معظمها. ففي المدن أصبحت شاحنات المياه التجارية (الوايتات) هي المصدر الرئيس المتبقي للحصول على المياه بالنسبة للكثيرين من الناس، التي ارتفعت تكلفتها إلى ضعفين وأربعة أضعاف تكلفتها العادية، وتكون في بعض الحالات غير قادرة على الوصول إلى بعض المناطق؛ بسبب انعدام الأمن. كما تدهورت خدمات الصرف الصحي، وتراكم المخلفات الصلبة والقمامة، مما شكل خطرًا جديًا يهدد بأزمة صحة عامة[74].

وفي السياق ذاته، تشير دراسة ميدانية إلى أن خزانات مياه السبيل التي نُصبَت لاحقًا في المدن، من قبل بعض المنظمات الدولية وفاعلي الخير، ولجأ إليها كثير من السكان، كانت غير نظيفة ولها روائح كريهة؛ نظرًا لعدم التزام الناس - في الغالب - بالتزود بالمياه عن طريق صنابير تلك الخزانات، بل عن طريق فوهتها، وعبر أدوات مختلفة وغير نظيفة، مما يجعل تلك الخزانات ملوثة، ومصدرًا محتملًا لنقل الأمراض والأوبئة بين السكان[75].

أما على مستوى المناطق الريفية، التي يعيش فيها أكثر من 70% من إجمالي سكان اليمن، الذين في معظمهم من الفقراء ويفتقرون إلى أبسط الخدمات الأساسية، وفي مقدمة ذلك مياه الشرب والصرف الصحي، فأصبحوا يتشاركون مع ثرواتهم الحيوانية الورود إلى الآبار العادية والبرك والعيون القريبة منهم، وهي مصادر غير صحية في معظمها؛ لأنها كانت مهجورة وغير مخصصة للشرب، ومن ثَمَّ انضموا لنظائرهم من سكان المدن من حيث المعاناة من الأمراض والأوبئة المنقولة عبر المياه الملوثة.

ونتيجة لمياه الشرب الملوثة التي اضطر إليها عدد من الناس، وتراكم مخلفات القمامة وطفح مياه المجاري، أخذ السكان يعانون من عدد من الأمراض والأوبئة، وفي مقدمة ذلك الإسهال والتيفوئيد وحمى الضنك والملاريا، التي وصلت إلى عشرات الآلاف من الحالات المرضية، عدد من حالات الوفاة، في مختلف المحافظات اليمنية، وخصوصًا محافظات عدن وتعز والحديدة[76]، وتطور الأمر إلى وباء الكوليرا، الذي أخذ في الظهور في أكتوبر 2016م في أمانة العاصمة صنعاء، لينتشر بعد ذلك في جميع أنحاء البلاد[77].

ونظرًا لاستمرار تداعيات الحرب والصراع، وتوقف مشاريع الدعم الدولي، وعدم القدرة على إعادة بناء كل ما دمرته الحرب، ونقص الصيانة لمنظومة المياه، وعجز المواطنين عن الوفاء بتسديد فواتير خدمات المياه؛ لتقلص وانعدام مصادر الدخل وسبل المعيشة، ظلت الأزمة المائية في اليمن وتداعياتها مستمرة في معظمها حتى الوقت الراهن.

فطبقًا لبرنامج الرصد المشترك في عام 2020م، كان حوالي 61% فقط من سكان اليمن يحصلون على الخدمات الأساسية (أو مصدر مُحسّن للمياه)، في حين أن الجزء الذي يحصل على إمدادات المياه (المدارة بأمان) - وهو المعيار العالمي - كان بنسبة صفر، وعلى الرغم من صعوبة تقدير استهلاك الفرد في اليمن للمياه، إلا أن التقدير في عام 2020م كان يبلغ 50 لترًا للفرد في اليوم حدًّا أقصى، وإذا ما أُخذ في الحسبان نسبة الفاقد في الأنابيب، الذي يُقدّر بحوالي 50%، تصبح كمية المياه المتاحة للمستخدمين تتراوح بين 25 و30 لترًا للفرد في اليوم، وهو معدل يقل عن 80 لترًا الذي حددته مؤسسة المياه والصرف الصحي اليمنية، بوصفه هدفًا تسعى لتحقيقه. وفي الواقع كلا المعدلين هما أقل بكثير من المتوسط السائد في دول مجلس التعاون الخليجي البالغ 560 لترًا في اليوم، بل والمتوسط العالمي البالغ 180 لترًا في اليوم[78].

وفي ذات السياق، أشار البنك الدولي في عام 2024م، إلى أن نحو 18 مليون يمني يعانون من نقص مياه الشرب الآمنة، ومرافق الصرف الصحي التي يمكن الاعتماد عليها، ونتيجة لذلك تواجه اليمن تفشيًا متكررًا لأمراض يمكن الوقاية منها، مثل: الكوليرا، والدفتيريا، والحصباء، وحمى الضنك[79].

- الطلب الصناعي للمياه:

كما سبق الإيضاح، يُقدَّر طلب القطاع الصناعي على المياه بحوالي 90 مليون متر مكعب سنويًا، أي ما يعادل 2% من إجمالي الطلب على المياه، ولا تتوافر معلومات تفصيلية حول إمدادات المياه للمنشآت الصناعية، ومع ذلك، تُقدَّر مساهمة القطاع الصناعي في اليمن - باستثناء النفط - في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% - 15%، ويُقدَّر عدد الشركات الصناعية بحوالي 34,000 شركة يعمل فيها نحو 115,000 موظف. إلا أنه قد انهار عدد كبير من الشركات الصناعية بسبب الحرب والصراع، مما تسبب في ارتفاع البطالة بشكل هائل، ومع أي انتعاش اقتصادي مستقبلي، من المتوقع زيادة استهلاك القطاع الصناعي للمياه؛ الأمر الذي يجعله في منافسة مباشرة مع القطاع الزراعي وقطاع الإمدادات المائية في المناطق الحضرية على نفس المورد[80]، وذلك

يعني أن الموارد المائية ستشكّل محددًا أساسيًا، للتطور المستقبلي للقطاع الصناعي في اليمن.

2-2. الواقع المؤسسي لإدارة الموارد المائية

استكمالًا لبقية مشهد واقع الأمن المائي في اليمن، سيجري في هذا الجزء من البحث استعراض ومناقشة الواقع المؤسسي لإدارة الموارد المائية، من حيث الترتيبات المؤسسية والقانونية المنظمة لإدارة الموارد المائية، وكذلك السياسات واستراتيجيات العمل المتخذة لمواجهة مشكلة ندرة المياه التي تعاني منها اليمن، وذلك استنادًا إلى منهجية عرض تربط بين الأبعاد الثلاثة لإدارة الموارد المائية: **الهيكلية التنظيمية، والإطار القانوني، والسياسات واستراتيجيات العمل المتخذة،** وفقًا لتطوراتها الزمنية منذ مرحلة السبعينيات من القرن العشرين، وصولًا إلى الوقت الراهن.

قبل كل شيء آخر، ينبغي الإشارة إلى أن مشكلة ندرة المياه المزمنة التي تعاني منها اليمن، هي في الواقع مشكلة طبيعية في الأساس، بمعنى أنها ندرة مادية للمياه، متأصلة في طبيعة الموقع الجغرافي لليمن، والظروف المناخية القاسية التي تسيطر عليه، كما سبق التوضيح، وتتلخص هذه المشكلة بكل بساطة بأننا أمام معادلة مائية تتجسد بعرض محدود للغاية للموارد المائية العذبة وقابل للتناقص، مقابل طلب متزايد باستمرار، ومن ثَمَّ فمن البديهي في هذه الحالة، أن يجري التكيف مع هذا الأمر الواقع، وبأقل ضرر، وذلك من خلال التركيز على صنع سياسات مائية من شأنها تحقيق نوع من التوازن المائي بين العرض والطلب، وعلى نحو يكون فيه من جهة، المحافظة على الموارد المائية وتنميتها، ومن جهة أخرى، ترشيد استهلاك المياه على نحو مستدام، وفقًا لأولويات محددة وبكفاءة عالية، وفي مقدمة ذلك توفير المياه للاستهلاك البشري المباشر؛ بوصفه مبدأ أساس في تخصيص المياه.

وبهذا الصدد، نجد أن الإنسان اليمني في التاريخ القديم قد فطن إلى إدراك تلك المعادلة المائية، ونجح في التكيف معها وتلبية احتياجاته المائية المتواضعة في حينها، وذلك عن طريق وسائل مختلفة لحصاد مياه الأمطار، ليس هنا هو المكان المناسب للخوض فيها، لكن الإنسان اليمني المعاصر - مع الأسف الشديد - لم تفشل في تحقيق ذلك التكيف فحسب، عمّقت من تلك الندرة، وعلى نحو كبير وغير محسوب العواقب، كما سيتبين لنا من سياق هذا الجزء من البحث.

والبداية من مطلع السبعينيات من القرن العشرين؛ إذ تشير بعض المصادر إلى أن مشكلة ندرة المياه في اليمن برزت إلى السطح منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، عندما كشفت دراسات مرتبطة بتقييم مصادر المياه الجوفية في مدينة صنعاء العاصمة وبعض المناطق الأخرى، محدودية مخزون الأحواض المائية الجوفية في تلك المناطق، وأن أحواض مدينة صنعاء - على سبيل المثال - ستكون كافية لإمدادات المدينة بالمياه حتى العام 2000م فقط. وعلى إثر ذلك، جرى استصدار القانون رقم (14) للعام 1973م، والذي قضى بتحديد منطقة

حماية لحقل الآبار المغذية لمدينة صنعاء؛ إذ تضمن منع حفر الآبار، ومنع الأنشطة الملوثة للمياه الجوفية في منطقة الحماية[81].

وقد سبق ذلك الإجراء إنشاء «المؤسسة العامة للمياه والمجاري»، بالقانون رقم (13) لسنة 1973م، بوصفها مؤسسة مستقلة تُعنى بتوفير المياه المنزلية للمناطق الحضرية، وعلى الرغم من تلك البداية الجيدة في سبيل التصدي لمشكلة ندرة المياه، إلا أنه من المؤسف أن الحكومة - من الناحية العملية - تجاهلت تلك التحذيرات المبكرة لخطورة وضع الأمن المائي في اليمن، وكذلك لم تفرض تطبيق ذلك القانون بجدية، وظلت طوال مرحلة السبعينيات والثمانينيات تراوح مكانها من دون القيام بأي عمل يستحق الذكر من شأنه إدارة الموارد المائية على نحو استراتيجي مستدام، باستثناء إضافة عبارة «الموارد المائية» إلى مُسمى وزارة الزراعة، لتصبح «وزارة الزراعة والموارد المائية»، بالإضافة إلى إجراء بعض الدراسات لتقييم بعض الأحواض الجوفية بتمويلات أجنبية[82]، وبذلك تكون الحكومة اليمنية في حينها قد أضاعت فرصة ثمينة للبدء في التصدي لأزمة المياه وفي الوقت المناسب، ومن ثَمَّ إتاحة الفرصة لتزايد مظاهر الفوضى المائية والاستخراج المفرط والعشوائي للمياه الجوفية.

فوفقًا لعدد من المصادر، تُعد مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي هي بداية الهجوم الكاسح للاستنزاف الجائر والعشوائي الذي تعرضت له مصادر المياه الجوفية، المتجددة وغير المتجددة، في عموم اليمن، وذلك عن طريق حفر آلاف الآبار الأنبوبية، في سبيل التوسع في المساحة الزراعية المروية بالمياه الجوفية، واستمر ذلك الهجوم في التصاعد بعد ذلك.

فنتيجة للطفرة النفطية التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، التي انعكست إيجابيًا على تحويلات ومدخرات العمالة اليمنية المهاجرة في تلك الدول، أخذت الاستثمارات في مجال الزراعة المروية بالمياه الجوفية تزدهر في اليمن بصورة كبيرة؛ الأمر الذي أدى إلى التوسع في حفر المزيد من الآبار الأنبوبية، وشفط المياه عن طريق مضخات المياه؛ لمواصلة زراعة المحاصيل الشرهة للمياه، بدلًا من تبني الحفاظ على المياه عن طريق إصلاح البنية التحتية للمياه التي تعاني من التسريبات، والتحول إلى زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف[83].

وتُضيف هيلين لاكنر الباحثة المهتمة بالأمور البيئية في اليمن، وعلى وجه الخصوص التغير المناخي والمياه - قائلةً: إن التغير الرئيس الذي أسهم في ندرة المياه الحادة في اليمن، جاء مع إدخال الري بالمضخات خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم، التي أُطلِق لها العنان لتستنزف المياه الجوفية عبر آلاف الآبار الضحلة والعميقة، وبدعم من مختلف الحكومات اليمنية المتعاقبة خلال تلك المدة، عن طريق دعم الديزل؛ الوقود المستخدم في تشغيل تلك المضخات، قبل دخول الطاقة الشمسية على الخط[84]، وكان يُقدَّر استهلاك القات فقط من الديزل المدعوم بحوالي 800 مليون لتر سنويًا[85].

والدليل على ذلك هو الارتفاع الكبير للمساحة الزراعية المروية بالآبار، من 37 ألف هكتار في سبعينيات القرن الماضي، إلى 400 ألف هكتار في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وخلال المدة ذاتها، تضاعفت المساحات المروية حوالي 15 مرة، وذلك على عكس الزراعة المطرية، التي تراجعت بنسبة 30% خلال المدة ذاتها، مُشيرًا إلى أن تلك الآبار يمتلكها - في الغالب - عدد قليل من كبار ملاك الأراضي، الذين يزرعون محاصيل عالية القيمة، مثل: القات، والمانجو، والموز، والأخيران موجهان بشكل رئيس للتصدير، وقد جرى تشجيع هكذا ممارسات، وتجاهل مسألة الاستدامة، سواءً فيما يتعلق بالقضايا البيئية العامة، أم الوصول الأساسي إلى المياه للاستخدامات المنزلية[86]، وفي مقابل ذلك، تم إهمال الري بواسطة الأمطار، من حيث التمويل والبحوث الزراعية، على الرغم من ملاءمته لمحاصيل الحبوب الأساسية التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي، وخصوصًا الذرة الرفيعة والشامية، وبدرجة أقل القمح، ومن ثم كان أحد الآثار الجانبية الرئيسة لهذه السياسة هو التمايز الاجتماعي في المناطق الريفية؛ إذ يجد أصحاب الحيازات الصغيرة آبارهم الضحلة فارغة، ولذلك يفقدون الري التكميلي الذي كانوا يحتاجون إليه، وقد أدى ذلك إلى انخفاض محاصيلهم، وجعلهم أفقر وأكثر اعتمادًا على الأنشطة الأخرى من أجل البقاء، وغالبًا ما قادهم ذلك إلى بيع أراضيهم، مما أدى إلى حلقة مفرغة من الإفقار[87].

وقد ساعد على حفر الآبار الأنبوبية، والتوسع في تلك الاستثمارات الزراعية، دخول الحفارات الحديثة بصورة متزايدة وغير منظمة، التي وصل عددها خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين إلى حوالي 978 منصة حفر، معظمها تعود ملكيتها لأفراد أو شركات، والمرخص منها فقط 278 منصة، بينما البقية منها (700 منصة) غير مرخصة، وذلك على خلاف ما هو منصوص عليه في القوانين واللوائح المنظمة لعملية حفر الآبار[88].

بينما يذكر الدكتور يوسف المخرفي، أستاذ العلوم البيئية والتنمية المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية، أن عدد الحفارات وصل في اليمن إلى 850 حفارًا، وهو عدد مهول جدًا، مقارنةً بما هو قائم في كثير من الدول، فعلى سبيل المثال، يبلغ عدد الحفارات في شبه القارة الهندية، التي مساحتها تعادل حوالي عشر مرات مساحة اليمن، فقط ثمانية حفارات، وفي الأردن، لا يوجد سوى ثلاثة حفارات، ولا تتحرك لمزاولة مهنة الحفر إلا بترخيص من جهازي الأمن المائي والأمن القومي في الديوان الملكي[89].

مما تقدم، يتبيّن لنا أننا أمام مشهد لا يمكن مقاربته بأي شكل من أشكال الإدارة العامة للموارد المائية، التي من شأنها المحافظة على الموارد المائية واستدامتها، وضمان العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين المواطنين في حق الوصول للمياه، وإنما نحن أمام فوضى مائية، يكون فيها البقاء للأقوى، من منظور فردي انتهازي قصير النظر، وليس للأصلح، وفقًا لما تقتضيه المصلحة العامة، وهو مشهد مؤسف، يرجع بنا إلى عصر ما قبل الدولة بمفهومها الحديث، وبذلك نختتم

واقع إدارة الموارد المائية في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، لننتقل إلى عقد التسعينيات من القرن ذاته، وصولًا إلى منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لنرى هل تغيرت الأمور أم ظلت كما هي؟

في الواقع، شهد قطاع المياه خلال منتصف تسعينيات القرن الماضي، وصولًا إلى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تقريبًا - بدعم وضغط من قبل الجهات الدولية المانحة - نقلة نوعية من حيث الترتيبات المؤسسية والقانونية الرامية إلى مأسسة إدارة الموارد المائية، وتنظيمها على نحو تستجيب بفاعلية وكفاءة لمواجهة ندرة المياه القائمة في اليمن وتحدياتها ولعل من أبرز تلك الترتيبات، ما يلي:

1- تأسيس الهيئة العامة للموارد المائية، بموجب القرار الرئاسي رقم 154 لسنة 1995م، بوصفها الجهة المسؤولة عن تخطيط الموارد المائية، ومراقبتها، وسنّ القوانين المنظمة لها، والتوعية العامة[90].

2- بدعم من البنك الدولي، صدر قانون المياه رقم 33 لسنة 2002م، وذلك بعد تعديلات جوهرية من مجلس النواب، يمكن القول: إن بعضها كان معيقًا لإدارة الموارد المائية بالكفاءة المطلوبة، ولذلك جرى خلال العام 2004م، رفع مشروع بتعديل القانون إلى مجلس النواب، الذي استغرق عامين لإقراره في عام 2006م[91]، وذلك بموجب القانون رقم 41 لسنة 2006م، ولم تصدر لائحته التنظيمية إلا في عام 2011م، مما يدل على حدة الجدل حول تنفيذه[92]، وإجمالًا، يتضمن القانون قواعد وأحكامًا تفصيلية، تشمل: تنظيم وإدارة وتخطيط الموارد المائية، واستخدامات المياه، وحقوق وتراخيص المياه، والحفاظ على المياه وحمايتها من التلوث، والحماية من السيول، وإجراءات الضبط والعقوبات الجزائية[93].

3- في إطار برنامج للإصلاح المؤسسي تدعمه الجهات المانحة، جرى استحداث وزارة جديدة تُعنى بالموارد المائية، هي: «وزارة المياه والبيئة»، وذلك بموجب القرار الجمهوري رقم 105 لسنة 2003م[94]، والهدف الرئيس للوزارة، هو: الإدارة المستدامة للموارد المائية، استنادًا إلى نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بما يضمن توفير المياه لمختلف الاحتياجات، والحفاظ على الموارد المائية وتنميتها. وبناءً على ذلك، جرى تأطير معظم الهيئات والمؤسسات التي كانت قائمة والمعنية بإدارة المياه، في إطار الهيكل التنظيمي لوزارة المياه والبيئة المستحدثة، ومن أبرز تلك الهيئات والمؤسسات:

- **الهيئة العامة للموارد المائية:** هي مسؤولة عن إعداد التشريعات والاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بإدارة الموارد المائية وفقًا لقانون المياه.

- **المؤسسة الوطنية للمياه والصرف الصحي:** هي معنية بتخطيط إمدادات المياه والصرف الصحي في المدن اليمنية، ومتابعة إدارة المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي، التابعة لها في المحافظات.

- **الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف:** تختص بتخطيط إمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية، ومتابعة المجالس المحلية، وتنفيذ مشاريع إمدادات المياه والصرف الصحي[95].

لكن إدارة الري ظلّت تابعة لوزارة الزراعة والري، أي خارج قطاع المياه، على رغم علاقتها المباشرة بوزارة المياه والبيئة، ولا سيما أن القطاع الزراعي يستهلك أكبر نسبة من إجمالي الموارد المائية[96].

أما من حيث السياسات واستراتيجيات العمل المتخذة للتصدي لمشكلة ندرة المياه القائمة، وهي الغاية الأساس من وراء كل تلك الترتيبات المؤسسية والقانونية، فتُعدّ الاستراتيجية الوطنية للمياه لعام 1995م أبرز الجوانب في هذا الاتجاه، ففي عام 2005م جرى إعلان الاستراتيجية الوطنية للمياه برنامجها الاستثماري، وذلك بدعم من البنك الدولي وممولين آخرين في قطاع المياه، أبرزهم ألمانيا وهولندا. وحُدِّثت الاستراتيجية ذاتها في عام 2008م، وفقًا لمقترحات استثمارية مثيرة للإعجاب، لكن لم يتحقق من ذلك إلا القليل[97]، وذلك راجع لعدة اعتبارات، منها: عدم توافر المخصصات المالية المخطط لها في الاستراتيجية، والتأثير السلبي لقوى النفوذ القبلية غير الراغبة في تغيير القواعد التقليدية لإدارة المياه، والاضطرابات السياسية التي أخذت تعصف باليمن في تلك المدة[98].

وفي يناير 2011م، انعقد مؤتمر رئاسي وطني حول إدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن، وأسفر عن بيان نوايا لإصلاح الوضع المائي، لكن جدوى تلك النوايا والمقترحات لم تُختبر على الإطلاق؛ نتيجة لقيام ثورة عام 2011م، التي أطاحت بنظام الرئيس علي عبدالله صالح[99]. وفيما يتعلق بإدارة المياه خلال المدة الانتقالية التي أعقبت سقوط نظام الرئيس صالح (2012 - 2014م)، لم يتغير الوضع القائم بشكل ملحوظ؛ إذ تركزت اهتمامات مختلف القوى السياسية في السعي للاحتفاظ بسلطاتهم ومصالحهم، وتجاهل القضايا طويلة الأجل، فضلًا عن توقف المساعدات الإنمائية[100]. بعد ذلك، أتت الحرب العدوانية على اليمن في عام 2015م - كما سبق الإيضاح - لتجهز بشكل شبه كلي على البنية التحتية لقطاع المياه، وانهيار المؤسسات الحكومية المعنية بإدارة المياه وتشرذمها، وغير ذلك من الأضرار والتداعيات العسكرية والاقتصادية، التي ما زالت مستمرة حتى الوقت الراهن.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول: على الرغم من التقدم الملموس على صعيد الترتيبات المؤسسية والقانونية ذات الصلة بإدارة الموارد المائية في اليمن، إلا أن ذلك التقدم لم يثمر بشكل ملموس من الناحية العملية، من حيث التصدي لمشكلة ندرة المياه القائمة، وإنما ظلّت معظم الأمور الملحّة تراوح مكانها من دون تغيير جدير بالذكر، وعلى وجه الخصوص، استمرار الحفر العشوائي للآبار غير المرخّصة، والاستنزاف الجائر للمياه الجوفية، في تحدٍّ صارخ لقانون المياه المقر حديثًا، لمعالجة هذا الأمر وغيره من الأمور الأخرى المتعلقة بتنظيم إدارة الموارد المائية. إذًا، أين تكمن المشكلة؟

إجابةً عن ذلك السؤال، تتباين آراء ووجهات نظر الباحثين، إلا أن هناك شبه اتفاق على أن إجابةً واحدة تبرز، وهي: ضعف الإرادة السياسية في التصدي لمشكلة ندرة المياه في اليمن على مدى العقود الماضية، يُعدّ السبب الرئيس وراء بروز هذه المشكلة واستمرار تفاقمها[101]، بدليل أن ما تقدم من تطورات مؤسسية وقانونية، بما في ذلك إصدار قانون المياه، ربما ما كانت لتحدث لولا ضغوط الدول المانحة.

فضلًا عن ذلك، يظل الفساد والمحسوبية والمصلحة الذاتية الممنهجة مصدر قلق خطير طويل الأمد في اليمن على مختلف المستويات، ومن ثم تتسبب المصالح والسلطات المتضاربة لإدارة المياه في الحد من فاعلية تقاسم المياه وإدارتها على نحو مستدام. وفي ظل نظام حوكمة هش، من المتوقع استمرار الفوضى المائية، وحصول النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية على وصول تفضيلي إلى المياه، على الرغم من قوانين ولوائح المياه.

وهكذا، يتبيّن لنا أن مشكلة ندرة المياه القائمة في اليمن هي مشكلة مركبة، بمعنى أنها تجمع بين ثلاثة أبعاد من ندرة المياه:

- **ندرة مادية:** تشير إلى تدنّي موارد المياه العذبة والمتجددة، بسبب الموقع الجغرافي لليمن، والظروف المناخية القاسية التي يتصف بها، بما في ذلك قلّة هطول الأمطار.

- **ندرة اقتصادية اجتماعية:** تنصرف إلى عدم توافر الموارد المالية الكافية لصيانة وتطوير البنية التحتية للمياه، بالإضافة إلى تدنّي الوعي الاجتماعي بأهمية الحفاظ على الموارد المائية، والفشل في التكيف مع ندرة المياه القائمة، وقد عمّقت الحرب من هذه الندرة بشكل كبير.

- **ندرة مؤسسية:** تشير - في المقام الأول - إلى هوس النخب السياسية الحاكمة في التشبث بالبقاء في السلطة، عن طريق رعاية الفساد المنظّم لشراء الولاءات السياسية واستمرارها، الذي يكون - في الغالب - على حساب بناء الدولة والمؤسسات وسيادة القانون، وصُنع سياسات عامة مستجيبة لاحتياجات عامة المواطنين وتطلعاتهم الحياتية المشروعة، وسوء إدارة الموارد المائية طوال العقود الماضية، والفشل في تطبيق قانون المياه، هو جزء من صور هذا الفساد السياسي، الذي من الممكن أن ينسحب على بقية القطاعات الخدمية الأخرى، وهذه الندرة (المؤسسية) تُعدّ - في الواقع - السبب الرئيس الذي يقف وراء بروز ندرة المياه المطلقة واستمرار تفاقمها طوال العقود الماضية.

3. التحديات المستقبلية لواقع الأمن المائي في اليمن

فيما تقدم، جرى استعراض وتحليل مشهد الواقع المائي في اليمن، من حيث إمدادات المياه (العرض) مقابل الطلب على المياه، وكذلك الواقع المؤسسي والقانوني المعني بإدارة الموارد المائية، ومن خلال ذلك، تبيّن مدى تردّي هذا الواقع ومأساويته؛ نتيجة لعقود طويلة من الاستخراج المفرط والعشوائي للمياه الجوفية، في ظل سوء إدارة وغياب رقابة فعّالة واستراتيجية واضحة تضمن استدامة الاستخدام.

واستكمالًا لذلك، سيتم في هذا الجزء من البحث المضيُّ قُدمًا في الاسترسال في تحليل المآلات المستقبلية المحتملة لهذا الواقع المائي المقلق للغاية، وما تتضمن تلك المآلات من تحديات محتملة، سواء من حيث إمدادات المياه من مختلف المصادر المتاحة، أو من حيث الطلب على المياه لمختلف الاستخدامات، بالإضافة إلى التحديات المستقبلية التي من المحتمل أن يواجهها الإطار المؤسسي المعني بإدارة الموارد المائية وذلك وفقًا لمساقين بحثيين، الأول: يتناول التحديات المستقبلية المحتملة لتطورات واقع ميزان الأمن المائي (العرض مقابل الطلب)، والثاني: يُعنى بالتحديات المستقبلية التي من المحتمل أن يواجهها الإطار المؤسسي لإدارة الموارد المائية، وذلك كما يلي:

3-1. التحديات المستقبلية لواقع ميزان الأمن المائي: العرض مقابل الطلب

بناءً على البيانات المتاحة للعام 2022م - كما سبق الإيضاح - يتلخص توازن الأمن المائي في اليمن، من منظور عام (العرض مقابل الطلب)، بأن كمية المياه العذبة المتجددة سنويًا من مختلف المصادر تُقدَّر بحوالي مليارين و525 مليون متر مكعب، وذلك بواقع: مليار متر مكعب من المياه السطحية، و 1.5 مليار متر مكعب من المياه الجوفية المتجددة، وحوالي 25 مليون متر مكعب من المياه المحلّاة، أما فيما يخص الطلب، فيُقدَّر إجمالي الطلب الكلي السنوي على المياه بحوالي 3 مليارات و970 مليون متر مكعب، ومن ثم فإن مقدار العجز المائي السنوي بين العرض والطلب يُقدَّر بحوالي مليار و 445 مليون متر مكعب، يتم تغطيته عن طريق ضخ وسحب المياه الجوفية غير المتجددة[102].

ومن ثم فإن السؤال الذي ينبغي أن يُطرح في هذا السياق ويُحظى بإجابة واضحة، هو: ما أبرز التحديات المستقبلية المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها واقع ميزان الأمن المائي في اليمن؟ الإجابة عن هذا السؤال تقتضي استعراض التحديات المحتملة لجانبي التوازن المائي: **العرض أو إمدادات المياه، وكذلك الطلب على المياه،** وذلك وفقًا لما يلي:

1- التحديات المستقبلية لواقع عرض أو إمدادات المياه

يُقدَّر إجمالي كمية إمدادات المياه الحالية في اليمن بحوالي 4 مليارات متر مكعب سنويًا. تُستمد من مصدرين رئيسين، هما: موارد المياه الجوفية المتجددة (2.5 مليار متر مكعب/سنة)، وموارد المياه الجوفية غير المتجددة (قرابة 1.5 مليار متر مكعب/سنة) لسد العجز القائم في الطلب

على المياه، بالإضافة إلى كمية بسيطة من موارد المياه غير التقليدية (25 مليون متر مكعب/سنة)، وتحديدًا من عملية تحلية مياه البحر. وبالتالي، من الأفضل القيام باستعراض وتحليل التحديات المحتملة التي سيواجهها كل مورد على حدة، بدءًا بتحديات موارد المياه الجوفية غير المتجددة، ومرورًا بتحديات موارد المياه غير التقليدية، وانتهاءً بموارد المياه المتجددة، واستنتاج ما يمكن استنتاجه من كل ذلك.

- التحديات المستقبلية لواقع موارد المياه الجوفية غير المتجددة

القراءة المستقبلية لاتجاهات واقع الموارد المائية الجوفية غير المتجددة، والبالغة 1.5 مليار متر مكعب/سنة، والمتكأ عليها في سد العجز القائم بين الطلب الإجمالي الحالي على المياه (4 مليارات متر مكعب/سنة) والعرض المتاح من موارد المياه المتجددة (2.5 مليار متر مكعب/سنة)، التي تسهم بحوالي 38% تقريبًا، أو ما يزيد بقليل عن الثلث من إجمالي كمية إمدادات المياه، في الواقع هي قراءة غير مطمئنة للغاية.

وذلك راجع إلى أن موارد المياه الجوفية غير المتجددة، في مختلف مناطق اليمن، باتت تعاني - على نحو متفاوت في الشدة - من حالة من الإجهاد المائي جراء تعرضها للاستنزاف المفرط والعشوائي، المستمر والمتزايد منذ عقود، عبر آلاف الآبار غير المرخَّصة والعشوائية، وعلى نحو يفوق بكثير معدلات التغذية، ومن ثم أصبحت مهددة بالنضوب.

فمن بين 14 حوضًا مائيًا في المناطق المائية في اليمن، تُصنَّف خمسة أحواض منها - بحسب تقديرات الهيئة العامة للموارد المائية للعام 2021م - بأنها أحواض حرجة؛ لأنها تعاني من عجز مائي، نتيجة ارتفاع معدلات السحب مقابل انخفاض معدلات التغذية، وهذه الأحواض، هي: حوض صنعاء، يعاني من عجز مائي يُقدَّر بنحو (271 مليون متر مكعب/سنة)، وحوض صعدة (85 مليون متر مكعب/سنة)، وحوض عمران (79 مليون متر مكعب/سنة)، وحوض تعز (39 مليون متر مكعب/سنة)، وحوض رداع (28 مليون متر مكعب/سنة)[103]، وذلك كما هو في الشكل (4).

شكل (4)

يبيّن تقديرات السحب وإعادة التغذية، في الأحواض المائية الحرجة في اليمن (مليون متر مكعب/سنة)

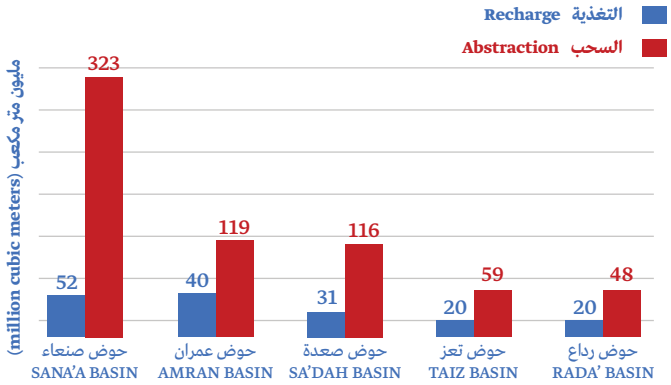

المصدر: الهيئة العامة للموارد المائية، اليمن (2020)، نقلًا عن: مها الصالحي، مصدر سابق، ص 6.

لذلك، تُجمع الكثير من المصادر على أنه إذا استمر استخراج المياه الجوفية على ذلك النحو الجائر، الذي يفوق بكثير معدلات التغذية؛ سيؤدي ذلك إلى نضوب تلك الموارد، بل إن الدكتور حسين جادين، ممثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) في اليمن، يتوقع - في ضوء ذلك الاستخراج المفرط والعشوائي لموارد المياه الجوفية - أنه بحلول عام 2030م، ستُستنفد أحواض المياه في اليمن، مشيرًا إلى أن ذلك سيكون كارثيًا، بالنسبة لبلد 70% من سكانه في المناطق الريفية يعتمدون على الزراعة[104].

في الواقع، ليس هناك ما يدعو للتفاؤل بأن ذلك النهج في الاستخراج المفرط للمياه الجوفية سيتوقف - في ظل ضعف الرقابة وسيادة القانون - في قادم الأيام، بل سيزداد تصاعدًا؛ لمواجهة ضرورات الحياة، سواءً على المستوى الزراعي، أو المنزلي، أو الصناعي، ولن يتوقف إلا بنضوب تلك الموارد، بأي شكل من الأشكال.

- التحديات المستقبلية لواقع موارد المياه غير التقليدية:

أمّا فيما يخص موارد المياه غير التقليدية، التي من الممكن أن توفر لليمن بديلًا يُستعاض بواسطته كمية المياه المحتمل فقدانها، بعد نضوب موارد المياه الجوفية غير المتجددة، فقد أوضح وكيل الهيئة العامة للموارد المائية في صنعاء، المهندس عبدالكريم السفياني، أن كلًّا من: تحلية مياه الشرب المالحة، وتحلية مياه البحر، ومعالجة مياه الصرف الصحي ... إلخ، هي مستبعدة - على الأقل حاليًا - نظرًا لكلفتها المرتفعة[105].

وفعلًا، تُعدّ تحلية المياه من العمليات كثيفة الاستهلاك للطاقة ورأس المال، وتنبع تكلفتها العالية من متطلبات الطاقة وإنتاج المياه وأثرها البيئي، فقد بلغت تكلفة كل متر مكعب من المياه المُحلّاة، خلال منتصف العقد الثاني من القرن الحالي، ما يعادل 1.50 دولارًا، بل وتصل

إلى 4 دولارات في الحالات القصوى[106].

بناءً على ذلك، فمن المتوقع أن تظل كمية المياه المُحلّاة المنتجة حاليًا، والمقدَّرة بحوالي 25 مليون متر مكعب سنويًا، كما هي، وربما من الممكن توسعتها بصورة محدودة في المستقبل، للتوسع في إمداد المياه للمناطق الحضرية الساحلية القليلة جدًا، أما الأكثرية من المدن والمناطق الريفية اليمنية الأخرى، فمن المستبعد أن تحصل على تلك الميزة، أو غيرها من مصادر المياه غير التقليدية الأخرى؛ نظرًا للكلفة المالية الباهظة والتقنية المعقدة، التي تتطلبها عملية تحلية المياه، أو معالجتها وإيصالها للمستخدمين، التي تفوق بكثير القدرات الاقتصادية لليمن.

- التحديات المستقبلية لواقع موارد المياه المتجددة

في ضوء التحديات المستقبلية المحتملة، لواقع موارد المياه غير المتجددة، وكذلك موارد المياه غير التقليدية المشار إليها آنفًا، يتبيّن أنه من المرجح على المدى المنظور، أن إمدادات المياه في اليمن ستقتصر فقط على موارد المياه الجوفية المتجددة، البالغة حاليًا حوالي 2.5 مليار متر مكعب/سنة، لتلبية مختلف احتياجاته المائية: المنزلية، والزراعية، والصناعية، المتزايدة باستمرار، وهي كمية لا تشكل سوى 63% تقريبًا، من إجمالي الطلب السنوي الحالي على المياه. فضلًا عن ذلك، فهذا المورد هو الآخر غير ثابت، بل قابل للتناقص؛ لأنه معرضًا لتهديدات كثيرة، مناخية، وقصور في البنية التحتية، وتلوث.

فمن الناحية المناخية، من المتوقع أن تشهد اليمن ارتفاعًا في متوسط درجة الحرارة، بمقدار 1.2 - 3.3 درجة مئوية بحلول عام 2060م، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التبخر، بالإضافة إلى تقلب هطول الأمطار وتزايد فترات الجفاف، وكل ذلك يؤدي إلى تفاقم إبطاء تجدد مصادر المياه[107]، ومن حيث البنية التحتية اللازمة لحصاد مياه الأمطار، فتُعد بنية متواضعة ومحدودة القدرات التخزينية، وتعاني من نقص الصيانة، ولذلك هي غير مؤهلة لاستيعاب مياه الأمطار الموسمية، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في المياه، التي كان من الممكن أن تسهم في تعزيز الأمن المائي الهش[108].

أما من ناحية التلوث، فالمياه الجوفية في اليمن بصورة عامة لا تخلو من ارتفاع تركيز بعض العناصر الكيميائية، وتسرب مياه الصرف الصحي، وعُصارات مكبات النفايات، والتملح بسبب تداخل مياه البحر، أو إذابة بعض المعادن في الصخور الخازنة للمياه[109].

ذلك السيناريو المستقبلي المحتمل، لتقلص إمدادات المياه بنضوب موارد المياه الجوفية غير المتجددة، من دون توافر بديل لتعويضها، والاقتصار فقط على الاعتماد على الموارد المائية المتجددة، التي هي الأخرى محدودة للغاية ومعرضة للتناقص، في الواقع يُعدّ سيناريو مقلقًا للغاية؛ لأنه سينسحب بآثار وتحديات ليست بالهينة على المشهد الحالي للطلب على المياه، كما سيتبيّن لنا حالًا.

2- التحديات المستقبلية لواقع الطلب على المياه

يُقدَّر إجمالي الطلب السنوي الحالي على المياه، لتلبية مختلف الاحتياجات المائية، بحوالي 4 ملايين متر مكعب، موزعة بواقع 3,328 مليون متر مكعب، وبنسبة 84% تقريبًا لصالح الاستهلاك الزراعي، و552 مليون متر مكعب، وبنسبة 14% تقريبًا تذهب لصالح الاستخدام المنزلي، وحوالي 90 مليون متر مكعب، وبنسبة 2% تقريبًا هو نصيب القطاع الصناعي. يتم تلبيتها من خلال موارد المياه الجوفية المتجددة (2.5 مليار متر مكعب/سنة)، ويُستكمَل العجز (1.5 مليار متر مكعب/سنة) عن طريق سحب المياه الجوفية غير المتجددة[110].

وفي الواقع، تُعدّ تلك الموارد المائية متواضعة ومحدودة للغاية، ولا تفي سوى بالحد الأدنى من الطلب على المياه، لتلبية مختلف الاحتياجات المائية؛ لذلك، تُصنَّف اليمن من ضمن البلدان الأكثر معاناة في العالم من ندرة المياه المطلقة المهددة للحياة، كما سبق الإيضاح، ومع احتمال نضوب المياه الجوفية غير المتجددة، التي تُشكل - على الأقل حاليًا - حوالي ثلث إجمالي الطلب الكلي على المياه، فمن دون شك بأن تلك الندرة ستزداد حدّة، وسيترتب عليها تحديات كبيرة سيجابهها، كل من: النشاط الزراعي، وإمدادات المياه المنزلية، وذلك كما يلي:

- التحديات المستقبلية للطلب الزراعي للمياه

في الواقع يُعدّ النشاط الزراعي، وفي مقدمة ذلك زراعة القات، من أبرز المحركات التي تقف خلف بروز ندرة المياه في اليمن وتفاقمها المستمر؛ لأن النشاط الزراعي يتصدر قائمة الطلب على المياه، وبنسبة كبيرة تُقدَّر بنحو 84% تقريبًا من إجمالي الطلب الكلي على المياه، ومن المتوقع أن ذلك الطلب الزراعي على المياه سيستمر في التصاعد، بتصاعد المساحات الزراعية المروية، لا سيما زراعة القات، متسببًا بالمزيد من الاستنزاف المطرد للمياه الجوفية، ولا سيما غير المتجددة منها، وصولًا إلى مرحلة نضوب موارد المياه الجوفية غير المتجددة[111].

وفي حينه - بحسب تقديرات البنك الدولي للعام 2010م - من المحتمل أن تنكمش المساحات الزراعية المروية، وانخفاض الناتج الزراعي الإجمالي بنسبة 40% أو أكثر بحلول عام 2030م[112]. بل من المحتمل أن يتزايد هذا التراجع في إنتاج المحاصيل الزراعية لا سيما الحبوب منها، ليطال أيضًا الزراعة المطرية، وذلك للتغيرات المناخية التي أخذت تأثيراتها تظهر وعلى نحو متزايد في الآونة الأخيرة، فبحسب النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر (GIEWS)، التابع لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، من المتوقع أن يكون إنتاج الحبوب في عام 2025م، أقل من المتوسط في عام 2024م؛ لأن استمرار الجفاف من ديسمبر 2024م إلى فبراير 2025م وانخفاض رطوبة التربة والمياه الجوفية، سيشكل تحديات أمام زراعة الذرة الرفيعة التي بدأت في مارس 2025م، مما يقلل من إنتاج المحاصيل[113].

وذلك التراجع في إنتاج الحبوب سيشكل، من دون شك، تهديدًا مباشرًا لسُبل العيش لعدد كبير من سكان اليمن، لا سيما سكان المناطق الريفية الذين يعتمدون بصورة رئيسة على النشاط

الزراعي، ومن ثَم سيتعمّق انعدام الأمن الغذائي الذي تعاني منه اليمن بصورة أكبر وأوسع نطاقًا، فبحسب برنامج الأغذية العالمي (WFP)، من المتوقع أن يتفاقم وضع الأمن الغذائي في اليمن بين سبتمبر 2025م وفبراير 2026م؛ إذ يُتوقع أن يواجه ما يُقدَّر بنحو 18.1 مليون شخص (52% تقريبًا من السكان) المرحلة الثالثة أو أعلى (أزمة أو أسوأ)، ويُعزى ذلك التدهور غيرالموسمي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني عن المتوسط، بسبب عدم انتظام هطول الأمطار في مايو ويونيو، والفيضانات المفاجئة المتوقعة، لا سيما في الحديدة ومأرب وتعز وحجة[114].

ونتيجة لهذا التدهور في الأمن المائي وسبل عيش الناس؛ يبقى التنافس والصراع في الغالب الاستجابة السيئة لمواجهة تلك التهديدات الحياتية، وبهذا الصدد، يذكر أحد المصادر أن تقريرًا دوليًا - أعدته منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى - كشف أن عدد الأشخاص الذين يُقتلون بسبب الصراع على المياه في اليمن، يُقدَّر بنحو 2,500 شخص سنويًا، ويذكر المصدر ذاته أيضًا أن التقديرات تشير إلى أن ثلث القضايا المنظورة أمام المحاكم الجنائية في اليمن تتعلق بالوفيات الناجمة عن النزاعات على المياه[115].

وفي السياق ذاته، يذكر الدكتور حسين جادين، ممثل منظمة الأغذية والزراعة في اليمن، أن النزاعات على المياه باتت تشكل ما نسبته 70% إلى 80% من النزاعات في اليمن[116].

وذلك دليل على مدى الشدة التي وصلت إليها ندرة المياه في اليمن، فمن المعروف أنه عندما تشتد ندرة المياه، فإن تخصيص المياه غالبًا ما يعكس صور عدم المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ويؤكد عليها، بالإضافة إلى التسبب في إثارة النزاعات بين المجتمعات المحلية. وفي هذا السياق، لطالما تمتع أصحاب مراكز النفوذ السياسي والاجتماعي في اليمن بالوصول التفضيلي للمياه، وذلك على حساب الفئات الاجتماعية الضعيفة الأخرى، وهي مشكلة كانت وما تزال تواجه أطر الحوكمة التقليدية اللامركزية للمياه في اليمن[117].

ومع الأسف الشديد، أن تلك المشكلة رُحِّلت إلى قانون المياه لعام 2002م وتعديلاته للعام 2006م، الذي عوم حق المياه ولم ينص عليه بوضوح، بل أخذ يُكرِّس القواعد والأعراف التقليدية المرتبطة بحق المياه وتخصيصها، عن طريق تبني «حقوق الانتفاع التقليدية» المرتبطة بالمياه بكل علاتها[118]، فعلى الرغم من بعض إيجابيات «حقوق الانتفاع التقليدية»، إلا أن بعض القواعد والأعراف المستند إليها في تلك الحقوق باتت من الماضي، وتكشف عن عيوبها عند تطبيقها في السياق الحديث لحوكمة المياه[119].

بل والأكثر من ذلك، أن إقرار القانون بحقوق الانتفاع التقليدية يُعدّ في واقع الأمر نوعًا من الخصخصة غير المباشرة لموارد المياه المتجددة؛ لأن ذلك يُعدّ إقرارًا بأن حقوق الانتفاع التقليدية تندرج ضمن حقوق الملكية المرتبطة بالأراضي المنتفعة بتلك الموارد، بصرف النظر عن النصوص القانونية والتنظيمية الأخرى المقيدة والمنظمة لتلك الحقوق، التي هي في الغالب لا يتم التقيد بها، وبذلك، يكون قانون المياه المشار إليه آنفًا، في بعض نصوصه، جزءًا من مشكلة

الصراع على المياه، بدلًا من الإسهام في حلها، لا سيما في حالة نضوب المياه الجوفية غير المتجددة، والاعتماد فقط على موارد المياه المتجددة.

فمع الاستنفاد المتوقع للمياه الجوفية غير المتجددة في المستقبل المنظور، والاعتماد فقط على مصادر المياه المتجددة، سيضطر المزارعون في المناطق الريفية إلى العودة مجددًا إلى أساليب وتقنيات البنية التقليدية الخاصة بحصاد مياه الأمطار، مثل: الري بالغمر، والسدود والبرك، والآبار الضحلة؛ لمواصلة ما أمكن من نشاط زراعي، لكن تلك العودة المرتقبة ستكون - في الغالب - لصالح من يمتلكون حقوق الانتفاع التقليدية بالمياه؛ لأن تلك الحقوق تخولهم التحكم شبه المطلق بالبنية التحتية الخاصة بحصاد مياه الأمطار، لا سيما الواقعين في بداية المجاري المائية، الذين هم قلّة من كبار ملاك الأراضي الزراعية، وذلك على حساب الغالبية من المزارعين من أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة، الأمر الذي سيؤدي إلى تصاعد النزاعات على المياه على نحو غير مسبوق، والتسبب في سقوط المزيد من الضحايا، وتزايد حدة ونطاق الفقر بين سكان المناطق الريفية؛ نتيجة لخسارة نشاطهم الزراعي.

لذلك، سيضطر عدد من سكان المناطق الريفية إلى الهجرة إلى المدن؛ بسبب تردي أحوالهم المعيشية نتيجة لخسارة نشاطهم الزراعي[120]. مع أمل ضئيل للغاية في الحصول على حياة أفضل في المدن التي سيهاجرون إليها؛ نظرًا لما تشهده اليمن من تدهور اقتصادي، وانعدام فرص العمل، الذي من غير المرجح التعافي منه في المستقبل القريب، أما بقية المزارعين من كبار مُلاك الأراضي والموارد المائية، فمن المتوقع ألا يستقر بهم الحال في السيطرة على الموارد المائية المتجددة، بل سيكون في انتظارهم جولة أخرى - ربما أشد - من التنافس والنزاع على الموارد المائية، مع إمدادات المياه لسكان المدن. بالطبع نتائج هذه الجولة ستعتمد على مدى قوة وفاعلية الحكومة، ورغبتها في ضبط الأمور وتوجيهها على النحو الصحيح. ذلك ما سيتم مناقشته في الجزء التالي من البحث: التحديات المستقبلية للطلب على المياه للاستخدامات المنزلية.

- التحديات المستقبلية للطلب على المياه للاستخدامات المنزلية

كما مرّ بنا سابقًا - وفقًا لأحدث التقديرات المتوفرة للعام 2022م - يأتي الطلب على المياه للاستخدامات المنزلية في الترتيب الثاني بعد الطلب الزراعي، وبنسبة تُقدَّر بحوالي 14% من إجمالي الطلب الكلي على المياه، وتلك النسبة هي في الواقع متدنية للغاية، ولا تفي حتى بالحدود الدنيا من إمدادات المياه المنزلية، وفقًا للمعايير العالمية. فمن حيث معدل نصيب الفرد السنوي في اليمن، من المياه العذبة والمتجددة، يُقدَّر حاليًا بحوالي 82 مترًا مكعبًا، وهو معدل يقل بكثير عن حد أو عتبة الندرة المطلقة المحددة بـ 500 متر مكعب في السنة، وفيما يخص نسبة السكان الذين يحصلون على الحد الأدنى من الخدمات الأساسية أو مصدر مُحسّن للمياه، فهي لا تتجاوز 60%. أما نسبة السكان الذين يحصلون على إمدادات المياه المدارة بأمان - وهو المعيار

العالمي - فهي معدومة وبنسبة صفر بالمائة[121]. مع الإشارة إلى أن أغلب سكان المدن - بما فيهم سكان العاصمة صنعاء - باتوا منذ مدة يعتمدون، وعلى نحو متزايد، على المياه التجارية: المياه المعدنية، ومياه محطات تنقية المياه (الكوثر)، لتأمين مياه الشرب، وكذلك المياه المنقولة عبر صهاريج المياه (الوايتات) لتأمين بقية الاستخدامات المنزلية للمياه.

ومع النضوب المتوقع للمياه الجوفية غير المتجددة بحلول العام 2030م، والتحول نحو الاعتماد الكلي على موارد المياه المتجددة؛ فمن دون شك، فإن ذلك الواقع المتدهور للغاية لإمدادات المياه للاستخدامات المنزلية سيزداد تدهورًا على نحو غير مسبوق؛ ليطال مختلف أبعاد أو خصائص الأمن المائي، سواء من حيث الكمية، أم الجودة، أم سهولة الوصول، أم التكلفة المالية. فضلًا عن ذلك، لن يجري ذلك التحول المفترض بسهولة، وإنما سيترافق معه عدد من التحديات، والاضطرابات، والنزاعات المجتمعية.

فنظرًا لكون إمدادات المياه المنزلية - لا سيما في المناطق الحضرية - تعتمد بشكل شبه كلي على موارد المياه الجوفية غير المتجددة، عن طريق العديد من الآبار الأنبوبية، فمع جفاف تلك الآبار، سيكون الطلب على المياه للإمدادات المنزلية، مضطرًا تحت ضغوط حياتية ملحّة للغاية، إلى التحول نحو موارد المياه المتجددة، التي هي في الغالب ستكون في حينها - كما سبق الإيضاح - تحت سيطرة المزارعين من كبار مُلاك الأراضي، الذين سيحرصون كل الحرص على أن تكون أولوية استخدام المياه لصالح مواصلة أنشطتهم الزراعية، لإنتاج المحاصيل النقدية، وفي مقدمة ذلك زراعة القات.

في تلك الحالة، من الناحية الموضوعية والمفترضة، أن تكون الأولوية لصالح الإمدادات المنزلية، التي من المتوقع أن تستهلك الجزء الكبير من الموارد المائية المتجددة، إن لم يكن كلها، وذلك على حساب الطلب الزراعي للمياه، لكن هذا الخيار يشترط تحقيقه وجود حكومة قوية ومسيطرة، ولديها الرغبة في تغليب المصلحة العامة، أو وجود مجتمع مدني قادر على خلق توازنات مع سلطة الأطراف الأكثر نفوذًا في المناطق الريفية المسيطرة على الموارد المائية[122].

أما في حالة عدم توافر ذلك الشرط؛ فإن الأمور ستتجه نحو النزاع على المياه بين المجتمعات المحلية الريفية من جهة، وبين المجتمعات الحضرية والريفية من جهة أخرى، وفي ظل هكذا وضع، ستصبح المياه التجارية غير المأمونة هي الخيار الوحيد للوصول إلى المياه للاستخدامات المنزلية، التي ستكون باهظة التكلفة ورديئة النوعية، ولذلك، ستكون الصحة العامة للسكان في وضع هش بشكل دائم؛ بسبب تلك المياه غير المأمونة[123].

وفي ظل تلك الاحتمالات المستقبلية للأمن المائي المتدهور بشدة، هناك من يرى أن الكثير من مناطق اليمن ستتدرج في شدة تلك الأزمة المائية، لتصبح في نهاية المطاف غير صالحة للسكن، بسبب انعدام الأمن المائي بالمطلق، ولذلك، سيضطر سكان تلك المناطق إلى الهجرة الداخلية أولًا، إلى مناطق أخرى ما تزال تتوافر فيها المياه، وسيؤدي ذلك إلى زيادة التوترات السياسية

والاجتماعية، بل احتمال نشوب الصراع في تلك المناطق، وفي نهاية المطاف، ربما ستكون الهجرة الخارجية القسرية إلى دول الجوار الخليجي هي الخيار الوحيد المنقذ للأرواح، من شبح ندرة المياه المطلقة المهددة للحياة[124].

وهو خيار غير مستبعد، ولا سيما أنه خيار سبق إن لجأ إليه كثير من اليمنيين في العصور القديمة، وللسبب نفسه (ندرة المياه)، التي أعقبت انهيار سد مأرب، كما تروي كُتُب التاريخ.

2-3. التحديات المستقبلية لإدارة الموارد المائية

في ضوء ما تقدم من عرض للتحديات المستقبلية لواقع الأمن المائي: العرض مقابل الطلب؛ فإن التحديات المستقبلية لواقع إدارة الموارد المائية هي بالطبع تحديات تنظيمية وقانونية وصنع سياسات، بما يستجيب بفاعلية وكفاءة لتلك التحديات المتوقعة التي ستواجه الأمن المائي في اليمن، سواء من حيث عرض إمدادات المياه، أم من حيث الطلب على المياه لتلبية مختلف الاحتياجات، وفي مقدمة ذلك الطلب على المياه لكل من: الاستخدامات المنزلية، والاستهلاك الزراعي، وذلك في ضوء مرحلة الاستنفاد المتوقع لموارد المياه الجوفية غير المتجددة، والاقتصار فقط على إمدادات المياه المتجددة، على النحو الآتي:

1- التحديات التنظيمية

تنظيميًا، على الرغم من التقدم المحرز في مجال الترتيبات المؤسسية والقانونية، التي شهدها قطاع المياه منذ نهاية منتصف العقد الأخير من القرن المنصرم وصولًا إلى منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين (1995 - 2005م). التي تجسدت بصورة رئيسة بتأسيس الهيئة العامة للموارد المائية بوصفها الجهة المسؤولة عن تخطيط وإدارة ومراقبة الموارد المائية، وكذلك تطوير وإقرار قانون المياه رقم (33) لسنة 2002م، ومن بعد ذلك إنشاء وزارة المياه والبيئة في العام 2003م، التي بموجبها أصبحت الهيئة العامة للموارد المائية جزءًا من بنائها التنظيمي مع احتفاظها باختصاصاتها، وانتهى بتعديل قانون المياه السالف الذكر، وذلك بموجب القانون رقم (41) لسنة 2006م.

إلا أن ذلك التطور التنظيمي لإدارة الموارد المائية لم يكتمل ليشمل كل موارد المياه؛ إذ ظلت إدارة الري تابعة - في حينها - لوزارة الزراعة والري، أي خارج نطاق سلطة وزارة المياه والبيئة وأداتها التنفيذية (الهيئة العامة للموارد المائية)، على الرغم من قوة الصلة بين الجهتين، لا سيما أن قطاع الزراعة يستحوذ على نصيب الأسد من إجمالي الطلب على المياه، ومن دون شك أن ذلك الانقسام في تنظيم وإدارة الموارد المائية أدى إلى تداخل في الأدوار وتضارب السياسات، ومن ثم عدم وضوح المسؤولية، بالإضافة إلى ذلك، فشلت وزارة المياه والبيئة، أو بالأحرى عجزت عن تطبيق قانون المياه المستحدث، ووضع حد للفوضى المائية والمحافظة على موارد المياه، بل استمر الاستنزاف الجائر والعشوائي للموارد المائية في تصاعد مستمر في كل محافظات الجمهورية، وذلك راجع في المقام الأول لعدم توافر الإرادة السياسية لبناء الدولة وسيادة القانون.

ومن ثم هل يمكن القول: إن الواقع الحالي لإدارة الموارد المائية قد تجاوز ذلك الاختلال التنظيمي، وبات يُبشِر بمستقبل أفضل لإدارة الموارد المائية؟ جزئيًا، يمكن القول: نعم، وإلى حدٍ ما فيما يخص البناء التنظيمي، فمن الواضح أن حكومة «التغيير والبناء»، المشكّلة حديثًا بموجب قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (12) لسنة 1446هـ، أدركت ذلك الاختلال التنظيمي وما يترتب عليه من سلبيات، وقررت إصلاحه، وذلك عن طريق إلغاء وزارة المياه والبيئة، وإعادة هيكلة وزارة الزراعة والري لتصبح «وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية»، وإدراج الهيئة العامة للموارد المائية - التي تغير اسمها إلى «الهيئة العامة للموارد والمنشآت المائية» - ضمن هيكل تلك الوزارة، وتحديدًا في إطار«قطاع استصلاح الأراضي والموارد المائية»[125].

وفي هذا السياق، أوضح وكيل الهيئة العامة للموارد والمنشآت المائية، المهندس عبد الكريم السفياني، أنه بموجب ذلك التطور التنظيمي، تم توحيد قطاع المياه، بما في ذلك مكون الري، بالإضافة إلى المنشآت المائية، ضمن سلطة واحدة، هي سلطة الهيئة بحلتها الجديدة، وبذلك، أصبحت الهيئة هي الجهة المخولة بمراقبة مصادر المياه كمًا ونوعًا، والتخطيط لإدارة المياه وفقًا للإدارة المتكاملة للموارد المائية، التي تضمن تحقيق الأمن المائي، الذي يُعدّ المحور الأساس لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأمن الغذائي[126].

أما من الناحية العملية، من حيث السيطرة على المحافظة على الموارد المائية والحد من الحفر العشوائي والاستنزاف المفرط الذي تتعرض له، فطبقًا لبعض الآراء والتقارير، فإن الإجراءات الأخيرة المتبعة في الهيئة العامة للموارد والمنشآت المائية، لا تشكل حلًا لما تعانيه الموارد الجوفية من استنزاف مفرط، بل تضاعف من المشكلة؛ نظرًا لعدم تكامل سياساتها وإجراءاتها مع نظم الري الحديثة، التي تقلل من الحاجة إلى حفر آبار جديدة[127].

وفي السياق ذاته، ذكر تقرير صحفي لصحيفة «اليمن الزراعية»، التابعة لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، أن قانون المياه - بحسب آراء خبراء ومختصين - ما زال حبيس الأدراج دون تفعيل، بدليل أن الحفر العشوائي للآبار ما زال يزداد يومًا بعد آخر في كل محافظات الجمهورية، لا سيما في حوض صنعاء، الذي وصل فيه عمق بعض الآبار إلى 1,200 متر، وأن معظم المخزون المائي للحوض يُستنزف لصالح مواصلة زراعة القات، على حساب المنتجات الزراعية الأخرى؛ الأمر الذي اضطر معه عدد من المزارعين إلى التخلي عن أنشطتهم الزراعية والبحث عن سُبل أخرى لتوفير لقمة العيش[128].

وذلك يعني أن الأمور ما تزال تمضي قُدمًا، وبخطى ربما أسرع من السابق، في استنفاد ما تبقى من رصيد مائي، في مخزون المياه الجوفية غير المتجددة وصولًا إلى نضوبها الوشيك بحسب ما هو متوقع، وبذلك، سيجري توديع مرحلة «الطفرة المائية» التي شهدها اليمن طوال العقود الماضية، والعودة مجددًا - وعلى نحو إجباري - لمرحلة التوازن التقليدي للأمن المائي، التي

سينخفض فيها الطلب على المياه ليتساوى مع العرض المتاح من موارد المياه المتجددة فقط، والمتجسدة بجريان الوديان وكميات المياه المتاحة من التغذية المباشرة للمياه الجوفية، إضافة إلى ما يمكن استغلاله مباشرةً من مياه الأمطار[129].

تلك العودة المرتقبة - التي ربما باتت وشيكة - للاعتماد فقط على موارد المياه المتجددة، المشار إليها آنفًا، لتلبية مختلف الاحتياجات المائية، من غير المتصوَّر أنها ستجري بسلاسة، وإنما ستفرض على إدارة الموارد المائية تحديات كثيرة وكبيرة في سبيل الاستعداد لتلك المرحلة والتكيّف معها من جهة، والانعكاسات السلبية والخطيرة المحتملة على واقع الطلب الحالي للمياه - المتدهور أساسًا - من جهة أخرى، ولا سيما الطلب على المياه لكل من: الاحتياجات المنزلية، والاستهلاك الزراعي. وهي تحديات ذات طبيعة قانونية وصنع سياسات مستجيبة لتلك التحديات والانعكاسات المحتملة، سيتم التطرق لها حالًا:

2- التحديات القانونية

من الناحية القانونية، على الرغم من أن تطوير وإقرار قانون المياه، المشار إليه سابقًا وتعديلاته، يُعدّ - من حيث المبدأ - خطوة متقدمة وإيجابية في سبيل حوكمة حق المياه، بل غير مسبوقة في تاريخ اليمن المعاصر، إلا أن ذلك القانون - الذي لم يُختبر بعد على أرض الواقع، على الأقل من حيث التطبيق الجدي - يعاني بعضًا من العيوب، التي يمكن تركيز أبرزها في جانبين اثنين، هما، **الجانب الأول:** القصور في تحقيق المساواة والعدالة فيما يخص حقوق المياه، **والجانب الثاني:** هو عدم الوضوح في تخصيص وتوزيع موارد المياه بين الإمدادات المنزلية والاستهلاك الزراعي، وكلا الجانبين معًا، يُعدّان حاليًا من أبرز الأسباب المثيرة للنزاعات على المياه، وسيزداد تأثيرهما في تأجيج تلك النزاعات، وعلى نحو أكبر في الشدة، وأوسع في النطاق، بتزايد شدة الندرة المائية المطلقة، لا سيما بعد نفاد المياه الجوفية غير المتجددة، والعودة المحتملة للاعتماد فقط على موارد المياه المتجددة.

فمن حيث حقوق المياه، أخذ القانون - كما سبق الإيضاح - بـ «حقوق الانتفاع التقليدية»، التي تشير إلى مختلف القواعد والأعراف الاجتماعية والدينية، المتوارثة منذ زمن طويل، لاكتساب حقوق المياه والانتفاع بها، على الرغم من أن بعضًا من تلك القواعد والأعراف، لم تعد تتلاءم مع حوكمة المياه في السياق المعاصر، وتحابي بعض الأطراف على حساب أطراف أخرى، وقد سبق الإشارة إلى بعض من تلك القواعد، على سبيل المثال لا الحصر.

لذلك، ينبغي على إدارة الموارد المائية إعادة النظر في تلك الحقوق، وتعديلها بما يتفق والمعطيات التقنية الحديثة ذات العلاقة باستغلال موارد المياه وإدارتها، بما يضمن تحقيق المساواة والعدالة في الوصول إلى حق المياه لمختلف الأطراف، مع مراعاة التشدد في تطبيق القيود القانونية والتنظيمية المرتبطة بتلك الحقوق (حقوق الانتفاع التقليدية) بعد تعديلها؛ لكيلا تتحول إلى نوع من الخصخصة غير المباشرة لموارد المياه، كما هو قائم حاليًا إلى حدٍّ ما.

وتلك مسألة تتعارض بوضوح مع الدستور؛ لأن الموارد المائية بصورة عامة هي - من حيث المبدأ - موارد طبيعية سيادية[130]، ومن ثم فإن التهاون أو التقصير في هذا الجانب سيترتب عليه - على نحو متزايد - تحديات إزاء قدرات أجهزة ومؤسسات الدولة، وفي مقدمتها المؤسسات المعنية بإدارة الموارد المائية، على إعادة توجيه استخدامات المياه وفقًا للأولويات التي تقتضيها المصلحة العامة[131].

وتلك مسألة واردة وبقوة في قادم الأيام، عند الوصول إلى مرحلة نضوب المياه الجوفية غير المتجددة، والاقتصار فقط على موارد المياه المتجددة؛ لأنه حينها يتعذر أن تظل «حقوق الانتفاع التقليدية»، التي بموجبها ترتبط الموارد المائية المتجددة بملكية الأفراد والجماعات، ارتباطًا بملكية الأرض التي تقع في نطاقها تلك الموارد، قائمة كما هي حاليًا، بل ينبغي إعادة النظر فيها من الآن؛ بوصفها من ضمن التحديات التي ستفرض ذاتها بشكلٍ أو بآخر على إدارة الموارد المائية في قادم الأيام.

أما فيما يخص تخصيص وتوزيع موارد المياه بين الإمدادات المنزلية والاستهلاك الزراعي، فمن الملاحظ أن قانون المياه يفتقر إلى معايير أو موجهات قانونية عامة واضحة المعالم لتخصيص وتوزيع المياه لكلا الجانبين، سواء من حيث طبيعة الموارد المائية ونطاقها الجغرافي، أو من حيث كمية أو نسبة المياه لكل طلب، أو من حيث أولوية الاستخدام، من شأنها تنظيم تلبية كلٍّ من الطلبين بما يحقق التوازن المقبول بينهما، بما يتفق أولويات الاستخدام، في ضوء المقدَّر من كمية المياه المتاحة من مختلف المصادر، بحسب كل منطقة مائية على حدة[132].

بل ترك الباب مفتوحًا لتضارب المصالح، لا سيما وأن معظم الموارد المائية - سواء المتجددة منها أم غير المتجددة - تقع في النطاق الجغرافي للمناطق الريفية المتاخمة للمدن، والتي هي أساسًا ناشطة في المجال الزراعي، ومن ثم فإن ذلك الغموض القانوني يشكّل تحديًا آخر لا ينبغي الاستهانة به مطلقًا؛ فمع اشتداد ندرة المياه، سيشتد التنافس على موارد المياه المحدودة، وربما يتطور الأمر إلى نزاع بين كل من الطلب المنزلي للمياه والاستهلاك الزراعي.

ولذا، هناك حاجة ملحّة لمعالجة تلك الفجوة القانونية، على أن تكون أولوية الوصول إلى المياه لصالح الاستخدامات المنزلية، بوصف ذلك من المبادئ الأساسية للأمن المائي، ومن بعدها الاستهلاك الزراعي وفقًا لمعايير واضحة. لأن التحكم في حقوق المياه - وفقًا لرأي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - سيكون له أثر ساحق على مستقبل كلٍ من النشاط الزراعي، وحياة المجتمعات الريفية، وإمدادات المياه للمدن[133]، وتلك مسألة جدًّا خطيرة، ينبغي أن تدركها إدارة الموارد المائية وتعمل على معالجتها دون إبطاء.

بمعنى آخر، يختصر كل ما سبق من تحديات قانونية أن أسباب النزاعات وتضارب المصالح على المياه كثيرة، لكن أبرز تلك الأسباب وأكثرها تأثيرًا في حياة الأمن والاستقرار الاجتماعي هو غياب المساواة والعدالة في توزيع حقوق المياه، ومن أجل التغلب على تلك التحديات، لا بد من

إعادة النظر في حقوق المياه، وبلورتها على نحو مفهوم وواضح، يكفل تحقيق المساواة والعدالة بين المواطنين؛ لتلبية مختلف احتياجاتهم المائية، على نحوٍ مأمون ومستدام.

3- تحديات صنع السياسات

على مستوى التحديات التي ينبغي على إدارة الموارد المائية الشروع في مواجهتها في مجال صنع السياسات وبرامج العمل، استعدادًا للمرحلة التي لا يتوافر فيها سوى الموارد المائية المتجددة، فهي كثيرة، إلا أنه يمكن إيجازها - وبحسب أولويات العمل - وفقًا لثلاثة مجالات من العمل، هي: صيانة وتطوير البنية التحتية للمياه المتجددة، وتحسين المعرفة في مجال التغيرات المناخية، والتخطيط الزراعي، وكما يلي:

تحديات البنية التحتية لموارد المياه

نضوب المياه الجوفية غير المتجددة، والتحول إلى الاعتماد على موارد المياه المتجددة، يتطلب الشروع على الفور في العمل على صيانة وتطوير البنية التحتية المرتبطة بحصاد مياه الأمطار، مثل: السدود، وخزانات المياه المختلفة، والآبار غير العميقة، بما يضمن عدم التفريط بأيّةِ كميّةٍ من مياه الأمطار. على أن يُراعي في تطوير تلك البنية التحديات التي تفرضها التغيرات المناخية المحتملة، وأن تكون ملائمة لكلٍ من الإمدادات المنزلية والاستهلاك الزراعي، وفقًا لمخطط لتخصيص المياه، مدروس بدقة، يُراعى فيه المبدأ الأساسي للأمن المائي، القاضي بأن الأولوية للمياه المنزلية، ومن بعدها الزراعة، مع رفع كفاءة الاستخدام وتقليل فاقد المياه إلى أقل قدر ممكن، وذلك عن طريق استخدام طرائق الري الحديثة في المجال الزراعي وصيانة شبكة إمداد المياه المنزلية، وتوعية المواطنين بأهمية ترشيد استهلاك المياه المنزلية.

على أن تُدار تلك الموارد في ضوء المبادئ الثلاثة للإدارة المتكاملة للموارد المائية، المُقَرّة في مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة للعام 2002م، وهي: المساواة، والكفاءة، والاستدامة للبيئة، وفي إطار الحدود البيئية لتوفر المياه[134].

بل من الممكن أيضًا أن يُضاف إلى ذلك حصاد مياه الأمطار على مستوى أسطح المنازل والبُنى الأخرى، عن طريق توعية المواطنين بأهمية هذه الممارسة، وإرشادهم إلى الطرائق الجيدة والصحية التي ينبغي الالتزام بها بهذا الخصوص.

لكن يبقى مستوى سقف التوقعات، في القدرة على مواجهة هذه التحديات على نحوٍ استراتيجي منخفض؛ نظرًا لانعدام الاعتمادات المالية الحكومية اللازمة لتنمية الموارد المائية من جهة[135]، وتوقّف أو تجميد عدد من المبادرات والمساعدات الدولية التي كانت تستهدف تحسين البنية التحتية للمياه، وتعزيز القدرات المؤسسية والمحلية لإدارة المياه من جهة أخرى[136].

تحديات التغيرات المناخية

تُعدّ التغيرات المناخية من العوامل المهمة التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند التخطيط

للمستقبل، سواء على مستوى تطوير البنية التحتية للمياه، أم على مستوى هطول الأمطار، أم من حيث زراعة المحاصيل الزراعية. ولذلك، لا بد من تطوير المعرفة والفهم في مجال الرصد وإدارة المخاطر، المرتبطة بالتغيرات المناخية، وتحديد ما يجب اتخاذه من إجراءات وتدابير وقائية لتلافي أية مخاطر محتملة أو على الأقل الحدّ منها[137].

تحديات التخطيط الزراعي

أما فيما يخصّ التحديات المرتبطة بالتخطيط الزراعي، فتكمن في القدرة على إعادة النظر في التخطيط الزراعي بما يتفق والتحول نحو الاعتماد على الموارد المائية المتجددة، وفي هذا السياق، تبرز الزراعة المطرية بوصفها هي المؤهلة أكثر من غيرها للصمود في هذه المرحلة، ولذلك ينبغي الاستثمار فيها، سواء من حيث البحوث، أم التوسع في زراعتها، وصيانة مدرّجاتها الزراعية، أما الزراعة المروية فينبغي أن تقتصر على المحاصيل الأكثر فائدة وقيمة، وأقل استهلاكًا للمياه.

لأن الاستمرار في التوسع الزراعي العشوائي، على أمل تعزيز الأمن الغذائي، من دون الأخذ في الحسبان ندرة المياه الحادّة والمتزايدة باستمرار، من المحتمل أن ينتهي بتقويض كل من الأمن المائي والأمن الغذائي على حدٍ سواء.

أما زراعة القات، فيجب أن يكون هناك حدٌّ لها، بوصفها أكبر مستهلك للمياه، مع مردودات اقتصادية أقل، وذلك عن طريق خطوات متدرجة، تبدأ بسياسات من شأنها الحدّ من استنزاف المياه. وبهذا الصدد، تقترح نبيهة محضور/ مدير إدارة الإعلام الزراعي بمكتب الزراعة بمحافظة ذمار، أن يتم وضع قيود على استخدام الطاقة الشمسية، ومن ضمن تلك القيود منع استخدامها في مجال ري مزارع القات، وكذلك منع مؤسسات التمويل الزراعي من تمويل المشاريع التي تعتمد على الطاقة الشمسية لري هذا المحصول[138]، وهو مقترح جدير بالمناقشة من قبل إدارة الموارد المائية، وقابل للتطبيق، وعلى المدى القريب، ينبغي أن يُدرس خيار تطبيق البصمة المائية على القات، عن طريق الاستيراد من إثيوبيا، واستغلال المياه لصالح زراعة محاصيل أخرى أكثر فائدة وذات مردودات اقتصادية أكبر[139].

الاستنتاجات

العلاقة بين الأمن القومي والأمن المائي في حياة الدول

بوصفها قاعدة عامة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، هي أن الغاية الكبرى أو النهائية التي تسعى باستمرار مختلف الحكومات - المكتسبة للشرعية وتتحلى بقدر من الكفاءة والمسؤولية - إلى بلوغها، هي تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار لبلدانها، وهي الغاية التي اصطلح على تسميتها تقليديًا بـ «الأمن القومي»، أو بـ «الأمن الإنساني» بالمفهوم الحديث، وفي هذا السياق كشف البحث، أن الأمن المائي - بالمفهوم المتوصل إليه في هذا البحث - لا يُعدّ جزءًا أصيلًا من الأمن القومي أو الإنساني فحسب، بل هو محور ارتكازه وأساسه؛ بوصفه يرتبط بشكل وثيق بمختلف الأبعاد الأمنية الأخرى: الغذائية، والاقتصادية، والصحية، والاجتماعية، والسياسية، ومن ثم فإن أي خلل أو تقويض لهذا المرتكز الأمني سيقود حتمًا إلى تداعيات سلبية خطيرة، تنسحب على بقية تلك الجوانب الأمنية الأخرى، على نحو قد يتعذر معه الحديث عن أي نوع من أنواع الحياة البشرية، سواءً في جزء أو أجزاء، أو على مستوى كامل البلد، التي تتعرض لخسارة أمنها المائي، وذلك لسبب بسيط يدركه الكل دون استثناء، وهو: أن الماء أساس الحياة، ولا حياة من دون ماء.

واقع الأمن المائي في اليمن: المؤشرات والأسباب

وفيما يخصّ مشهد واقع الأمن المائي في اليمن، فقد عكس البحث مشهدًا متدنّيًا للغاية للأمن المائي في اليمن؛ بوصفه يعبّر عن أسوأ حالة من حالات ندرة المياه المطلقة، على نحو يشمل مختلف خصائص أو معايير الأمن المائي، في حدودها الدنيا المعترف بها عالميًا: الكمية، والكيفية، وسهولة الوصول، والكلفة المادية، والسلام، والاستدامة، وعلى مستوى مختلف الاحتياجات المائية: المنزلية، والزراعية، والصناعية؛ الأمر الذي بات يهدّد - على نحو متزايد - استمرار الحياة في كثير من مناطق اليمن.

أما من حيث أسباب تلك الندرة المطلقة للمياه، فقد توصّل البحث إلى أن مشكلة ندرة المياه المطلقة القائمة في اليمن، هي مشكلة مركّبة؛ بمعنى أنها تجمع بين ثلاثة أبعاد من ندرة المياه:

ندرة مادية: تشير إلى تدنّي موارد المياه العذبة والمتجددة، بسبب الموقع الجغرافي لليمن، والظروف المناخية القاسية التي يتصف بها، بما في ذلك قلّة هطول الأمطار.

ندرة اقتصادية اجتماعية: تنصرف إلى عدم توافر الموارد المالية الكافية لصيانة وتطوير البنية التحتية للمياه، بالإضافة إلى تدنّي الوعي الاجتماعي بأهمية الحفاظ على الموارد المائية، والفشل في التكيّف مع ندرة المياه القائمة، وقد عمّقت الحرب وتداعياتها، التي تعرّضت لها اليمن في العام 2015م، على يد قوى التحالف بقيادة السعودية، من هذه الندرة بشكل كبير.

ندرة مؤسسية: تشير هذه الندرة - وهي المهمة - إلى أن حالة انعدام الأمن المائي التي وصل إليها اليمن، هي نتيجة مباشرة لعقود طويلة من الفوضى المائية، القائمة على الاستنزاف العشوائي والمفرط لموارد المياه، وسوء الإدارة، وغياب سيادة القانون، وكل ذلك، يندرج ضمن سياق أوسع من سياسة الفساد المنظَّم، الذي رعته السلطة السابقة في سبيل كسب ولاءات مراكز القوة والنفوذ السياسي والاجتماعي، من أجل ضمان بقائها في السلطة. وكان يتم ذلك - في الغالب - على حساب بناء الدولة ومؤسساتها، وسيادة القانون، وتحقيق المصالح العامة، بما في ذلك المحافظة على موارد المياه، التي لم تحظَ بأي إرادة سياسية جديّة طوال المدة السابقة، وهذه الندرة (المؤسسية) تُعدّ في واقع الأمر هي السبب الرئيس الذي يقف وراء بروز ندرة المياه المطلقة واستمرار تفاقمها طوال العقود الماضية.

التحديات المستقبلية لواقع الأمن المائي في اليمن

وفي ما يتعلق بالتحديات المستقبلية لواقع الأمن المائي، توصّل البحث إلى أن موارد المياه الجوفية غير المتجددة في مختلف مناطق اليمن باتت تعاني - على نحو متفاوت في الشدة - من حالة من الإجهاد المائي؛ جراء تعرضها للاستنزاف المفرط والعشوائي المستمر والمتزايد منذ عقود، من آلاف الآبار غير المرخَّصة والعشوائية، على نحو يفوق بكثير معدلات التغذية. لذلك، تُجمع الكثير من المصادر على أنه إذا استمر استخراج المياه الجوفية على ذلك النحو الجائر، الذي يفوق بكثير معدلات التغذية، سيؤدي ذلك إلى نضوب تلك الموارد.

في الواقع، ليس هناك ما يدعو للتفاؤل بأن ذلك النهج في الاستخراج المفرط للمياه الجوفية سيتوقف في قادم الأيام، بل سيزداد في التصاعد لمواجهة ضرورات الحياة، سواء على المستوى الزراعي، أم المنزلي، أم الصناعي، ولن يتوقف إلا بنضوب تلك الموارد بأي شكل من الأشكال.

ولذلك، فمن المرجح على المدى المنظور أن إمدادات المياه في اليمن ستقتصر فقط على موارد المياه الجوفية المتجددة، البالغة حاليًا حوالي 2.5 مليار متر مكعب/سنة، لتلبية مختلف احتياجاته المائية: المنزلية والزراعية والصناعية، المتزايدة باستمرار، وهي كمية لا تشكل سوى 63% تقريبًا من إجمالي الطلب السنوي الحالي على المياه.

هذا التراجع في كمية إمدادات المياه، من دون شك، سيُفرض على إدارة الموارد المائية تحديات كثيرة وكبيرة. في سبيل الاستعداد لتلك المرحلة والتكيّف معها من جهة، والانعكاسات السلبية والخطيرة المحتملة على واقع الطلب الحالي للمياه - المتدهور أساسًا - من جهة أخرى، لا سيما الطلب على المياه لكل من: الاحتياجات المنزلية والاستهلاك الزراعي، وهي تحديات قانونية وصنع سياسات، مستجيبة لتلك التحديات والانعكاسات المحتملة، وقد تطرّق إليها البحث بالتفصيل.

أحد الدروس العلمية البارزة المستفادة من بحث ندرة المياه القائمة في اليمن، في ظل الحرب والعدوان اللذين تشهدهما اليمن، هو أن الأزمات الكبيرة، كأزمة المياه القائمة في اليمن، تبقى مرشحة للتفاقم المتصاعد؛ لأن الأولوية تكون لصالح الشواغل والاهتمامات العسكرية والأمنية،

والقضايا العاجلة الأخرى قصيرة الأجل، وتجنب الانغماس في القضايا الشائكة، والمكلفة وطويلة الأجل، مثل أزمة المياه. فضلًا عن ذلك، تُشكّل الحرب وعدم الاستقرار بيئة طاردة لفرص الاستثمار المحتملة في قطاع المياه، وكذلك المساعدات الدولية الممكنة للقطاع ذاته.

التوصيات

تُعدّ أسباب النزاعات وتضارب المصالح على المياه كثيرة، لكن أبرز تلك الأسباب وأكثرها تأثيرًا في حياة الناس والأمن والاستقرار الاجتماعي، هو غياب المساواة والعدالة في توزيع حقوق المياه، ومن أجل التغلب على تلك التحديات، لا بد من إعادة النظر في حقوق المياه وبلورتها على نحو مفهوم وواضح، يكفل تحقيق المساواة والعدالة بين المواطنين؛ لتلبية مختلف احتياجاتهم المائية على نحو مأمون ومستدام.

على مستوى التحديات التي ينبغي على إدارة الموارد المائية الشروع في مواجهتها في مجال صنع السياسات وبرامج العمل، استعدادًا للمرحلة التي لا يتوافر فيها سوى الموارد المائية المتجددة، فهي كثيرة، إلا أنه يمكن إيجازها - وبحسب أولويات العمل - وفقًا لثلاثة مجالات من العمل، هي:

- صيانة وتطوير البنية التحتية للمياه المتجددة.

- تحسين المعرفة في مجال التغيرات المناخية.

- إعادة النظر في التخطيط الزراعي، وفي هذا السياق، تبرز الزراعة المطرية بوصفها المؤهلة أكثر من غيرها للصمود في هذه المرحلة، ولذلك ينبغي الاستثمار فيها من حيث البحوث، والتوسع في زراعتها، وصيانة المدرجات الزراعية، أما الزراعة المروية، فينبغي أن تقتصر على المحاصيل الأكثر فائدة وقيمة، وأقل استهلاكًا للمياه. لأن الاستمرار في التوسع الزراعي العشوائي، على أمل تعزيز الأمن الغذائي، من دون الأخذ في الحسبان ندرة المياه الحادة والمتزايدة باستمرار، من المحتمل أن ينتهي بتقويض كل من الأمن المائي والأمن الغذائي على حد سواء.

- لكن ينبغي الإشارة إلى أنه، في ظل استمرار الحرب والصراع، من غير المتوقع أن يكون هناك معالجات استراتيجية، من شأنها أن تضع حد لتفاقم حالة انعدام الأمن المائي التي يعاني منها اليمن، ولذلك، فإن مستقبل الأمن المائي في اليمن يبقى مرهونًا بإنهاء الحرب واستعادة الأمن والاستقرار؛ لتوفير بيئة آمنة للاستثمارات في قطاع المياه، وعودة المساعدات الدولية بهذا الخصوص.

- وفيما يخص زراعة القات، فيجب أن يكون هناك حد لها، بوصفها أكبر مستهلك للمياه، مع مردودات اقتصادية أقل، وذلك عن طريق خطوات متدرجة، تبدأ بسياسات من شأنها الحد من استنزاف المياه، وبهذا الصدد، وقف البحث على مقترحات وجيهة، منها: وضع قيود على استخدام الطاقة الشمسية، ومن ضمن تلك القيود منع استخدامها في مجال ري مزارع القات،

وكذلك منع مؤسسات التمويل الزراعي من تمويل المشاريع التي تعتمد على الطاقة الشمسية لري هذا المحصول، وهو مقترح جدير بالمناقشة من قبل إدارة الموارد المائية، وقابل للتطبيق. وعلى المدى القريب، ينبغي أن يُدرس خيار تطبيق البصمة المائية على القات، عن طريق الاستيراد من إثيوبيا، واستغلال المياه لصالح زراعة محاصيل أخرى أكثر فائدة وذات مردودات اقتصادية أكبر.

- كما أن هناك حاجة ماسة لتطوير برامج توعية مجتمعية، في مجال رفع الوعي بخطورة أزمة المياه القائمة، وما تتطلبه من تعاون مجتمعي؛ للحفاظ على ما تبقى من موارد المياه والتكيف معها، عن طريق ترشيد الاستهلاك، وتعزيز الممارسات الجيدة لأوجه الاستفادة من حصاد مياه الأمطار، على مستوى أسطح المنازل والبُنى الأخرى.

المصادر

(1) سورة الأنبياء، الآية (30).

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام 2006م: ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية، ص 44.

(3) عبد الكريم السفياني (وكيل الهيئة العامة للموارد والمنشآت المائية)، مقابلة أجرتها معه صحيفة اليمن الزراعية، العدد (89)، السبت 7 ديسمبر 2024م، حوار (5) (صنعاء: الإعلام الزراعي والسمكي/ وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية). سيُشار إلى هذا المصدر لاحقًا بـ : عبد الكريم السفياني (مقابلة)، مصدر سابق.

(4) مساعد عقلان، وهيلين لاكنر، «الري بالطاقة الشمسية في اليمن: الفرص والتحديات والسياسات»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 29 أبريل 2021م، ص 3.

(5) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مصدر سابق، ص 27.

(6) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن: الإطار الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نوفمبر 2022م، ص 6.

(7) معجم المعاني، «تعريف ومعنى الأمن». https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar ، تاريخ آخر وصول: 2025/8/1م.

(8) على سبيل المثال، قضية الأمن السيبراني، حديث النشأة.

(9) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام 2006م، مصدر سابق، ص 3.

(10) UN WATER, «What is Water Security?» 8 May 2013. https://www.unwater.org/publications/what-water-security-infographic,The Last Access Date: 4\8\2025.

(11) Center for Water Security and Cooperation, The Water Security Challenge: Building a Framework, Washington, D.C , 2017. P 3.

(12) الأمم المتحدة/ الإسكوا، التوجه نحو الأمن المائي في المنطقة العربية: ازدهار البلدان كرامة الإنسان، (بيروت: 2019م)، ص 48.

(13) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام 2006م، مصدر سابق، ص 134.

(14) المصدر السابق نفسه، ص 134- 135.

(15) منها: محدودية الموارد المائية (Limited Water Resources)، وندرة أو شح المياه (Water Scarcity)، والفقر المائي (Water Poverty)، والإجهاد المائي (Water Stress)، وأزمة المياه (Water Crisis)، وغير ذلك من المصطلحات الأخرى. حداد شفيعة، «معضلة ندرة المياه وأثرها على الأمن الإنساني»، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (19)، جون 2018م (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة)، ص 595.

(16) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) المكتب الإقليمي للدول العربية، حوكمة المياه في المنطقة

العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل، 2014م، ص 71.

(17) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) المكتب الإقليمي للدول العربية، حوكمة المياه في المنطقة العربية، مصدر سابق ص 71.

(18) يُنظر كل من: محمد سلمان طايع، «الأمن المائي المصري: رؤية تحليلية في مؤشرات المفهوم»، السياسة الدولية، يناير 2013م، ص10–12، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) المكتب الإقليمي للدول العربية، حوكمة المياه في المنطقة العربية، مصدر سابق، ص 133، و FAO, Coping with water scarcity: An action framework for agriculture and food security (FAO Water Reports 38), Rome, 2012, p 6 – 7

(19) هذا النوع من الندرة من حيث المصطلح، مشتق من اقترح البنك الدولي الوارد في تقرير له عن ندرة المياه في الشرق الأوسط، صدر عام 2007م، والذي أشار فيه إلى دراسة ثلاثة أنواع من ندرة المياه: ندرة الموارد المائية (الندرة المادية، التي سبق توضيحها)، وندرة المؤسسات، وندرة المساءلة. موضحًا أن الندرة المؤسساتية، تشير إلى إيصال المياه إلى المكان المناسب وفي الوقت المناسب، أما ندرة المساءلة، فتشير إلى محاسبة الحكومات أمام دوائرها الانتخابية، ومحاسبة مقدمي الخدمات أمام المستخدمين. FAO, Coping with water scarcity.., op., ct., p 7.

(20) محمد سلمان طايع، «الأمن المائي المصري: رؤية تحليلية في مؤشرات المفهوم»، السياسة الدولية، يناير 2013م، ص 4.

(21) فراح رشيد، وفرحي كريمة، «الأمن المائي العربي: التحديات والتهديدات المحيطة»، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد (18)، العدد (1)، 2017م (الجزائر: جامعة البويرة)، ص 140.

(22) FAO, Coping with water scarcity.., op., ct.,, p 7

(23) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام 2006م، مصدر سابق، ص 135.

(24) المصدر السابق نفسه، الصفحة ذاتها.

(25) FAO, Coping with water scarcity.., op., ct., p 7 – 8.

(26) FAO, Coping with water scarcity.., op., ct., p 6.

(27) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام 2006م، مصدر سابق، ص 133.

(28) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) المكتب الإقليمي للدول العربية، حوكمة المياه في المنطقة العربية، مصدر سابق، ص 71.

(29) United Nations, Development Programme (UNDP), HUMAN DEVELOPMENT REPORT 1994 (New York: Oxford University Press 1994), p 22.

(30) حسين باسم عبد الأمير، «الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان»، مجلة أهل البيت، العدد (24)، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، أغسطس 2019م، ص 593.

(31) Anders Jägerskog, Ashok Swain and Joakim Öjendal, Introduction: Water Security – Origin and Foundations, p 25. https://www.researchgate.net/publication/266673966_Introduction_Water_Security_-_Origin_and_Foundations_Introduction_-_Security_and_Its_Relation_to_Water , The Last Access Date: 10\8\2025.

(32) United Nations, Development Programme (UNDP), HUMAN DEVELOPMENT REPORT 1994, op., ct., p 24 – 33.

(33) اليازيد بو ساق، ومحمد مجدان، «الأمن المائي دراسة في تطور المفهوم والأهمية»، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد (9)، العدد (2)، السنة 2022م (الجزائر: جامعة خنشلة)، ص 1134.

(34) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام 2006م، مصدر سابق، ص 3.

(35) Global Water Parternship (GWP), Towards Water Security: A Framework for Action (Stockholm, Sweden and London, United Kingdom, 2000), p 12.

(36) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام 2006م، مصدر سابق، ص 8.

(37) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، مصدر سابق، ص 12.

(38) عبد الواحد علي إسكندر، «تقييم الوضع المائي في اليمن: دراسة هيدرولوجية لمصادر المياه وتقدير كمية المياه الجوفية المستخدمة والمتجددة في الأحواض الرئيسية بالجمهورية اليمنية»، مجلة جامعة الملكة أروى، المجلد (1)، العدد (26)، 2023م، ص 9.

(39) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، مصدر سابق، ص 28.

(40) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، مصدر سابق، ص 29–32.

(41) عبد الكريم السفياني، (مقابلة)، مصدر سابق.

(42) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، مصدر سابق، ص 32.

(43) فانك ووتر، «موارد المياه في اليمن»، 10 ديسمبر 2019م. https://water.fanack.com/ar/yemen/water-resources-yemen ، تاريخ آخر وصول: 2025/7/25م.

(44) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، مصدر سابق، ص 32.

(45) الإعلام الزراعي والسمكي، «وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية في حوار خاص مع صحيفة اليمن الزراعية،»، 22 سبتمبر 2024م. https://www.agri-yemen.net/?p=8622 ، تاريخ آخر وصول: 2025/7/19م.

(46) منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، «منبر معارف الزراعة الأسرية – اليمن». https://www.fao.org/family-farming/countries/yem/ar/ ، تاريخ آخر وصول: 2025/7/25م.

(47) فانك ووتر، «استهلاك المياه في اليمن»، 10 ديسمبر 2019م . https://water.fanack.com/ar/yemen/water-use-yemen/#references ، تاريخ آخر وصول: 2025/7/25م.

(48) محمد إبراهيم الحمدي، «الأمن المائي محاولة لتحليل واقع ومستقبل المياه في اليمن»، ديسمبر 2008م، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى التنمية السياسية ضمن رؤية «اليمن 2020م – سيناريوهات المستقبل»، ص 7.

(49) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، مصدر سابق، ص 32.

(50) المصدر السابق نفسه، ص 35.

(51) الحمدي، مصدر سابق، ص 10.

(52) سبأ نت (موقع وكالة الأنباء اليمنية سبأ)، 9 يونيو 2024م.

(53) عبد الكريم السفياني، (مقابلة)، مصدر سابق.

(54) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، مصدر سابق، ص 34– 35.

(55) الأمم المتحدة، «الأمم المتحدة تطلق خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لمساعدة أكثر من 10 ملايين شخص في 2025م»، 16 كانون الثاني/ يناير 2025م. https://news.un.org/ar/story/2025/01/1138241 ، تاريخ الوصول: 2025/8/18م.

(56) ظهر مصطلح «المياه الافتراضية»، لأول مرة في مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي، على يد البروفيسور توني ألن، الأستاذ بجامعة لندن، وذلك طريقة للتعامل مع ندرة المياه. وتتلخص فكرة المياه الافتراضية، بأن لكل منتج سواء كان زراعيًا أم حيوانيًا أم صناعيًا، بصمة مائية، وهي كمية المياه التي استخدمت لإنتاج ذلك المنتج. فعلى سبيل المثال، الكيلوجرام من القمح، يحتاج إلى حوالي 1000 كيلوجرام من المياه، ومن ثم فإن تكاليف الإنتاج تعتمد بشكل أساسي، على مدى وفرة أو شح المياه المستخدمة. ولذا، ينبغي على المناطق الشُّح المائي التركيز على الاستخدامات ذات العوائد الاقتصادية الأعلى، وشراء المنتجات ذات الاحتياج المائي الكبير، من المناطق ذات الوفرة المائية، ووفقًا لهذا المفهوم، يمكن لكثير من مناطق الشُّح المائي، النظر إلى مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، من منظور اقتصادي؛ إذ يتوجب على هذه البلدان، محاولة تنمية اقتصادها لتمكينها من استيراد الكثير من المنتجات ذات الاحتياج المائي غير المتوافر لديها. الحمدي، مصدر سابق، ص 10.

(57) المتوسط العالمي لمجموع المياه الافتراضية للحبوب، كان يبلغ في عام 2010م، 1600 متر مكعب/طن. وفي تركيا، حَسب مراد أوغلو، قيمة القمح عند 1909 أمتار مكعبة/طن في عام 2020م. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، مصدر سابق، ص 36.

(58) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، مصدر سابق، ص 37.

(59) المصدر السابق نفسه، الصفحة ذاتها.

(60) هيلين لاكنر، «تأثير السياسات النيوليبرالية على أزمة المياه في اليمن»، ترجمة: أحمد العرابي، 29 حزيران/ يونيو 2021م. متوفر على الرابط: https://orientxxi.info/magazine/article4889، تاريخ آخر وصول: 2025/7/1.

(61) الحمدي، مصدر سابق، ص 6.

(62) المصدر السابق نفسه، ص 6-7.

(63) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا OCHA)، النشرة الإنسانية - اليمن، م، 1، العدد الرابع، 12 يونيو 2012م. متوفر على الموقع: http://ocha-romena.org/yemen | yemen.humanitarianresponse.info | www.unocha.org

(64) وزارة الصحة العامة والسكان، التقرير الإحصائي الصحي للعام 2014م، ص 12.

(65) الجمعية العربية لمرافق المياه، إدارة مرافق المياه: حالات دراسية من المنطقة العربية، 2013م ص 64.

(66) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) المكتب الإقليمي للدول العربية، حوكمة المياه في المنطقة العربية، مصدر سابق، ص 45.

(67) بتاريخ 26 آذار/ مارس 2015م، عقد السفير السعودي لدى الولايات المتحدة، عادل الجبير، مؤتمرًا صحفيًا في العاصمة الأمريكية واشنطن، أعلن فيه: عن قيام المملكة العربية السعودية، بشن عمليات عسكرية في اليمن، جزءًا من تحالف يضم أكثر من عشر دول؛ وذلك استجابة لطلب مباشر من الحكومة الشرعية في اليمن. منوهًا بأن تلك العمليات ستكون محدودة في طبيعتها، ومصممة (لحماية) الشعب اليمني وحكومته الشرعية من سيطرة الحوثيين. The Embassy of The Kingdom of Saudi Arabia, «Statement by Saudi Ambassador Al-Jubeir on Military Operations in Yemen», March 26, 2015, Washington, DC, Available on the site: https://www.saudiembassy.net/press-release/statement-saudi-ambassador-al-jubeir-military-operations-yemen , Last access date:14/2/2022.

(68) وزارة المياه والبيئة/ المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي، تقرير أولي بالأضرار – مرحلة أولى، 26 مارس 2015م - 1 سبتمبر 2015م.

(69) أيمن عمر، «صراع على قطرة: اليمن بين جفاف الطبيعة واستنزاف السياسة»، صدى: نشرة إلكترونية، برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 29 أبريل 2025م.https://carnegieendowment.org/sada/2025/04/struggling-over-every-drop-yemens-crisis-of-aridity-and-political-collapse?lang=ar , Last access date:30/6/2025.

(70) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية -اليمن، يناير 2016م، ص 8.

(71) وزارة المياه والبيئة/الهيئة العامة للبيئة، التقرير الأولي عن الأضرار البيئية الناجمة عن الحرب الجارية في اليمن، (صنعاء: مارس - أغسطس 2015م)، ص 26.

(72) وزارة المياه والبيئة/الهيئة العامة للبيئة، مصدر سابق، ص 30 وص 41.

(73) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية -اليمن، يناير 2016م، ص 10.

(74) المصدر السابق نفسه، الصفحة ذاتها.

(75) قائد محمد عقلان، وضع قطاعات الخدمات الأساسية (الصحة، والتعليم العالي، والتعليم الفني والتدريب المهني، والمياه والبيئة) وآثارها الاجتماعية: تقرير من منظور النوع الاجتماعي 2015-2016م (صنعاء: اللجنة الوطنية للمرأة، 2017م)، ص 18 - 19.

(76) وزارة المياه والبيئة/الهيئة العامة للبيئة، مصدر سابق، ص 7.

(77) الأمم المتحدة/الإسكوا، التوجه نحو الأمن المائي في المنطقة العربية: ازدهار البلدان كرامة الإنسان، (بيروت: 2019م)، ص 41.

(78) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، مصدر سابق، ص 37– 38.

(79) البنك الدولي، «اليمن عرض عام»، 2025/10/25. https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview، تاريخ آخر وصول: 2025/7/26م.

(80) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، مصدر سابق، ص 38.

(81) الحمدي، مصدر سابق، ص 11.

(82) المصدر السابق نفسه، الصفحة ذاتها.

(83) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، مصدر سابق، ص 31 وص 42.

(84) هيلين لاكنر، مصدر سابق.

(85) الحمدي، مصدر سابق، ص 16.

(86) هيلين لاكنر، مصدر سابق.

(87) المصدر السابق نفسه.

(88) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، مصدر سابق، ص 31.

(89) يوسف المخرفي، «الأمن المائي والأمن القومي والحفر العشوائي للآبار»، صحيفة اليمن الزراعية، العدد (89)، 7 ديسمبر 2024م.

(90) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، مصدر سابق، ص 18.

(91) الحمدي، مصدر سابق، ص 12.

(92) مساعد عقلان، وهيلين لاكنر، مصدر سابق، ص 4.

(93) الجمهورية اليمنية، قانون رقم 41 لسنة 2006م بتعديل بعض مواد القانون رقم 33 لسنة 2002م بشأن المياه.

(94) الجمعية العربية لمرافق المياه، مصدر سابق، ص 62.

(95) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، مصدر سابق، ص 83– 86.

(96) الحمدي، مصدر سابق، ص 12.

(97) مساعد عقلان، وهيلين لاكنر، مصدر سابق، ص 5.

(98) الجمعية العربية لمرافق المياه، مصدر سابق، ص 62.

(99) مساعد عقلان، وهيلين لاكنر، مصدر سابق، ص 4.

(100) هيلين لاكنر، مصدر سابق.

(101) على سبيل المثال، يُنظر كل من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2006م، مصدر سابق، ص 15، والحمدي، مصدر سابق، ص 14.

(102) يُراجع: ص 18 من هذا البحث.

(103) مها الصالحي، اليمن: نضوب المياه الجوفية والحلول المُتاحة (اليمن: مؤسسة حلم أخضر، 2022م)، ص 4.

(104) حسين جادين، الاستفادة من المياه من أجل السلام: «تجربة منظمة الأغذية والزراعة في اليمن»، منظمة الأغذية والزراعة/المكتب الإقليمي، 2024/4/3م. https://www.fao.org/neareast/news/blog/blog-details ، تاريخ أخر وصول: 2025/7/25م.

(105) عبد الكريم السفياني، (مقابلة)، مصدر سابق.

(106) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) المكتب الإقليمي للدول العربية، حوكمة المياه في المنطقة العربية، مصدر سابق، ص 20.

(107) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، مصدر سابق، ص 41.

(108) أيمن عمر، «تأثير الصراعات على إدارة الموارد المائية في اليمن: دراسة في استدامة الأمن المائي»، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، المجلد (7)، العدد (18) 2025م (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية)، ص 169.

(109) الإدارة العامة للبحوث بالهيئة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، «الخارطة البحثية/قطاع المياه والبيئة» صنعاء، 1444هـ.

(110) يُراجع: ص 18 من هذا البحث.

(111) كما تبين لنا سابقًا في ثنايا هذا البحث، أن الدعم الحكومي لوقود الديزل، المستخدم في تشغيل مضخات المياه، الذي كان قائمًا قبل عام 2015م، ساعد على الاستنزاف المفرط للمياه الجوفية، في

سبيل التوسع في المساحات الزراعية المروية، وفي مقدمة ذلك زراعة القات. ولذلك رأى بعضهم أن رفع الدعم عن الديزل، نتيجة للأزمة الاقتصادية التي حلت باليمن؛ جراء الحرب العدوانية التي تعرضت لها، من قبل قوى التحالف بقيادة السعودية في عام 2015م، كان من الممكن أن يشكل نوعًا من الحماية، للمتبقي من مخزون المياه الجوفية. إلا أن دخول الطاقة الشمسية على الخط في العام ذاته، واستخدامها العشوائي في مجال الري ومن دون قواعد وقيود واضحة، لا سيما في زراعة القات، قد قوض تلك الحماية المحتملة، ومن ثم أخذت الطاقة الشمسية تثير المخاوف، من احتمالية تزايد استخراج المياه الجوفية، على الرغم إيجابياتها وإسهامها في تعزيز الأمن المائي. يُنظر كل من: هيلين لاكنر، مصدر سابق، ومساعد عقلان، وهيلين لاكنر، مصدر سابق، ص 8. وبالفعل، وقعت تلك المخاوف. فقد خلص تقرير لمرصد الصراعات والبيئة (CEOBS) في عام 2021م، إلى أن هناك صلة محتملة بين الانخفاض الحاد في المياه الجوفية في اليمن، والتوسع العشوائي في استخدام الطاقة الشمسية في مجال الرى الزراعي. مؤكدًا على أن هناك حاجة إلى تدخلات لوضع حدٍ لذلك. Conflict Environment Observatory, «Solar power is draining Yemen's groundwater,», April 27.2021. https://ceobs.org/solar-power-is-draining-yemens-groundwater/ , The Last Access Date: 1/9/2025

(112) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، مصدر سابق، ص 41.

(113) منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، (النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر(GIEWS) اليمن، 10 أبريل 2025م). https://www.fao.org/giews/countrybrief/country.jsp?code=YEM&lang=en , Last Access Date: 25/7/2025.

(114) WFP, IPCINFO Website, Countries in Focus Archive, issue 129. https://www.ipcinfo.org/ipcinfo-website/countries-in-focus-archive/issue-129/en/, Last Access Date: 25/7/2025.

(115) الخلاصة نت، «تقرير دولي: الصراع على المياه في اليمن يُخلف 2500 قتيل سنويًا»، 2023/12/10م. https://khlaasa.net/1277457 ، تاريخ أخر وصول: 2025/9/11م.

(116) حسين جادين، الاستفادة من المياه من أجل السلام: (تجربة منظمة الأغذية والزراعة في اليمن)، مصدر سابق.

(117) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) المكتب الإقليمي للدول العربية، حوكمة المياه في المنطقة العربية، مصدر سابق، ص 27.

(118) نص قانون المياه رقم (33) لسنة 2002م بشأن المياه، والمعدل بالقانون رقم (41) لسنة 2006م، في الباب الخامس: حقوق وتراخيص المياه، الفصل الأول، المادة (29) على: «تبقى حقوق الانتفاع التقليدية والحقوق المرتفقة بها قبل صدور هذا القانون على مياه الينابيع والعيون والغيول والجداول الطبيعية والآبار مصانة ويحتفظ بها أصحابها حقوقًا قائمة ، وذلك دون الإخلال بقواعد

التسجيل، على أن تظل مخصصة للأغراض المعدة لها وفي حالة انتقالها إلى ملكية الغير فإن هذه الحقوق تنتقل وجوباً إلى المالك الجديد، وفي حالة تجزئة الأرض المنتفعة بالماء يجري توزيع الماء بحسب مساحات قطع الأرض الناتجة عن التجزئة». وقبل ذلك، عرّف القانون ذاته في الباب الأول: التسمية والتعاريف، في الفقرة رقم (21)، «حقوق الانتفاع التقليدية»، أنها: «الحقوق المتوارثة والمعترف باستمراريتها عرفاً أو شرعاً أو كليهما معاً، والقائمة على حق الاستفادة الفردية والأسرية أو الجماعية من مياه الأمطار والسيول والغيول والينابيع والآبار ومنشآت المياه، وأغراض وحدود هذه الاستخدامات وحقوق الارتفاق المرتبطة بها». قانون رقم (41) لسنة 2006م بتعديل بعض مواد القانون رقم (33) لسنة 2002م بشأن المياه.

(119) فعلى سبيل المثال لا الحصر: الري بالغمر، الذي يستند إلى قاعدة التسلسل الأساسية، التي يُطلق عليها محليًا «الأعلى فالأعلى»، منحت حق الأولوية المطلقة للمزارعين الواقعين في بداية المجاري المائية بصرف النظر عن حجم التدفق المائي، وكان للمزارعين الواقعين في نهاية المجاري المائية الحق في الفائض من المياه. قد تبدو هذه القاعدة غير عادلة إلى حد كبير بالنسبة للمزارعين في نهاية المجاري المائية، ولكن في الأزمنة القديمة كانت هياكل التحويل، تقوم على مواد وتقنيات تقليدية غالبًا ما يتم جرفها؛ مما يؤدي إلى تدفق مياه وفيرة في اتجاه نهاية المجاري المائية. لكن مع حلول السدود وهياكل التحويل الخرسانية الحديثة، بدلًا من تلك الهياكل التقليدية، أصبح المزارعون في بداية المجاري المائية، يتحكمون بمياه السيول بشكل شبه كلي، وذلك على حساب المزارعين في نهاية المجاري المائية. النهج الشامل، مصدر سابق، ص 59.

(120) الحمدي، مصدر سابق، ص 7.

(121) يُراجع ... من هذا البحث، ص 18.

(122) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، مصدر سابق، ص 53.

(123) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

(124) هيلين لاكنر، مصدر سابق.

(125) الجمهورية اليمنية/مكتب رئاسة الوزراء/المكتب القانوني للدولة، قرار جمهوري رقم (11) لسنة 1446هـ بشأن تحديد الأهداف والمهام والاختصاصات العامة والتقسيمات التنظيمية الرئيسة لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية.

(126) عبد الكريم السفياني، (مقابلة)، مصدر سابق.

(127) يوسف المخرفي، مصدر سابق.

(128) الحسين اليزيدي، «الحفر العشوائي للآبار أكبر صعوبات التنمية الزراعية. قانون المياه ... نصوص بلا تطبق،»، صحيفة اليمن الزراعية، العدد (89)، 7 ديسمبر 2024م، ص 4.

(129) الحمدي، مصدر سابق، ص 16.

(130) تنص المادة (8) من دستور الجمهورية اليمنية، على أن: «الثروات الطبيعية بجميع أنواعها ملك

للدولة، وهي التي تكفل استغلالها للمصلحة العامة».

(131) عادل مجاهد الشرجبي، وآخرون، القصر والديوان: الدور السياسي للقبيلة في اليمن (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، 2009م)، ص 49.

(132) للوقوف على عدم الوضوح هذا، يُنظر: «الفصل الثالث: الاستخدامات القطاعية للمياه»، من القانون رقم (41) لسنة 2006م بتعديل بعض مواد القانون رقم (33) لسنة 2002م بشأن المياه.

(133) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، النهج الشامل للتصدي لتحديات موارد المياه في اليمن، مصدر سابق، ص 58.

(134) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام 2006م، ص 153.

(135) عبد الكريم السفياني، (مقابلة)، مصدر سابق.

(136) أيمن عمر، «صراع على قطرة: اليمن بين جفاف الطبيعة واستنزاف السياسة»، مصدر سابق.

(137) حداد شفيعة، مصدر سابق، ص 603.

(138) نبيهة محضور، «الطاقة الشمسية هل فاقمت من مشكلة استنزاف المياه في اليمن؟،» صحيفة اليمن الزراعية، العدد (89)، 7 ديسمبر 2024م، ص 8.

(139) الحمدي، مصدر سابق، ص 10.

المنظمات الدولية ودورها التنموي

دراسة تحليلية على الحالة اليمنية

International Organizations and Their Developmental Role

An Analytical Study on the Yemeni Case

أ.د/عبد الملك محمد عيسى
أستاذ علم الاجتماع السياسي
قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة صنعاء - اليمن

Prof. Dr. Abdulmalik Mohammed Issa
Professor of Political Sociology
Department of Sociology, Faculty of Arts and Humanities
Sana'a University - Yemen

ملخص

يتناول البحث دور المنظمات الدولية في اليمن بين عامي 2015 و2025م من منظورٍ سوسيولوجيٍّ نقدي، موضحًا تحوّلها إلى بديل شبه كامل عن الدولة في تقديم الخدمات والتنمية، ويؤكد أن هذه التدخلات، على رغم طابعها الإغاثي، تُعمّق التبعية وتُضعف السيادة الوطنية. اعتمد البحث على منهج تحليلي مقارن بدراسة برامج منظمات مثل: **UNDP وWFP وGIZ**، مع مقارنة تجارب دولٍ أخرى، واستنادًا إلى رؤية قرآنية تُعدُّ التنمية وظيفة استخلافية. خلصت النتائج إلى أن التنمية الفاعلة تتطلب قيادة وطنية مستقلة ترتكز على قيم الكرامة والتمكين، وأوصت الدراسة بتبنّي نموذج تنموي يمني مستقل يعيد الاعتبار للفاعل المحلي ويُوطّن الجهود الدولية في إطار يحترم الخصوصية الثقافية.

كلمات مفتاحية: المنظمات الدولية، التنمية، اليمن، السيادة الوطنية، التبعية البنيوية.

Abstract

The study examines the role of international organizations in Yemen between 2015 and 2025 from a critical sociological perspective, highlighting their transformation into an almost complete substitute for the state in providing services and development. It argues that these interventions, despite their humanitarian nature, deepen dependency and weaken national sovereignty. The research adopts a comparative analytical approach by reviewing the programs of organizations such as UNDP, WFP, and GIZ, while comparing them with experiences from other countries, and drawing on a Qur'anic perspective that considers development a stewardship responsibility. The findings conclude that effective development requires independent national leadership grounded in the values of dignity and empowerment, and the study recommends adopting an independent Yemeni development model that restores the role of local actors and aligns international efforts within a framework that respects cultural specificity.

Keywords: International organizations, Development, Yemen, National sovereignty, Structural dependency.

مقدمة

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولاتٍ جوهرية في بُنيته ووظائفه، انعكست بشكلٍ مباشر على أدوار الفواعل غير الحكومية، لا سيما المنظمات الدولية التي لم تُعدّ محصورة في الأبعاد الإغاثية أو الحقوقية، بل أصبحت تضطلع بدور مركزي في هندسة السياسات التنموية وتوجيه أولويات الدول النامية والهشّة[1]. هذه النقلة تشير إلى اتساع مفهوم الفاعلية الدولية، لا ليشمل أدوات التمويل والمساعدة، بل أيضًا أدوات التوجيه المؤسسي والفكري، ما يجعل المنظمات الدولية طرفًا أصيلًا في معادلة التنمية؛ إذ تُعدّ المنظمات الدولية إحدى أهم الفواعل غير الحكومية في النظام الدولي الحديث، وقد شهدت أدوارها تحوّلًا ملحوظًا منذ منتصف القرن العشرين؛ إذ لم تُعدّ مقتصرة على إدارة النزاعات أو تقديم المساعدات الإنسانية، بل اتسع نطاق مهامها ليشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما في الدول التي تعاني من صراعات أو هشاشة والسياسية[2].

أدّى العدوان منذ عام 2015م ضد اليمن إلى تراجع حاد في القدرات المؤسسية للدولة، وتوسّع لافت في رقعة الأزمات الإنسانية، ما أتاح مجالًا واسعًا لتدخل المنظمات الدولية[3] بوصفها بديلًا (أو شريكًا) للدولة في تقديم الخدمات الأساسية وإدارة مشاريع التنمية، وأصبح عملها يشكّل أحد الأعمدة الأساسية للنشاط الإغاثي والتنموي[4]، غير أن هذا الحضور الكثيف أثار تساؤلاتٍ جادّة حول فاعلية هذه المنظمات، وحدود تدخلها، ومآلاته على الاستقلال التنموي والسيادة الوطنية[5].

فقد برزت المنظمات الدولية عنصرًا فاعلًا في تقديم الدعم التنموي والإنساني منذ عقود في اليمن، إلا أن دورها تضاعف بعد اندلاع العدوان في عام 2015م؛ إذ تحوّل إلى أحد أعمدة النشاط التنموي والإغاثي في ظل تراجع قدرات الدولة ومؤسساتها.

لكن على الرغم من هذا الحضور الكثيف، يظل دور المنظمات الدولية في التنمية محل نقاشٍ وجدل، خصوصًا من ناحية مدى فاعليتها ومواءمتها للأولويات الوطنية، وتأثيراته الجانبية في السيادة والاستقلال التنموي. من هنا تبع أهمية هذا البحث الذي يسعى إلى تحليل الدور التنموي للمنظمات الدولية في اليمن ضمن إطارٍ سوسيولوجيٍّ نقدي، يستند إلى مقاربات نظرية معاصرة، ويؤصّل مفاهيم التنمية من منظورٍ قرآنيٍّ حضاريٍّ يعيد ربط الإنسان بمسؤوليته في الاستخلاف والإعمار كما جاء في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود:61)، مما يجعل التنمية مسؤولية حضارية، لا مجرد استهلاكٍ محلّي أو مساعداتٍ مشروطة. يسعى هذا البحث، من هذا المنطلق، إلى تقديم قراءة تحليلية نقدية للدور التنموي الذي تؤديه المنظمات الدولية، مع التركيز على الحالة اليمنية، واستعراض تجارب دولية مقارنة يمكن أن تشكّل أرضية لتقديم توصياتٍ واقعية تعزّز فاعلية العمل التنموي وتوطينه في السياقات المحلية.

1. الإطار العام للدراسة

1-1. إشكالية الدراسة

تتمحور الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة حول تساؤل محوري

إلى أي مدى تُسهم المنظمات الدولية في تحقيق تنمية مستدامة ومستقلة في اليمن؟ وهل يعكس تدخلها استجابة حقيقية للاحتياجات المجتمعية، أم يُعيد إنتاج التبعية البنيوية والتدخل الخارجي؟

تنبثق من هذه الإشكالية مقاربات معرفية تسعى لفهم العلاقة المعقدة بين المساعدات الدولية والسيادة الوطنية وحق المجتمعات في تقرير أولوياتها التنموية.

وذلك عن طريق تحليل المساعدات مقابل مؤشرات التنمية المستدامة في السياق اليمني، كما هو موضح في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[6].

وتنبثق منها التساؤلات الفرعية للإجابة عنها، وهي:

1. كيف تطور الدور التنموي للمنظمات الدولية على المستوى العالمي؟
2. ما طبيعة تدخلات هذه المنظمات في اليمن منذ 2015م؟
3. ما مدى اتساق هذه التدخلات مع الحاجات والأولويات المجتمعية؟
4. ما أبرز التحديات التي تعيق تفعيل شراكة تنموية حقيقية في اليمن؟
5. ما الدروس المستفادة من تجارب دول أخرى نجحت في الاستفادة من الدور الدولي لصالح تنمية مستقلة؟
6. ما السياسات المقترحة لتعزيز التكامل بين الجهود الأممية والتنمية الوطنية المستدامة في اليمن؟

2-1. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. تحليل تطور دور المنظمات الدولية في التنمية وفق المسارات العالمية.
2. توصيف التدخلات التنموية الدولية في اليمن خلال النزاع.
3. تقييم فعالية وجدوى هذه التدخلات من منظور نقدي محلي.
4. دراسة تحديات التنسيق المؤسسي بين الدولة والمنظمات.
5. استعراض تجارب دولية ناجحة (كرواندا، بنغلاديش، كولومبيا) للاستفادة منها.
6. اقتراح بدائل تنموية قائمة على مرجعية قرآنية وسياق وطني.

1-3. أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تعالج ظاهرة حرجة في بلد يشهد صراعًا مزمنًا، ما يمنحها أهمية تطبيقية، وتقدم إسهامات نظرية في أدبيات التنمية من منظور عربي - إسلامي، وتطرح مقاربة نقدية تُعيد تقييم العلاقة بين الداخل (الوطني) والخارج (الدولي) في مجال التنمية، مستندة إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (الرعد: 11)، في دلالة على مركزية الفعل الداخلي كمفتاح لأي تحول تنموي حقيقي.

1-4. منهجية الدراسة

تتبنّى الدراسة منهجين متكاملين:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** لتحليل الواقع اليمني الراهن وتوصيف تدخلات المنظمات الدولية فيه.
- **المنهج المقارن:** باستعراض تجارب دولية مشابهة من حيث مستوى الهشاشة أو التاريخ الاستعماري أو الطابع الصراعي مثل رواندا وكولومبيا وبنغلاديش.

1-5. أدوات جمع البيانات

ستستخدم الدراسة بعض أدوات جمع البيانات مثل تحليل الوثائق والتقارير الصادرة عن منظمات دولية مثل: UNDP و WHO والبنك الدولي...إلخ ومراجعة الأدبيات العلمية المنشورة عربيًا ودوليًا، وتحليل بيانات ميدانية ومشاريع فعلية نفذتها المنظمات خلال المدة 2015 - 2025م.

1-6. مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع البحث:

منظمات دولية نشطة في اليمن مثل: UNDP و WFP و GIZ.

1-7. حدود الدراسة

- **زمانيًا:** تكون التركيز على المدة من 2015 إلى 2025م
- **مكانيًا:** الجمهورية اليمنية - المناطق الحرة تحت سيطرة المجلس السياسي الأعلى.
- **موضوعيًا:** يقتصر على الأبعاد التنموية لتدخل المنظمات دون الدخول في القضايا السياسية أو العسكرية.

1-8. تعريف المفاهيم الأساسية إجرائيًا

المنظمات الدولية: كيانات عابرة للحدود، حكومية أو غير حكومية، تهدف إلى تقديم خدمات أو تدخلات في مجالات متعددة مثل التنمية والصحة والتعليم وحقوق الإنسان.

التنمية: عملية متكاملة تعزز قدرات الإنسان وتحسن من نوعية حياته، انسجامًا مع مفهوم الاستخلاف القرآني الذي يربط الإنسان بالعمران والتمكين.

التنمية المستدامة: نموذج تنموي يوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ويضمن حق الأجيال القادمة مصداقًا لقوله تعالى: ﴿**وَلَا تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ**﴾ (الأعراف: 56).

التبعية التنموية: نمط من العلاقة حيث تفقد الدولة استقلال قرارها التنموي لصالح جهات مانحة خارجية.

الشراكة التنموية: علاقة تنموية قائمة على التكامل والاحترام المتبادل، تراعي السياقات المحلية وتستند إلى توافق استراتيجي، لا إلى فرض خارجي.

Nexus: يستخدم هذا المفهوم في التنمية، ويُقصد به المقاربة التفاعلية التي تربط القطاعات المختلفة (المياه، الغذاء، الطاقة، الأمن، السلام، المناخ...) ضمن شبكة متكاملة لتصميم سياسات أكثر ترابطًا واستدامة. طرحته الأمم المتحدة لتجاوز الفصل التقليدي بين المساعدات الإنسانية (الطارئة) والتنمية (طويلة الأمد) وبناء السلام، بحيث يجري إدماج هذه الأبعاد الثلاثة في استراتيجيات موحَّدة.

1-9. تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة على النحو الآتي:

- **المقدمة، ثم المبحث الأول:** الإطار العام للدراسة.
- **المبحث الثاني:** الإطار النظري والمفاهيمي والدراسات السابقة.
- **المبحث الثالث:** لمحة تاريخية عن تطور المنظمات الدولية ودورها التنموي.
- **المبحث الرابع:** المنظور القرآني والتنمية المستقلة.
- **المبحث الخامس:** تحليل دور المنظمات في اليمن.
- **المبحث السادس:** نماذج دول ما بعد النزاع.
- **النتائج والتوصيات والنموذج المعرفي.**

2. الإطار النظري والمفاهيمي والدراسات السابقة

2-1. تعريف المنظمات الدولية ومكانتها في القانون الدولي

المنظمات الدولية هي كيانات قانونية تتأسس بموجب اتفاقات دولية متعددة الأطراف، وتتمتع بالشخصية القانونية الدولية، وتُمارس أنشطتها وفق قواعد القانون الدولي العام[7]، وتعرفها لجنة القانون الدولي للأمم المتحدة أنها: كل مؤسسة تنشأ باتفاق دولي، وتتمتع بهيكل تنظيمي دائم، واستقلال وظيفي، وشخصية قانونية دولية.

أو هي: كيانات مؤسسية دائمة تُنشَأ بموجب اتفاق بين دولتين أو أكثر، وتتمتع بالشخصية القانونية الدولية، ويكون لها أهداف وأجهزة وهيكل تنظيمي يمكّنها من أداء وظائفها.

أما في السياسات الدولية، فغالبًا ما تُصنَّف المنظمات الدولية ضمن أدوات الحوكمة العالمية (Global Governance) المستخدمة لتنسيق العلاقات بين الدول، خصوصًا في مجالات التنمية والبيئة وحقوق الإنسان والصحة[8].

2-2. تصنيفات المنظمات الدولية

يمكن تصنيف المنظمات الدولية بعدة طرق، منها:

وفقًا للعضوية: هناك منظمات دولية حكومية (IGOs) كالأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنها منظمات دولية غير حكومية (INGOs) مثل أطباء بلا حدود ومنظمة الشفافية الدولية وغيرها.

وفقًا لنطاق العمل: هناك منظمات عالمية كالأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية، وهناك منظمات إقليمية كالاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وهناك منظمات محلية ذات بُعد دولي كالمنظمات التي تنشط محليًا لكنها تتلقى دعمًا وتمويلًا دوليًا.

وفقًا للوظيفة الأساسية: هناك منظمات إنمائية، ومنظمات إغاثية، ومنظمات مراقبة وحقوقية، ومنظمات بحثية وفكرية[9].

2-3. مفاهيم التنمية

التنمية: تُعرَّف أنها عملية كمية وكيفية شاملة تهدف إلى إحداث تغييرات حضارية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عن طريق تهيئة المجتمع وتحفيز موارده البشرية والطبيعية نحو تحقيق رفاهية الإنسان، وذلك ضمن إطار استراتيجي متكامل ومستدام يمكّن الأفراد والمجتمعات من تحسين نوعية حياتهم ومشاركتهم الفاعلة في صياغة مستقبلهم[10].

ومن المنظور القرآني، فإن التنمية ترتبط بمبدأ الاستخلاف في الأرض كما في قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود: 61)، أي أن الإنسان مكلّف بإعمار الأرض وفق قيم العدالة والكرامة.

وفي إطار هذا البحث، سيجري التركيز على أن التنمية البشرية تأتي في سياق التعليم والصحة

والقدرات، وترتكز على توسيع خيارات الإنسان وزيادة قدرته على التعليم والصحة والمشاركة السياسية، وفقًا لمؤشر التنمية البشرية، والتنمية الاقتصادية ضمن البنية التحتية ودعم المشاريع الصغيرة والتمكين المالي تؤدي إلى نمو الناتج القومي الحقيقي، مما يؤدي إلى تحسّن مستوى معيشة الأفراد وتوزيع أكثر عدالة للثروة. والتنمية المستدامة ضمن سياق الاستجابة للأزمات مع حماية الموارد للأجيال القادمة بقصد تحقيق تنمية متوازنة بين حاجات الحاضر دون الإضرار بمصالح الأجيال القادمة، وتُراعي البيئة والموارد، استنادًا لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ (الأعراف: 56).

التنمية الدولية: يُقصد بها السياسات والمبادرات التي تنفذها كيانات دولية لدعم بلدان الجنوب أو البلدان الهشّة بهدف تحسين مؤشرات التنمية، وغالبًا ما تُدار من قبل منظمات دولية سواء بشكل مباشر أم عبر الشراكة مع الحكومات أم المنظمات المحلية.

2-4. العلاقة بين المنظمات الدولية والتنمية

في ضوء الإطار النظري، تتجلّى العلاقة بين المنظمات الدولية والتنمية علاقة مركّبة ومتعددة المستويات تتداخل فيها الأبعاد الفنية بالسياسية، والمساعدات الطارئة بالتنمية طويلة الأجل، ويكمن التحدي في مدى قدرة هذه المنظمات على تنفيذ برامج تنموية تراعي السيادة الوطنية والخصوصيات الاجتماعية والثقافية لكل بلد.

2-5. العلاقة بين المنظمات الدولية والتنمية من منظور نظري

1. نظرية التبعية (Dependency Theory):

تُشير هذه النظرية إلى أن العلاقة بين الدول النامية والمنظمات الدولية غالبًا ما تكون غير متكافئة؛ إذ تُعيد هذه المنظمات إنتاج التبعية الاقتصادية والسياسية عن طريق المساعدات المشروطة ما يُعيق تحقيق التنمية الذاتية المستقلة، وترى أن المنظمات الدولية تُعيد إنتاج البنية الاستعمارية بطريقة ناعمة عن طريق التحكم في تدفق المساعدات وشروط القروض، مما يكرّس التبعية[11].

2. النظرية الواقعية الجديدة (Neorealism):

من منظور الواقعية، يُنظر إلى المنظمات الدولية أدوات في يد الدول الكبرى تُستخدم لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي، مما يجعل الدور التنموي للمنظمات خاضعًا لمصالح الدول المهيمنة. تفترض أن الدول الكبرى توظف المنظمات الدولية لتحقيق مصالحها، وأن هذه الأخيرة تفتقر للاستقلال الحقيقي[12].

3. نظرية البنائية (Constructivism):

تركز على أهمية الأفكار والهويات والمعايير الدولية التي تروج لها المنظمات، وترى أن التنمية ليست مجرد مشاريع بنية تحتية، بل منظومة قيم ومفاهيم تسهم

في إعادة تشكيل وعي المجتمعات والمؤسسات، وتبرز كيف تقوم المنظمات الدولية بإنتاج خطابات ومعايير تؤثر في تعريف التنمية في الدول النامية وتصوّغ أولوياتها[13].

4. نظرية الشراكة (Partnership Theory):

ترى أن نجاح العمل التنموي يعتمد على وجود شراكة حقيقية بين المنظمات الدولية والدول المستفيدة، بحيث تُصمَّم البرامج وفقًا لأولويات محلية مع بناء قدرات المجتمعات والدولة على المدى الطويل، وتؤمّن بإمكانية بناء علاقة تكاملية بين المنظمات الدولية والدول المستفيدة شريطة احترام السياقات المحلية[14].

2-6. الدراسات السابقة

فيما يلي عرض لأبرز الدراسات الحديثة المرتبطة بموضوع البحث، التي اختيرت بناءً على صلتها بالسياق اليمني والدول الهشّة، مع بيان أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين هذه الدراسة:

1. Barakat, S. & Milton, S. (2021). "Localisation across the Humanitarian-Development-Peace Nexus". Journal of Peacebuilding & Development[15].

نُبذة عن الدراسة: تُناقش الدراسة كيف يمكن لمقاربات Nexus الثلاثي أن تخلق تدخلات أكثر محلية واستدامة في البيئات المتأثرة بالنزاعات، مع التركيز على حالة اليمن.

- **أوجه التشابه مع هذه الدراسة:** تحليل Nexus في اليمن.
- **أوجه الاختلاف مع هذه الدراسة:** تفتقر إلى نقد هيمنة المنظمات الدولية أو الخلفيات السياسية للتدخل.
- **الإضافة البحثية:** تُلقي الضوء على الحاجة إلى تمكين محلي حقيقي يتجاوز خطاب المنظمات.

2. Al-Awlaqi, S. et al. (2020) "Yemen's Triple Nexus: A Case Study of the Humanitarian, Development and Peace Interventions" ODI Working Paper[16].

نُبذة عن الدراسة: دراسة ميدانية تبحث في تفاعل المنظمات الإنسانية والتنموية وبناء السلام في اليمن، وتقييم فاعلية التعاون بين الجهات الدولية والمحلية.

- **أوجه التشابه مع هذه الدراسة:** تناول مباشر للسياق اليمني وتقاطعات Nexus.
- **أوجه الاختلاف مع هذه الدراسة:** لا تشمل أبعادًا معرفية أو نقدية لقيم التنمية الغربية.
- **الإضافة البحثية:** تعزز أهمية السياق اليمني، وتكشف قصور التنسيق الدولي.

3. Maxwell, D. & Majid, N. (2016). "Famine in Somalia: Competing Imperatives, Collective Failures, 2011-12." Oxford University Press[17].

نُبذة عن الدراسة: تقييم شامل لفشل التدخلات الدولية في الصومال، مع التركيز على البعد البنيوي للأزمات.

- **أوجه التشابه مع هذه الدراسة:** نقد التدخل الخارجي في دولة هشّة.
- **أوجه الاختلاف مع هذه الدراسة:** لا يغطي اليمن أو البُعد المجتمعي القيمي.
- **الإضافة البحثية:** تقدم إطارًا لفهم الإخفاقات الممنهجة للتنمية الدولية.

4. Pavanello, S. et al. (2019). "Development Actors and the Nexus: Lessons from Crises in Bangladesh, Cameroon and Somalia." Humanitarian Policy Group (HPG), ODI[18].

نُبذة عن الدراسة: تقارن تجارب Nexus في ثلاث دول هشّة، عن طريق تحليل دور الفاعلين التنمويين.

- **أوجه التشابه مع هذه الدراسة:** تركيز على الدول الهشّة وإشكاليات Nexus.
- **أوجه الاختلاف مع هذه الدراسة:** غياب تحليل للقيم والسيادة الوطنية.
- **الإضافة البحثية:** توضح أن الخطاب الأممي لا يترجم دائمًا إلى تمكين فعلي.

5. Mallett, R. et al. (2015). "The Effects of Cash Transfers on Community Dynamics in Fragile States." ODI[19].

نُبذة عن الدراسة: تحليل لتأثير المساعدات النقدية الدولية في المجتمعات المحلية في دول مثل جنوب السودان والكونغو.

- **أوجه التشابه مع هذه الدراسة:** تحليل أثر المساعدات الخارجية على المجتمعات.
- **أوجه الاختلاف مع هذه الدراسة:** لا يتناول نقد الأطر السياسية أو الفكرية للتنمية.
- **الإضافة البحثية:** تبرز الأثر غير المقصود للمساعدات على بُنية المجتمع.

جدول (1)

يُبيّن أوجه التلاقي والاختلاف والإضافة مع هذه الدراسة

البُعد التحليلي	الدراسات السابقة	هذه الدراسة
البيئة اليمنية	تناول مباشر في دراسة Barakat وAl-Awlaqi فقط	تركيز كلي على اليمن في ضوء التدخلات الدولية، وسياقات محلية وثقافية
النظرية النقدية	سطحية أو غائبة في معظم الدراسات	توظيف نظريات التبعية والبنائية، وتقديم رؤية تحليلية متعددة المستويات
المنظور القرآني	غير موجود	إدماج مفاهيم كالعدالة والاستخلاف والشراكة في قراءة التنمية
مقارنة دولية	جزئية ومحدودة	مقارنة مع دول كرواندا، كولومبيا، بنغلاديش لفهم البدائل التنموية
أدوات جمع البيانات	منهج كمي أو وثائقي غالبًا	توظيف منهج نوعي نقدي وثائقي

3. لمحة تاريخية عن تطور المنظمات الدولية ودورها التنموي

1-3. نشأة المنظمات الدولية

شَهِدَ النظام الدولي منذ مطلع القرن العشرين تحولات كبرى في شكل العلاقات الدولية وآليات تنظيمها، وكان من أبرز هذه التحولات نشوء وتطور المنظمات الدولية التي أصبحت فاعلًا أساسيًا في معالجة قضايا السلم والأمن والتنمية، وعلى أن الأدوار الأولى لهذه المنظمات كانت تركز على تجنب الحروب والصراعات، إلا أن التجربة التاريخية أبرزت أهمية التوجه نحو التنمية بوصفها أداة لتحقيق الاستقرار ومنع الأزمات. أُنشئت المنظمات الدولية الحديثة في أعقاب الحروب الكبرى (الحرب العالمية الأولى والثانية) بهدف منع النزاعات وتعزيز السلام العالمي، ومن أبرزها عصبة الأمم 1919م والأمم المتحدة 1945م اقتصرت في البداية أدوارها على الوساطة في الصراعات، لكنها توسّعت لاحقًا إلى مجالات التنمية والبنية التحتية والصحة.

2-3. المنظمات الدولية والتنمية - مراحل التطور[20]

1 - بدأت فكرة إنشاء منظمات دولية بظهور منظمات تقنية وتخصصية مثل الاتحاد الدولي للاتصالات 1865م والاتحاد البريدي العالمي 1874م، ثم ظهرت أول منظمة دولية ذات طابع سياسي بعد الحرب العالمية الأولى وهي عصبة الأمم 1919م، لكنها فشلت في تحقيق الاستقرار والسلام العالمي لأسباب تتعلق بغياب القوى الكبرى عنها (كالولايات المتحدة)، وضعف آليات الردع. في هذه المرحلة لم يكن الدور التنموي مطروحًا بشكل واضح، بل كانت المهام ذات طابع تنسيقي أو قانوني محدود.

2 - مرحلة التأسيس الأممي: الأمم المتحدة والمؤسسات التنموية (1945 - 1970م)[21] مع نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد جرى تأسيس منظمة الأمم المتحدة 1945م، ورافقها إنشاء عدد من الوكالات والمنظمات المتخصصة ذات الصلة بالتنمية، منها على سبيل المثال:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD).
- صندوق النقد الدولي (IMF).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)[22].
- منظمة الأغذية والزراعة (FAO).
- منظمة الصحة العالمية (WHO).

بدأت هذه المؤسسات بالتركيز على إعادة الإعمار الاقتصادي للدول المتضررة من الحرب، ثم توسّعت أنشطتها لتشمل دعم الدول النامية خاصة بعد حركة التحرر الوطني.

3 - مرحلة المساعدات التنموية المشروطة (1970 - 1990م)[23].

بدأت المنظمات الدولية، خصوصًا المالية منها، بربط المساعدات بسياسات اقتصادية محددة (مثل برامج التكييف الهيكلي)، وهو ما أثار جدلًا واسعًا حول جدوى هذه

السياسات التي أدت أحيانًا إلى إفقار المجتمعات بدل تنميتها. تصاعد دور المنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs) خصوصًا بعد المجاعات والأزمات الكبرى في إفريقيا وآسيا، بعد التحول نحو الاعتراف بالعوامل الاجتماعية والمؤسسية جزءًا من مقومات التنمية.

4 - من التنمية إلى التنمية المستدامة (1990 - 2015م)[24].

بعد انتهاء الحرب الباردة توسّعت برامج المنظمات الدولية لتشمل قضايا مثل: الحكم الرشيد، والشفافية، وتمكين المرأة، والتعليم الأساسي، وجرى إطلاق سلسلة من المبادرات التنموية الكبرى، من أبرزها إعلان الألفية 2000م الذي أسفر عن تبنّي أهداف التنمية الألفية الثمانية (MDGs)، وتعزيز التنسيق بين المانحين والبلدان المستفيدة عن طريق إعلان باريس 2005م بشأن فاعلية المساعدات.

5 - مرحلة أهداف التنمية المستدامة (2015م - حتى الآن)[25].

في عام 2015م جرى تبنّي أجندة 2030م للتنمية المستدامة التي تضم 17 هدفًا تشمل محاور شاملة كالقضاء على الفقر، والمساواة، والعمل اللائق، والمناخ، والمجتمعات المسالمة، في هذه المرحلة أصبحت المنظمات الدولية تتبنى نهجًا تشاركيًا ومندمجًا وتسعى لتعزيز الملكية المحلية التنموية، التنموية ومع ذلك ظل التحدي ماثلًا في كيفية تكييف هذه الأجندة مع السياقات المحلية، وبالأخص في الدول الهشّة مثل اليمن.

المرحلة التاريخية	أبرز السمات
1945 - 1960م	برامج إعمار ما بعد الحرب وبداية «مارشال» الأوروبي ومساعدات إنقاذية
1960 - 1980م	عقود التنمية وتدخل البنك الدولي في الدول النامية و خطط تمويل طويلة المدى
1980 - 2000م	تصاعد برامج الإصلاح الهيكلي وخصخصة المشاريع الحكومية وتقشف وزيادة التبعية
2000 - 2020م	أهداف الألفية التنموية وتدخلات إنسانية وتطويرية مركبة
ما بعد 2020م	التنمية المستدامة وتغير المناخ والتركيز على الحوكمة والبيئة والمجتمع

3-3. نقد تطور الدور التنموي

تواجه المنظمات الدولية انتقادات عديدة منها:

1. تُعدّ أيديولوجيا التنمية استراتيجية عالمية للهيمنة؛ إذ إنها تكرس التبعية عن طريق الترويج لنموذج تحديث مشتق من التاريخ الغربي متجاهلة الخصوصيات الثقافية والبنيوية للجنوب العالمي، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج التبعية البنيوية[26].

2. كانت الشروط تستخدم ليس فقط لضمان سداد القروض، بل لإجبار الدول على تبنّي سياسات تخدم غالبًا مصالح الدول الدائنة وليس بالضرورة مصالح الدول المقترضة، مما يؤدي إلى شروط اقتصادية تمس السيادة[27].
3. لم تُصوَّر التنمية استراتيجية مفروضة من الأعلى فقط، بل أيضًا منظمة ثقافية تهدف إلى استبدال المعتقدات والممارسات التقليدية بأساليب الحياة الغربية الحديثة، مما يؤدي إلى إهمال السياقات الثقافية والدينية للمجتمعات[28].
4. لقد جرى دمج التنمية بشكل متزايد في استراتيجيات الحوكمة العالمية، لا بوصفها غاية في حد ذاتها، بل أداة للسيطرة على الفوضى في الأطراف، وتحويل التنمية إلى أداة ضغط سياسي وأمني[29].

تُظهر هذه المراجعة التاريخية أن دور المنظمات الدولية في التنمية لم يكن ثابتًا بل مر بتحولات مرتبطة بالسياق السياسي والاقتصادي العالمي، وأن الممارسة التنموية تطورت من مجرد تقديم مساعدات إلى تبنّي استراتيجيات أكثر شمولًا، ويبقى التحدي الأبرز هو مدى فاعلية هذه المنظمات في السياقات المعقدة وقدرتها على تحقيق تنمية حقيقية تنبع من داخل المجتمعات لا تُفرض من الخارج.

4. المنظور القرآني والتنمية المستقلة

4-1. مفهوم التنمية في المنظور القرآني

إن المفهوم القرآني للتنمية لا يستند إلى مؤشرات اقتصادية فحسب، بل يتأسس على رؤية تكاملية للإنسان بوصفه خليفة في الأرض ومسؤولًا عن إعمارها وفق القيم والميزان والحق، فالتنمية من هذا المنظور ليست مشروعًا ماديًا، بل رسالة وجودية ذات أبعاد إيمانية وأخلاقية واجتماعية. ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود: 61) ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَا ءَاتَاكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا﴾(القصص: 77).

هاتان الآيتان توضحان تلازم العمران الروحي والمادي بحيث تصبح تنموي، المستقلة امتدادًا للوظيفة الاستخلافية لا مجرد تلقي مساعدات أو تبعية للممول الخارجي، فالتمكين في القرآن الكريم لا يفهم بوصفه سيطرة مادية بل يتصل اتصالًا وثيقًا بوظيفة الاستخلاف أي التمكين الذي يفضي إلى الإصلاح وإقامة العدل[30].

4-2. التنمية والكرامة الإنسانية

يؤكد المنهج القرآني أن الكرامة الإنسانية هي أساس أي مشروع تنموي لا العائد الاقتصادي فقط، ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ (الإسراء: 70). أي أن أي تدخل تنموي لا يحفظ الكرامة والاستقلال أو ينزع الإرادة الوطنية هو منقوص شرعًا ومآلًا، حتى لو بدا نافعًا، فالكرامة الإنسانية في القرآن ليست مجرد تفضيل خلقي، بل قاعدة أساسية لأي إصلاح أو مشروع اجتماعي؛ إذ إن غاية التشريع هي حفظ كرامة الإنسان[31].

4-3. الاستقلال في القرار التنموي

القرآن يربط الفاعلية التنموية بالتمكين الذاتي لا بالاعتماد على الخارج؛ فالتمكين الذاتي في الرؤية الإسلامية ركيزة في تكوين الشخصية القادرة على الفعل الحضاري، وهو متصل بمبدأ التغيير الداخلي[32] كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد: 11). هذه الآية تسوغ السيادة الداخلية كأساس للتنمية، فإن النموذج التنموي المرتبط بشروط خارجية - كما في بعض برامج البنك الدولي وصندوق النقد - قد يكون مخالفًا لروح الاستقلال القرآنية.

4-4. مفاهيم قرآنية مقابِلة للنماذج الغربية

المفهوم الغربي	المقابل القرآني	المضمون
النمو الاقتصادي	التمكين	ليس فقط زيادة الثروة، بل تعزيز قدرة الإنسان على إدارة حياته
الفعالية الإنمائية (Efficiency)	الإحسان والإتقان	العمل بإتقان ضمن منظومة القيم، لا الربح فقط
الحوكمة (Governance)	العدل والشورى	الحوكمة قائمة على الشفافية، والعدل والمشاركة الشعبية
الشراكة الدولية	التكافل والتعاون	شراكة تقوم على التناصر والتكامل، لا التبعية

نستنتج هنا أن النموذج التنموي القرآني يقترح إطارًا تنمويًا يرتكز على:

- **العدالة التوزيعية:** توزيع الموارد والخدمات بعدالة (الزكاة، الوقف، المسؤولية الاجتماعية).
- **التمكين المحلي:** تعزيز قدرات الأفراد، لا إحلالهم بمساعدات مؤقتة.
- **المرجعية القيمية:** التنمية في إطار أخلاقي لا ماديٍّ محض.

يرسم المنظور القرآني للتنمية طريقًا مختلفًا عن النهج الدولي السائد؛ فهو يركز على التمكين الذاتي والعدالة الأخلاقية، ويرى الإنسان محورًا لا وسيلة. ومع تطور المنظمات الدولية إلى فواعل تنموية، تبرز الحاجة لتقييم علاقتها بالدول الهشّة من زاوية الاستخلاف، لا فقط المساعدات. وهذا ما تسعى إليه هذه الدراسة إلى إعادة تعريف التنمية في اليمن بوصفها مشروعًا حضاريًا سياديًا، لا مجرد تدخل دولي ناعم[33].

يمكن القول إن هناك مثلثًا تكامليًا للتنمية يجمع بين البُعد القرآني والبُعد الدولي، يقوم هذا النموذج على ثلاثة أركان رئيسة متداخلة:

الركن	التوصيف	التفاعل مع البعد القرآني
الرؤية الوطنية	قيادة محلية تمتلك تصورًا استراتيجيًا للتنمية	الاستخلاف والتمكين {الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ...}
الفاعلية المجتمعية	إشراك المجتمع المحلي فاعلًا، لا هدفًا فقط	الشورى والمسؤولية الجماعية {وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ}
الشراكة المنضبطة مع المنظمات الدولية	تدخلات خارجية موجّهة، وموائمة للخصوصية المحلية	التعاون المشروط بالبر والتقوى {تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ...}

ويقوم هذا النموذج على ثلاثة مبادئ تشغيلية، هي: التمكين بدل التلقين، والتوطين بدل الاستيراد، والكرامة بدل التبعية.

وفي ضوء المنهجية القرآنية، فإن التنمية ليست فقط توفير خدمات، بل هي وظيفة استخلافية وقيمة إنسانية تُعيد الاعتبار للكرامة والعدالة والبناء الذاتي، وتربط العمل التنموي بالغاية الإلهية من وجود الإنسان في الأرض: {هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا} (هود: 16)، فالبحث يدعو إلى الانتقال من الاعتماد على الخارج إلى تحشيد الداخل، ومن المشاريع المُملَى بها خارجيًا إلى المشاريع المبنية على معرفة المجتمع بذاته، ومن الأهداف الأممية المعيارية إلى الرؤية القرآنية التي تصوغ التنمية بوصفها تحررًا لا تبعية.

إن التنمية في اليمن لن تكون ممكنة ما لم نبدأ من تحرير المفهوم نفسه؛ من أنه مشروعًا مموَّلًا من الخارج إلى كونه مسؤولية متجذرة في الذات اليمنية والوعي القرآني، تسير وفق قول الله تعالى: (إِنَّ هَـٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ) (الإسراء: 9).

إن النموذج القرآني للتنمية لا يرفض التعاون الدولي، لكنه يضعه ضمن إطار التكافؤ والعدالة؛ فالتبعية المطلقة للتمويل الخارجي، التي تنتقدها نظرية التبعية، تتعارض مع قوله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَـٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (النساء: 141)، هذا يعني أن أي مشروع تنموي حقيقي يجب أن يحفظ السيادة الوطنية والكرامة الإنسانية، ويستند إلى الاستخلاف والتمكين الذاتي، لا إلى شروط سياسية واقتصادية مفروضة من الخارج.

5. تحليل دور المنظمات الدولية في اليمن قراءة نقدية من منظور سوسيولوجي

5-1. مدخل عام من التدخل الإغاثي إلى التنمية الموجَّهة

يُعدّ اليمن من أكثر البلدان التي تعرضت لتحولات اجتماعية واقتصادية عميقة خلال العقود الأخيرة؛ نتيجة تداخل أزمات داخلية وهيكلية مع تدخلات إقليمية ودولية، وفي ظل هذا السياق المعقد ظهرت المنظمات الدولية بوصفها أحد أبرز الفواعل غير الحكومية في المشهد التنموي؛ إذ تحوّلت من فاعل ثانوي إلى عنصر حيوي في تقديم الخدمات وتخفيف آثار الانهيار المؤسسي، خاصة بعد 2011م، ومع ذلك يظل دور هذه المنظمات محاطًا بجملة من الإشكالات المرتبطة بالفاعلية والتبعية والمواءمة والتأثير في البنية الاجتماعية.

منذ شنّ العدوان على اليمن عام 2015م تزايد الحضور الميداني والسياسي للمنظمات الدولية[34]، وعلى رأسها: UNDP، WFP، WHO، FAO، GIZ، UNICEF وغيرها، لتغطية الفراغ الذي خلفته مؤسسات الدولة المتصدعة، هذا التدخل، الذي بدأ باعتباره استجابة طارئة للأزمة الإنسانية، تحوّل تدريجيًا إلى فاعل تنموي مركزي يتدخل في ملفات الغذاء والصحة والتعليم والبنية التحتية والإصلاح المؤسسي، دون مسار وطني متكامل أو سيادة واضحة للقرار التنموي المحلي[35].

5-2. تحليل سوسيولوجي لدور المنظمات الدولية

1- الهيمنة الرمزية وإنتاج أولويات التنمية

لا تكتفي المنظمات الدولية بتقديم التمويل، بل تُعيد صياغة تعريف ما المهم تنمويًا. مشاريع مثل النقد مقابل العمل أو تمكين النساء من إدارة مشاريع صغيرة غالبًا ما تكون مصممة وفق معايير مانحة، لا وفقًا لاحتياجات المجتمع أو أولوياته، هذه الحالة عبّر عنها بيير بورديو بالهيمنة الرمزية، إذ يجري فرض مفاهيم تنموية مستوردة على السياق المحلي بوصفها الطبيعي والمعقول، وبحسب نظرية المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي التي توضّح علاقة الدولة بتنظيمات المجتمع المدني، فقد خُصِّص هذا المفهوم لتوضيح ميدان جديد للصراع ضد الرأسمالية، وليس مجالًا للتعامل معها[36].

2- تفكك الفضاء المؤسسي المحلي

أسهمت المنظمات الدولية في إضعاف البُنى الحكومية اليمنية عن طريق استقطاب الكفاءات منها للعمل في مشاريع ممولة، كما أن تعدد مصادر التمويل وتضارب المرجعيات يؤدي إلى ازدواج في الوظائف وانعدام التنسيق، وهو ما وصفه Douglass North بالفوضى المؤسسية في الدول الهشّة، وعلى رغم ما تقدمه هذه المنظمات وتنوع أنشطتها، إلا أن كثيرًا من المنظمات الدولية والمحلية الخيرية تعاني من الكثير من المشكلات في مشاركتها في التنمية، وكذلك المشكلات التي تتعلق بالبناء المؤسسي وتكويناته المختلفة، بالإضافة إلى تبنّي البناء المؤسسي التقليدي الذي لا يواكب التطورات والمتغيرات الإقليمية والعالمية المعاصرة[37].

3- إعادة إنتاج التبعية التنموية

بحسب نظرية التبعية، فإن الدول النامية تُصبح مفعولًا به عبر الاعتماد على المساعدات، ففي اليمن تظهر هذه التبعية في ربط المساعدات بشروط إدارية معينة، وتنفيذ المشاريع دون إشراك حقيقي للجهات المحلية، وتدويل ملفات تنموية داخلية يُفترض أن تدار وطنيًا[38].

4- تقويض رأس المال الاجتماعي المحلي

تدخلات المنظمات، لاسيما في الريف، تجاوزت الهياكل التقليدية (المجالس المحلية، التعاونيات الزراعية)، ما أسهم في تفريغ المجتمعات من آلياتها الطبيعية للتعاون والتضامن، هذا الوضع يتناقض مع مقولة عالم الاجتماع روبرت بوتنام عن أهمية رأس المال الاجتماعي بوصفه شرطًا أساسيًا لأي تنمية ناجحة[39].

5- التنمية عملية مسيّسة

التدخلات التنموية غالبًا يجري توظيفها لصالح أحد أطراف النزاع أو مناطق دون أخرى؛ فتُصبح التنمية هنا أداة لضبط النفوذ لا لبناء السلام، وهو ما يخالف المقاربة السوسيولوجية للنزاع التنموي (Paul Collier)، وأصبح هذا واضحًا بعد أن اعتقلت الأجهزة الأمنية اليمنية عددًا من الجواسيس العاملين في المنظمات الدولية، الذي كانوا يرفعون معلومات لأجهزة المخابرات الخارجية، وخاصة الأمريكية، عن نقاط ارتكاز القدرات اليمنية أو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق التي تحت سلطة المجلس السياسي الأعلى[40].

3-5. النتائج الإيجابية من منظور واقعي

على رغم الملاحظات النقدية لا يمكن إنكار أن المنظمات الدولية خففت من حدة الكارثة الإنسانية، خصوصًا في مجالات الصحة والتغذية والمياه، ونفذت برامج تدريبية ومشاريع زراعية ذات أثر محدود لكن ملموس، وساعدت في إبقاء مؤسسات حيوية (مثل القطاع الصحي) قيد التشغيل. لكن يظل السؤال الجوهري: هل هذه الإنجازات تشكل تنمية مستدامة مستقلة أم مجرد إدارة أزمة مؤقتة[41]؟

4-5. تحديات تفعيل شراكة تنموية حقيقية[42]

التحدي	التوصيف
غياب استراتيجية وطنية	لا توجد رؤية شاملة تقود تدخلات المنظمات
ضعف القدرات المؤسسية	الجهات الحكومية تفتقر للخبرة والشفافية
تعدّد الجهات الدولية	تعدّد مصادر التمويل يؤدي إلى تناقض وتضارب بين المشاريع
ضعف إشراك المجتمع	معظم المشاريع لا تُشرك المجتمعات المحلية في التخطيط والتنفيذ

5-5. نحو تجاوز التبعية منظور سوسيولوجي تنموي بديل

يقترح المنظور السوسيولوجي التنموي أن تكون التنمية عملية تمكين اجتماعي طويلة الأمد، وليس مجرد مشاريع منفذة خارجيًا، **ولتحقيق ذلك في السياق اليمني نحتاج إلى:**

- بناء مشروع تنموي وطني مستقل عن أجندات التمويل الخارجي.
- إعادة الاعتبار للهياكل الاجتماعية المحلية بوصفها فاعلًا حيويًا في التنمية.
- مأسسة العلاقة مع المنظمات الدولية ضمن اتفاقيات واضحة تخضع للرقابة.
- ربط التنمية بمفاهيم قرآنية كالعدل، الإحسان، الاستخلاف، والمشاورة، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ (الشورى: 38)، لا أن تُملَى من الخارج دون حوار.

1 - السياق البنيوي للتنمية في اليمن

تشير الدراسات إلى أن البنية التنموية في اليمن تعاني من اختلالات بنيوية عميقة تتجلّى في ضعف مؤسسات الدولة وتفشي الفساد الإداري، إضافة إلى هشاشة الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، بما في ذلك الصحة والتعليم والمياه. كما يُلاحظ تركز السلطة والثروات في مناطق محددة جغرافيًا وقبليًا؛ الأمر الذي أدى إلى استمرار ضعف الإدارة المركزية، ونتيجة لذلك أصبحت المساعدات الدولية ضرورة محورية في تمويل خطط التنمية الحكومية، التي أضحت مرهونة أو مشروطة بالدعم الدولي الخارجي. هذا الواقع ساهم في خلق فراغ تنموي غالبًا ما تسده المنظمات الدولية التي تفرض نفسها بديلًا مؤقتًا للأدوار التنموية للدولة، وليس شريكًا استراتيجيًا دائمًا، وقد وثّقت الدراسة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لعام 2022م هذه الظواهر، مشيرة إلى أن اليمن يشهد ضعفًا كبيرًا في أداء مؤسسات الدولة الاقتصادية والإدارية، وتزايد الاعتماد على التمويل الخارجي، في ظل هشاشة متفاقمة للخدمات الأساسية، يقابله اتساع أدوار المنظمات الدولية في تلبية متطلبات السكان الأساسية[43].

التحليل القانوني والمؤسسي

فالأطر القانونية تواجه تحديات، منها:

قانون الجمعيات والمنظمات: يتيح تسجيل المنظمات، لكنه لا يضع معايير شفافة للرقابة على التمويل أو تقييم المشاريع.

قرارات المجلس الأعلى للشؤون الإنسانية: تنص على إنشاء لجنة عليا للتنسيق، لكن التطبيق ضعيف لغياب قاعدة بيانات موحدة للمشاريع، وعدم وجود نظام عقوبات فعّال.

التحديات الرقابية

فهناك ضعف القدرات المؤسسية في وزارة التخطيط - قبل إلغائها - وأجهزة الرقابة المالية، كما

يوجد تضارب في المرجعيات بين السلطات المحلية والمنظمات الدولية. أضف إلى ذلك غياب إلزام المنظمات بنشر تقارير مالية مفصلة.

ويمكن أن تكون هناك توصيات بهذا الشأن، مثل:

- إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة لجميع التدخلات.
- تعديل قانون الجمعيات ليشمل آليات رقابة لاحقة.
- إلزام المنظمات الدولية بعقود واضحة مع الحكومة والرقابة الميدانية.

جدول الأطر القانونية المنظمة لعمل المنظمات الدولية في اليمن

الإطار القانوني	الهدف	نقاط القوة	نقاط الضعف
قانون الجمعيات والمنظمات (2001م)	تنظيم عمل المنظمات	يوفر إطار تسجيل وترخيص	ضعف التطبيق والرقابة الفعلية
قرارات مجلس الشؤون الإنسانية (2021م)	تنسيق مشاريع التنمية	وجود لجنة عليا للتنسيق	غياب قاعدة بيانات موحدة للمشاريع

2 - تحليل طبيعة تدخلات المنظمات الدولية (2015 - 2025م)

أ. المجالات الأساسية للتدخل[44]

وفقًا لتقارير الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة، تركز تدخل المنظمات الدولية في اليمن في مجالات عدة:

المجال	أمثلة على البرامج
الأمن الغذائي	برامج الأغذية العالمية (WFP)، توزيع القسائم الغذائية
الصحة العامة	دعم حملات التحصين، مكافحة الكوليرا، دعم المستشفيات
التعليم	دعم المدارس المجتمعية، تدريب المعلمين، توفير الحقيبة المدرسية
سبل العيش	دعم مشاريع صغيرة، برامج نقد مقابل العمل، التمكين المجتمعي
تمكين المرأة	برامج النوع الاجتماعي، التمكين الاقتصادي، الحماية من العنف

ب. نمط التدخل[45]

كان نمط التدخل هنا قصير الأجل في الغالب (إغاثيًا أكثر من تنموي) ، ومشروطًا بالأمن الجغرافي والسياسي؛ إذ يتركز غالبًا في مناطق دون أخرى، ويعاني من ضعف التنسيق المؤسسي مع السلطات المحلية، مما يخلق تداخلاً أو ازدواجية في التنفيذ، مما سمح للمنظمات بالتلاعب وتسييس العملية التنموية.

3 - تحليل الأثر الاجتماعي والتنموي

من منظور علم الاجتماع التنموي يمكن تلخيص أهم ملامح الأثر كلآتي:

أ. الإيجابيات: توفير حد أدنى من الاستقرار المعيشي في مناطق الأزمات، واستيعاب آلاف الشباب في برامج التوظيف المؤقت، وإحياء بعض البُنى المجتمعية المهملة؛ فقد أسهمت تدخلات المنظمات الدولية في توفير قدر من الحماية الاجتماعية والدعم الغذائي والصحي، كما ساعدت برامج النقد مقابل العمل في استيعاب بعض فئات الشباب ضمن أعمال مؤقتة، وإعادة إحياء مؤسسات المجتمع المحلي مثل المجالس القروية والتعاونيات.

ب. الإشكالات البنيوية: الاعتمادية الكبيرة على المنظمات وتوليد نمط من الاعتماد البنيوي على المساعدات، ما يُضعف المبادرة المحلية، والاستبعاد عن طريق اقتصار بعض التدخلات على مناطق دون أخرى لأسباب أمنية أو سياسية، والتشظي المؤسسي، مما سمح بالتلاعب ودخول عدد كبير من المنظمات، دون تنسيق، أضعفت تكامل السياسات العامة، وسبّبت تسييس العمل الإنساني، وسمحت بانتقائية الدعم وفق أجندات مانحين أو مواقف سياسية، فعلى رغم أهمية المساعدات الخارجية، إلا أن الاعتماد المتزايد عليها يعمّق من حالة الاعتمادية البنيوية للمجتمعات اليمنية، ويؤدي إلى ضعف المبادرات المحلية، كما أن غياب التنسيق الفعّال بين المنظمات أدى إلى تشتت الجهود، وتدخل بعضها في مناطق دون أخرى وفق اعتبارات سياسية وأمنية، ما أضعف تكامل السياسات العامة وخلق اختلالات في توزيع المشاريع[46].

4 - الديناميات الاجتماعية الناتجة عن التدخل الدولي

أسهمت المساعدات الدولية في بروز طبقة نخبوية محلية تعتمد دخلها الأساسي على مشاريع المنح والمساعدات، بدلًا من الاقتصاد المنتج. يُلاحَظ أن وسطاء المشاريع غالبًا ما يكونون من الوجهاء المحليين أو شيوخ القبائل، يسيطرون على تدفق الموارد ويوجهونها ضمن علاقات زبائنية، ما يعزز البُنى الهرمية القائمة ويعرقل التغيير الاجتماعي الحقيقي، كما أن الاعتماد على التمويل الخارجي أضعف استدامة المبادرات المدنية، وحولها من أفعال اجتماعية عضوية إلى أنشطة قصيرة الأجل ممولة من الخارج[47].

5 - ملاحظات نقدية على الأداء الأممي

كان من أهم الملاحظات النقدية على الأداء الأممي غياب التقييم المستقل لمخرجات البرامج، وغلبة المنظور (الإجرائي - الإغاثي) على المشاريع دون تحليل جذور الفقر واللامساواة، وقلة الاستثمار في بناء القدرات الوطنية المستدامة؛ من أجل الاستيلاء على المرتبات والامتيازات لموظفي الأمم المتحدة، وتضخم الهياكل الإدارية للمنظمات مقارنة بحجم المخرجات، فكانت الموازنة 60% مرتبات أممية و40% للمجتمعات. إن الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية في اليمن لا يمكن إنكاره من حيث الأثر المباشر، لكن عند فحصه بعمق من منظور سوسيولوجي تنموي يتبيّن أنه غالبًا ما يُعيد إنتاج نفس البنية المختلة التي يسعى تجاوزها، بل ويعزز أنماطًا

من التبعية المؤسسية واللامساواة الاجتماعية، وهذا ما يستدعي إعادة التفكير في نمط الشراكة بين الدولة والمنظمات الدولية عن طريق بناء أجندة تنموية وطنية تدمج الفاعلين المحليين وتعيد الاعتبار للتنمية بوصفها مشروعًا تحرريًا لا عملية إحلال خارجي مؤقت، فالتحليل السوسيولوجي التنموي يكشف أن دور المنظمات الدولية في اليمن هو مفارقة لافتة، فبينما تقدم هذه المنظمات خدمات ملموسة تخفف من وقع الأزمة، إلا أن بنيتها وآلياتها وأجنداتها تُعيد إنتاج التبعية وتُضعف مسارات التنمية المستقلة؛ لذلك فإن الطريق نحو تنمية يمنية حقيقية يمر عبر نزع مركزية التنمية الدولية وبناء نموذج قائم على التمكين الاجتماعي والسيادة المحلية والمرجعية الأخلاقية[48].

6-5. ملخص نقدي لمشاريع التنمية في اليمن UNDP - GIZ - WFP

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)[49]

أبرز المشاريع:

أ. برنامج دعم سُبُل العيش (Livelihood Support Program).

ب. الاستجابة لتعافي الحكم المحلي.

ج. التمكين الاقتصادي للشباب والنساء.

التقييم النقدي:

البُعد	التحليل
الإيجابيات	دعم المهارات المهنية لنحو 100 ألف مستفيد، تقديم برامج دعم نقدي مقابل العمل في المدن المتضررة، محاولات لتعزيز الحكم المحلي في 13 محافظة.
السلبيات	افتقار المشاريع لخطط استدامة، تنفيذ ميداني منفصل عن مؤسسات الدولة الرسمية، ضعف المأسسة، اعتماد مفرط على المنظمات المحلية المنفذة دون رقابة فعّالة.

تفتقر المشاريع للربط بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وتُعيد أحيانًا إنتاج الفجوة بين الريف والحضر، وتُقصي المجتمعات من صياغة الأولويات.

2: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)[50]

أبرز المشاريع:

أ. تحسين نظم المياه والصرف الصحي.

ب. دعم قطاع التعليم والتدريب المهني.

ج. برامج الحوكمة المحلية ومساءلة البلديات.

التقييم النقدي:

البُعد	التحليل
الإيجابيات	تبنّي نهج تشاركي عن طريق المجتمعات المستفيدة، مشاريع نوعية في مجالات نادرة (المياه، الصرف الصحي)، إسهام في بناء قدرات السلطات المحلية.
السلبيات	تركيز مفرط على المناطق الحضرية، ضعف التنسيق مع الرؤية الوطنية التنموية، عدم تكافؤ توزيع المشاريع بين المحافظات.

على رغم جودة مشاريع GIZ، إلا أنها تعمل بنموذج الأرخبيل المنفصل، أي جزر تنموية منعزلة عن السياسات الوطنية أو التمكين طويل المدى.

3: برنامج الغذاء العالمي (WFP) [51]

أبرز التدخلات:

أ. المساعدات الغذائية الطارئة لأكثر من 13 مليون شخص.

ب. مشاريع التغذية المدرسية ودعم المرأة الحامل والمرضع.

ج. برنامج النقد مقابل الغذاء أو العمل.

التقييم النقدي:

البُعد	التحليل
الإيجابيات	استجابة إنسانية واسعة قللت من المجاعة، استخدام نظم رقمية لتحديد المستفيدين.
السلبيات	شكاوى من التوزيع غير العادل والفساد المحلي، اعتماد شبه كامل على المساعدات دون خلق بدائل إنتاجية، ضعف تكامل البرامج مع التنمية الزراعية المحلية.

نقد اجتماعي: يكرس WFP منطق الغذاء بدل الإنتاج، ما يضعف السيادة الغذائية ويبقي المجتمعات في حالة انتظار.

جدول حجم التدخلات الدولية في اليمن (2015 - 2024م)

المنظمة	حجم التمويل (مليون $)	عدد المستفيدين (مليون)	نسبة المشاريع الإغاثية	نسبة المشاريع التنموية
UNDP	850	3.2	%60	%40
WFP	4,000	13	%85	%15
GIZ	300	0.7	%30	%70

تقديرات الباحث اعتمادًا على تقارير (UNDP، WFP، GIZ) للأعوام 2020–2024م، وعلى التقرير السنوي لـ UNCT لعام 2021م

جدول تقييم استدامة المشاريع الدولية[52]

المنظمة	نوع المشروع	نسبة الاستدامة بعد انتهاء التمويل	ملاحظات
UNDP	دعم سبل العيش	%35	غياب الربط بالمؤسسات الوطنية
WFP	نقد مقابل الغذاء	%20	طابع إغاثي لا إنتاجي
GIZ	مياه وصرف صحي	%70	تسليم الإدارة للمجتمع المحلي

حالات ميدانية لاستدامة المشاريع الدولية في اليمن

تظهر التجارب أن إشراك المجتمع المحلي في إدارة المشاريع عنصر حاسم لاستدامتها، كما يتضح في حالات ميدانية متباينة النتائج في اليمن.

حالة نجاح: مشروع تحسين شبكات المياه في محافظة لحج (GIZ)[53]

نفّذت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) مشروع إعادة تأهيل شبكة مياه تخدم 12 قرية بمحافظة لحج. استفاد من المشروع أكثر من 25 ألف شخص، وانخفضت الأمراض المنقولة بالمياه بنسبة 40% خلال عام واحد، ويرجع نجاح هذا المشروع إلى إشراك المجتمعات المحلية في الإدارة، وتسليم إدارة الشبكة لمجلس محلي منتخب، وتدريب الكوادر المحلية.

حالة فشل: برنامج النقد مقابل العمل (WFP) في الحديدة[54]

نفّذ برنامج الأغذية العالمي (WFP) برنامج النقد مقابل العمل في محافظة الحديدة، موفرًا فرص عمل مؤقتة لـ 5,000 عامل في مشاريع نظافة عامة لمدة ستة أشهر فقط، إلا أن النشاط توقف كليًا بعد انتهاء التمويل ولم يُخلّف أثرًا مستدامًا. ويعزى الفشل إلى غياب خطة للاستدامة، وعدم ربط المستفيدين بفرص عمل دائمة، وضعف إشراك السلطات المحلية في التنفيذ.

6. نماذج دول ما بعد النزاع

تُعدّ التجارب المقارنة أداة علمية مهمة في تقييم السياسات التنموية وفهم الشروط التي تؤدي إلى نجاح أو فشل تدخلات المنظمات الدولية، وعن طريق تحليل نماذج من دول شهدت صراعات داخلية أو انهيارًا في مؤسساتها ثم استعادت مسارها التنموي، يمكن استخلاص دروس قابلة للتكييف مع الحالة اليمنية، في هذا المحور سيكون التركيز على ثلاث تجارب: رواندا، بنغلاديش، وكولومبيا، بوصفها نماذج لبلدان استثمرت التدخل الدولي لصالح تنمية متوازنة، وفي سياق النقاش حول دور المنظمات الدولية في التنمية، تبرز تساؤلات جوهرية تتعلق بقدرة الدول الخارجة من النزاع على الاستفادة من الدعم الدولي دون الوقوع في شرك التبعية، ومدى إمكانية تحويل المعونات إلى مشروع سيادي تحويلي يتجاوز الاستجابة الطارئة، وللإجابة عن هذه التساؤلات يستعرض هذا المبحث ثلاث تجارب بارزة شاركت في تحويل الأزمات إلى فرص تنموية عبر إدارة ذكية للمساعدات الدولية والاستثمار فيها بوصفها موارد للتمكين الوطني.

6-1. (رواندا) من الإبادة إلى الدولة التنموية

شَهِدَت رواندا إبادة جماعية عام 1994م قُتل فيها أكثر من 800 ألف شخص، وتفككت مؤسسات الدولة بالكامل، ومع ذلك استطاعت خلال 15 عامًا أن تصبح من أسرع الاقتصادات نموًا في إفريقيا.

وكانت آلية التحول عبارة عن قيادة سياسية مركزية **(بول كاغامي)** اتخذت قرارًا حاسمًا بربط الدعم الدولي بأولويات وطنية لا أممية، وخطة «رؤية رواندا 2020م» التي كانت الإطار الحاكم لكل تدخل خارجي، ورفض المساعدات المشروطة التي تخالف السيادة أو تتجاوز الحكومة، وإعادة هيكلة المجتمع وفق قيم المصالحة عبر محاكم «گاجاچا» الشعبية، وقد ركزت رواندا على بناء رأس المال البشري وتعزيز التكنولوجيا والخدمات الصحية[55].

النتائج:

نمو اقتصادي يتجاوز 7% سنويًا، نسبة الفقر انخفضت من 77% 1994م إلى 38% 2020م، وتحسُّن ترتيبها في مؤشر مكافحة الفساد والشفافية[56].

الدروس المستفادة لليمن:

السيادة أولًا، فلا يمكن للتنمية أن تزدهر دون إطار وطني قوي يضبط العلاقة مع المانحين، وقيم العدالة الانتقالية شرط للاستقرار، كما أن التنمية لا تنفصل عن المصالحة المجتمعية، وخاصة بعد الظلم الذي حدث في حروب صعدة الست، وحرب الجنوب 1994م، وغيرها من الحروب في ظل الأنظمة السابقة، والقيام بالتنسيق المؤسسي الفعّال القادر على توجيه الموارد الدولية لتحقيق أهداف وطنية أمر حاسم؛ فلا تنجح برامج التنمية دون إطار قيادي محلي يفرض تكاملًا بين الخارجي والداخلي. فالاعتماد على المجتمع المحلي في تنفيذ المشاريع يعزز الثقة والاستدامة[57].

2-6. (بنغلاديش) من بلد منكوب إلى قوة تصدير

تعاني بنغلاديش من كثافة سكانية عالية، ومعدلات فقر مرتفعة، وكوارث طبيعية متكررة، وقد خرجت بنغلاديش من حرب أهلية واستقلال صعب عام 1971م، وواجهت مجاعات وفقرًا مدقعًا، وكان يُنظر إليها بوصفها الدولة الفاشلة القادمة.

وكانت آليات التحول عبارة عن تمكين المرأة عن طريق التمويل الأصغر بقيادة منظمات أهلية مثل BRAC وGrameen Bank، وبرامج التعليم المجتمعي للنساء، ودمج المنظمات الدولية في إطار محلي. لم تُسند المشاريع إلى الأجانب بل نُفذت عن طريق المجتمع، مع التركيز على القطاع الزراعي والتقني لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وأصبحت بنغلاديش دولة ميسِّرة لا متدخلة؛ فالحكومة وضعت الإطار التنظيمي، وسهلت عمل المجتمع المدني ولم تكن تتدخل في كل شيء.

تعاونت الحكومة البنغلاديشية مع المنظمات الدولية ضمن خطة تنمية تقودها القواعد الشعبية، وأُنشئت قاعدة بيانات وطنية للفقر ما سهل توجيه المساعدات بدقة[58].

النتائج:

انخفضت نسبة الفقر من 60% إلى أقل من 24% خلال 20 عامًا، وأصبحت ثاني أكبر مصدر للملابس عالميًا بعد الصين، وتحسّنت مؤشرات الصحة والتعليم على الرغم من قلة الموارد[59].

الدروس المستفادة لليمن:

التركيز على رأس المال الاجتماعي المحلي أهم من ضخ الأموال فقط، فاعلية المنظمات ترتبط بقدرتها على التكيف مع البنية الثقافية للمجتمع. فلا تنمية دون استدامة مؤسسية وحوكمتها بحيث تكون مؤسسات محلية وفي نفس الوقت نزيهة[60].

3-6. (كولومبيا) التنمية رافعة للسلام

شَهِدت كولومبيا نزاعًا مسلحًا استمر أكثر من 50 عامًا بين الحكومة وقوات «فارك» الثورية، وانتهى باتفاق سلام في 2016م فتح الباب لتدخل دولي تنموي واسع.

وكانت آليات التحول عبارة عن دمج التنمية ضمن اتفاقيات السلام؛ فالتنمية لم تكن منفصلة عن المسار السياسي، فقد أُنشِء برامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين بدعم أممي، ركزت المنظمات الدولية على العدالة الانتقالية والتنمية الريفية، ومن ثم جرى اعتماد مقاربة «السلام عبر التنمية» وربط التنمية بالمصالحة المجتمعية، وكان التمويل الدولي مشروطًا بالمشاركة المجتمعية؛ فلا يُصرف الدعم إلا بتنفيذ مشاريع بمشاركة محلية فعلية حقيقية، وبدون مركزية، فالسلطات الحكومية تمنح السلطات المحلية مسؤوليات وموارد للقيام بدورها[61].

النتائج:

خمسمائة ألف شخص عادوا للحياة المدنية، تحسُّن مؤشر التنمية البشرية في المناطق الريفية لأول مرة، مما قلّل الفجوة بين المركز (عواصم المحافظات) والأطراف (القرى البعيدة)[62].

الدروس المستفادة لليمن:

- السلام بدون تنمية هشّ، والتنمية بدون سلام لا معنى لها؛ فالتنمية ليست اقتصادية فقط، بل تتطلب بُعدًا تصالحيًا ومجتمعيًا، وخيار اللامركزية هو خيار إستراتيجي في بلد مثل اليمن بطبيعة جغرافية وقبلية المركَّبة، فإشراك المتأثرين بالنزاع في تصميم المشاريع يزيد من فعاليتها، ووجود قضاء نزيه يوازي أهمية التمويل التنموي[63].
- تشير هذه التجارب إلى أن فاعلية المنظمات الدولية لا ترتبط فقط بقدراتها المالية أو التقنية، بل ترتبط بشكل مباشر بـ:
  - الإرادة السياسية الوطنية.
  - انخراط المجتمعات المحلية في التخطيط والتنفيذ.
  - وجود بنية مؤسسية تتبنّى الشفافية والمساءلة.

وبمقارنتها بالحالة اليمنية يمكن القول إن هناك فرصًا حقيقية للاستفادة من هذه النماذج، شريطة تجاوز منطق الإغاثة المؤقتة والانتقال نحو تنمية شاملة متكاملة تقودها رؤية وطنية واضحة، لاسيما في ظل الرغبة السياسية للإصلاح[64].

الدولة	السمة المميزة	ما يمكن الاستفادة منه في اليمن
رواندا	فرض السيادة على التمويل	فرض إطار وطني للتنمية، يضبط تدخلات المانحين
بنغلاديش	تمكين المجتمع المحلي	دعم المجالس المحلية، والمبادرات المجتمعية المحلية
كولومبيا	الدمج بين السلام والتنمية	استخدام التنمية كوسيلة لتعزيز المصالحة الوطنية

- يجب أن تُبنى الشراكة مع المنظمات الدولية ضمن رؤية يمنية متكاملة تستفيد من الدعم دون أن تنصاع له، وتُعزّز رأس المال الاجتماعي المحلي، مع ربط التنمية بالرؤية الإيمانية التي يتمتع بها الشعب اليمني.

النتائج العامة

أسفرت هذه الدراسة التحليلية المعمّقة حول الدور التنموي للمنظمات الدولية في اليمن عن جملة من النتائج المحورية التي تسهم في إثراء النقاش العلمي والسياسي حول الفاعلين الدوليين في البيئات الهشّة، ويمكن تلخيص أبرز هذه النتائج في النقاط الآتية:

1. **تحوّل نوعي في وظائف المنظمات الدولية:** أظهرت الدراسة أن المنظمات الدولية لم تعد تقتصر على العمل الإغاثي أو الإنساني كما كان مألوفًا في المراحل الأولى من نشأتها، بل باتت فاعلًا رئيسًا في تصميم السياسات التنموية وتنفيذها، لا سيما في الدول التي تعاني من هشاشة مؤسسية وصراعات داخلية، وقد عكست الحالة اليمنية هذا التحول بوضوح؛ إذ مثّلت المنظمات الدولية طرفًا محوريًا في إعادة تشكيل المشهد التنموي في ظل انكفاء الدولة وضعف بنيتها التنظيمية والتمويلية.
2. **غياب الرؤية الوطنية الموحدة:** تبيّن من تحليل الوثائق والمشاريع أن معظم التدخلات التنموية الدولية في اليمن تفتقر إلى إطار وطني ناظم وشامل، ما يؤدي إلى تشتت الجهود وتكرار المشاريع، فضلًا عن تضارب الأولويات بين الجهات المانحة والجهات المحلية، وهذا الانفصال بين المانح والمنفذ أضعف جدوى التدخلات وأسهم في تقويض استدامتها.
3. **إعادة إنتاج التبعية التنموية:** كشفت الدراسة أن منطق التبعية لا يزال يحكم العلاقة بين اليمن والمنظمات الدولية؛ إذ ترتبط المساعدات بشروط إدارية أو سياسية، يجري تنفيذ المشاريع بمعزل عن البُنى المؤسسية الوطنية، وهو ما يجعل التنمية الدولية أداة ضغط أكثر من أنها شراكة حقيقية.
4. **قصور في التوطين المجتمعي للمشاريع:** أظهرت النتائج أن كثيرًا من التدخلات لا تنبع من احتياجات المجتمعات المحلية، بل تُفرض من الخارج وفق تصورات جاهزة ومعدة مسبقًا. هذا الوضع يعكس هيمنة رمزية للمانحين الذين يعيدون تعريف أولويات المجتمعات في تجاهل لبنيتها الثقافية والاجتماعية.
5. **محدودية الأثر المستدام:** على رغم الجهود المبذولة، فإن أغلب المشاريع التي تم تنفيذها تفتقر إلى خطط استدامة واضحة، وقد لوحظ أن أثر هذه المشاريع غالبًا ما ينتهي بانتهاء التمويل الخارجي، ما يضع علامة استفهام حول جدوى هذه المشاريع في بناء تنمية مستقلة مستدامة.
6. **عدم تكافؤ التوزيع الجغرافي للمشاريع:** رصدت الدراسة تباينًا ملحوظًا في توزيع المشاريع التنموية على مستوى الجغرافيا اليمنية؛ إذ تتركز التدخلات في مناطق معينة بناءً على اعتبارات سياسية أو أمنية، مما يخلق فجوات داخلية ويغذي الانقسام الاجتماعي والجغرافي.

7. **ضعف البنية الرقابية والمؤسسية:** أظهرت نتائج البحث أن ضعف الرقابة الحكومية وانعدام الشفافية في عقود الشراكة، وانعدام وجود قاعدة بيانات موحدة، أسهم في إضعاف القدرة على متابعة وتقييم فاعلية المشاريع الدولية، وأتاح للعديد من المنظمات العمل بعيدًا عن أعين الرقابة والمساءلة.
8. **تجاهل المرجعيات القيمية المحلية:** غالبًا ما يجري تنفيذ المشاريع وفق نماذج معيارية غربية لا تراعي البُعد القيمي والثقافي والديني للمجتمع اليمني. وأكدت الدراسة أن استبعاد الرؤية القرآنية لمفهوم التنمية يجعل هذه المشاريع غير منسجمة مع وجدان المجتمع وهويته.

الخاتمة العامة للدراسة

في ختام هذه الدراسة يُمكن التأكيد أن المنظمات الدولية قد أدت دورًا متعاظمًا في المشهد التنموي اليمني، سواء من حيث حجم التمويل أم عدد المشاريع المنفذة أو اتساع نطاق عملها، إلا أن هذا الحضور، ورغم ضرورته في ظل الانهيار المؤسسي الذي خلفته الحرب، لم يخلُ من الإشكالات والتحديات البنيوية التي تحول دون تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة.

لقد أظهر التحليل أن الدور الدولي في كثير من حالاته كان مفعمًا بسوء نية، ومثقلًا بالمشروطيات، وغالبًا ما تصادم مع السياق المحلي، سواء من حيث المرجعية الفكرية أم آليات التنفيذ. إن استمرار هذا النمط من التدخلات يعيد إنتاج نفس المشكلات التي يدّعي معالجتها، بل قد يعمّق من اعتماد الدولة على الخارج ويقوّض فرص تشكيل مشروع تنموي مستقل.

كما أن افتقار هذه المشاريع إلى البُعد السيادي، وضعف التنسيق المؤسسي، وتهميش المجتمعات المحلية، كلها مؤشرات على قصور في فهم أعمق لمعنى التنمية في السياق اليمني، وبهذا يصبح من الضروري إعادة تعريف التنمية لا بوصفها تدخلًا خارجيًا، بل بوصفها وظيفة استخلافية تستند إلى قيم العدالة والتمكين والمشاركة.

لقد طرحت هذه الدراسة رؤية متكاملة لإعادة صياغة العلاقة بين الداخل والخارج، تقوم على أن الشراكة التنموية الحقيقية لا تقوم على الإملاء، بل على التعاون الذي يحترم خصوصية المجتمعات ويعزّز من قدراتها الذاتية، فبدون سيادة معرفية وقيمية على المشروع التنموي، سيظل أي تدخل خارجي - حتى لو كانت نواياه حسنة - قاصرًا عن إحداث التغيير البنيوي المنشود.

النموذج المعرفي للدراسة

استند هذا البحث إلى نموذج معرفي تركيبي تكاملي يجمع بين:

1. المنظور السوسيولوجي النقدي: اعتمدت الدراسة على نظريات التبعية والبنائية والشراكة لتحليل أدوار المنظمات الدولية في اليمن ضمن السياق البنيوي والاجتماعي، وكشفت كيف أن هذه الأدوار لا تُفهم بمعزل عن العلاقات السياسية والاقتصادية التي تحكم بنية النظام الدولي.

2. المرجعية القرآنية الحضارية: جاءت هذه الدراسة بديلاً معرفيًا قيمياً للنموذج التنموي الغربي، يعتمد على مفهوم الاستخلاف والكرامة الإنسانية والتمكين الذاتي، وقد جرى دمج هذه الرؤية في تحليل السياسات وتقديم تصور جديد للتنمية بوصفه فعلًا حضاريًا لا مشروعًا تقنيًا.

3. المنهج المقارن التحليلي: جرى توظيف تجارب دولية مثل رواندا وبنغلاديش وكولومبيا، لا كأمثلة نموذجية فقط، بل كدروس تطبيقية تستفيد منها الحالة اليمنية، مع التأكيد على التكييف السياقي بدلًا من الاستنساخ الميكانيكي.

4. التداخل المنهجي (منهجيات متعددة): استخدمت الدراسة أدوات من المناهج الوصفية والتحليلية والمقارنة والنقدية، مما أتاح لها الإحاطة بالظاهرة من زوايا متعددة، وربط النظرية بالممارسة، والبُعد المحلي بالعالمي.

التوصيات البحثية

استنادًا إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتحليل نقدي شامل، فإنها توصي بما يلي:

1. وضع استراتيجية تنموية وطنية شاملة تقوم على دمج الجهود المحلية والدولية ضمن إطار مؤسسي وطني يضمن التنسيق والاستمرارية ويحفظ السيادة على القرار التنموي.
2. مأسسة العلاقة مع المنظمات الدولية عن طريق توقيع اتفاقيات شراكة ملزمة تتضمن خطط تنفيذ واضحة وآليات تقييم ومتابعة دورية، وربط التمويل بالتنمية المستدامة لا بالمساعدات المؤقتة.
3. إعادة بناء البنية الرقابية عبر تحديث التشريعات وتفعيل الأجهزة الرقابية، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة تشمل كافة المشاريع الدولية.
4. تفعيل الشراكة مع المجتمع المحلي عن طريق إشراك المجالس المحلية والمنظمات القاعدية والمجتمع المدني في تخطيط وتنفيذ وتقييم المشاريع.
5. توطين التنمية وفق المرجعية الإسلامية، ينبغي اعتماد الرؤية القرآنية للتنمية بوصفها وظيفة استخلافية، مع التركيز على القيم القرآنية كالعدالة والتمكين والتكافل في صياغة المشاريع.
6. تحويل التمويل من إغاثة إلى تنمية إنتاجية، ووضع حد للمساعدات قصيرة الأمد التي تولد الاعتمادية، والبدء في مشاريع إنتاجية تخلق وظائف مستدامة وتدعم الاقتصاد المحلي.
7. احترام الخصوصية الثقافية والمجتمعية، وتصميم البرامج والمشاريع بعد دراسة معمقة للمجتمعات المحلية اليمنية وبالتشاور مع الفاعلين المحليين.
8. ضمان الشفافية والتقييم الخارجي، عن طريق إجراء تقييمات مستقلة لمشاريع التنمية ونشر نتائجها للرأي العام المحلي بما يعزز من الثقة والمساءلة.
9. تشجيع الدراسات النقدية في مجال التنمية الدولية، وإعادة النظر في المفاهيم السائدة عن طريق أطر معرفية من داخل المجتمعات العربية والإسلامية.
10. إطلاق منصات وطنية لتوثيق أثر المشاريع الدولية، توفر بيانات مفتوحة للباحثين وصناع القرار حول كفاءة فاعلية التدخلات الخارجية.
11. التركيز على دراسات ما بعد النزاع، وإجراء دراسات مقارنة مع تجارب دولية مثل رواندا وكولومبيا من زاوية نقدية لا تكرارية.

بهذه النتائج والرؤية والتوصيات، يكون البحث قد قدّم إسهامًا معرفيًا وتطبيقيًا في مجال التنمية الدولية في الجمهورية اليمنية، وفتح آفاقًا جديدة لفهم العلاقة المعقدة بين الخارج والداخل، بين التمويل والسيادة، وبين المعونة والتمكين، وما لم يُعَدْ تعريف التنمية من داخل المجتمعات المحلية، فإن كل مشاريع الخارج ستبقى، في أحسن الأحوال، حلولًا إسعافية لا مشاريع تحرر حضاري.

المراجع

(1) نوري فضيل أمبارك رشوان، وعبد الهادي رمضان محمد، دور المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي وتنظيم المعاملات التجارية والاستثمارية الدولية، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية 11، عدد 2 (2024م)، ص 12.

(2) International Labour Organization (ILO). Decent Work and the Social and Solidarity Economy: Building a Common Understanding. Geneva: ILO, 2023, p 8.

(3) مراد غالب حسين ناجي، دور المنظمات الدولية والمحلية في التنمية: دراسة ميدانية لدور المنظمات في اليمن - المعوقات وسبل التطوير، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 7، العدد 37 (2020م)، ص 33.

(4) أحمد صالح محمد بلال، المساهمة التنموية لمنظمة العون المباشر ضمن أنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية بإحدى دول الغرب الإفريقي: دراسة تحليلية خلال الفترة 2014–2024م، أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2024م، ص 25.

(5) نفس المرجع السابق، ص 29.

(6) UNDP. HDP Nexus Reflections: Humanitarian-Development-Peace Nexus Approaches in Conflict and Disaster Settings. United Nations Development Programme, 2021, p. 2.

(7) نوري رشوان، مرجع سابق، ص 10.

(8) International Labour Organization (ILO), Ibid p 6.

(9) مراد غالب حسين ناجي، مرجع سابق، ص 20.

(10) الزهراني، عبد العزيز بن سعد، دور المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بما يتوافق مع الرؤية الوطنية 2030م، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية، 2020م، ص 27.

(11) Frank, A. G, (1966), The Development of Underdevelopment Monthly Review Press, p 22.

(12) Krasner, S.D, (1983). Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables. International Organization, 36(2), p 497.

(13) Barnett, M & Finnemore, M (2004), Rules for the World: International Organizations in Global Politics, Cornell University Press, p 22.

(14) Fowler, A, (1998), Authentic NGDO Partnerships in the New Policy Agenda. Development and Change, 29(1), p 139.

(15) Barakat, S & Milton, S (2021), Localisation across the Humanitarian-Development-Peace Nexus, Journal of Peacebuilding & Development. https://doi.org/10.1177/15423166211041791

(16) Al-Awlaqi, S, et al (2020), Yemen's Triple Nexus: A Case Study of the Humanitarian, Development and Peace Interventions, ODI Working Paper. https://odi.org/en/publications/yemens-triple-nexus

(17) Maxwell, D & Majid, N, (2016), Famine in Somalia: Competing Imperatives, Collective Failures, 2011–12, Oxford University Press.

(18) Pavanello, S. Darcy, J. Haver, K. & Harmer, A. (2019), Development Actors and the Nexus: Lessons from Crises in Bangladesh, Cameroon and Somalia, HPG Report, ODI. https://odi.org/en/publications/development-actors-and-the-nexus-lessons-from-crises

(19) Mallett, R., Hagen-Zanker, J., Slater, R., & Duvendack, M. (2015), The Effects of Cash Transfers on Community Dynamics in Fragile States, ODI Report. https://odi.org/en/publications/the-effects-of-cash-transfers-on-community-dynamics

(20) مراد غالب حسين ناجي، مرجع سابق، ص 21 – 24.

(21) Weiss, T. G., & Daws, S. (Eds.). (2007). The Oxford Handbook on the United Nations. Oxford University Press, p 28 - 33.

(22) International Labour Organization (ILO), Ibid, p 12.

(23) Stiglitz, J. E. (2002), Globalization and Its Discontents, W.W. Norton & Company, p 37 – 55.

(24) UNDP, (2003), Human Development Report 2003: Millennium Development Goals: A Compact among Nations to End Human Poverty, New York: Oxford University Press, p 5 - 18.

(25) United Nations, (2015), Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, A/RES/70/1, p 1 - 15.

(26) Amin, Samir. (1989), Eurocentrism. Zed Books, p 104.

(27) Stiglitz,J.(2002),Globalization and Its Discontents,W.W.Norton & Company,p39.

(28) Escobar, A. (1995), Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World, Princeton University Press, p 44.

(29) Duffield, M. (2001), Global Governance and the New Wars: The Merging of Development and Security, Zed Books, p 15.

(30) ثناء نجاتي عياش، بلاغة التمكين في القرآن الكريم، مجلة الدراسات القرآنية، جامعة لندن، المجلد 15، العدد 2 (2013م) ، ص 33.

(31) إسماعيل الحسني، مفهوم الإصلاح في القرآن الكريم: دراسة في أسبابه ومظاهره، بيروت: مركز نماء للدراسات والبحوث، 2017م، ص 72.

(32) أماني محمد بن محمد قليوبي، التمكين الاجتماعي للمرأة السعودية من منظور التربية الإسلامية، مجلة كلية التربية – جامعة أسيوط، 2023م، ص 49.

(33) نوال بن عمارة، وعبد الحق بن تفات، الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: تجربة جزائرية في تسيير الأوقاف، منشور إلكتروني، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2013م، ص 13–17.

(34) United Nations Country Team (UNCT), Yemen UNCT Annual Report 2021, New York: United Nations, 2022, p. 6-8.

(35) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تحسين دور الأونكتاد وتعزيز أثره في التنمية، نيويورك: الأمم المتحدة، 2022م، ص 11-12.

(36) مراد غالب حسين ناجي، مرجع سابق، ص 22.

(37) نفس المرجع ، ص 6.

(38) خديجة بوخرص، المنظمات الدولية غير الحكومية: بين الدور التنموي ومعيقات التفعيل، الجزائر: المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد (5)، 2018م، ص 42-44.

(39) أحمد الماوري وآخرون، المؤسسات والتنمية في الدول العربية: التحديات والفرص، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، 2024م، ص 122-123.

(40) جميلة بن لسود، المنظمات الدولية ودورها في مكافحة الإرهاب، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2019م، ص 38-40.

(41) برنامج الأغذية العالمي (WFP)، تقرير اليمن: الأمن الغذائي، روما: برنامج الأغذية العالمي، 2022م، ص 7-8.

(42) صفاء الأعسم، المؤسسات الدولية ودورها في الاقتصاد العالمي، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2018م، ص 137-139.

(43) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية في اليمن 2022م: تعزيز المرونة في بيئة الأزمات، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022م، ص 18–19.

(44) برنامج الأغذية العالمي (WFP)، تقرير اليمن السنوي 2021م، روما: برنامج الأغذية العالمي، 2022م،ص5-10.

(45) محمود محمد علي، دور المنظمات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة ونظام اقتصادي دولي جديد، القاهرة: دار النهضة العربية، 2022م، ص 56-58.

(46) مرجع سابق

(47) Sarah Phillips, Yemen and the Politics of Permanent Crisis, London: Routledge, 2011, p. 145-146.

(48) United Nations Development Programme (UNDP), Yemen Annual Report 2022, Sana'a: UNDP Yemen, 2023, p. 17–18.

(49) United Nations Development Programme (UNDP), Ibid, 18.

(50) GIZ, Case Study: Lahj Water Supply Project, (Berlin: GIZ, 2021), 13.

(51) World Food Programme (WFP), Cash-for-Work Programs in Yemen (Rome: WFP, 2022), 41.

(52) تقديرات الباحث بناء على UNDP، Yemen Annual Report 2022، ص 14.

(53) GIZ, Case Study: Lahj Water Supply Project (Berlin: GIZ, 2021), 12–13.

(54) World Food Programme (WFP), Cash-for-Work Programs in Yemen (Rome: WFP, 2022), 41.

(55) طارق ناصيف، رواندا: من الحرب الأهلية إلى التنمية الشاملة، المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة، 2020، ص44-46.

(56) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تحسين دور الأونكتاد وتعزيز أثره في التنمية» (2021)، 16.

(57) طارق ناصيف، مرجع سابق، ص47-49.

(58) Muhammad Yunus, Banker to the Poor: Micro-lending and the Battle Against World Poverty (New York: PublicAffairs, 1999), 79-114.

(59) The World Bank, Bangladesh: Reducing Poverty and Sharing Prosperity, World Bank, 2020 https://www.worldbank.org/en/country/bangladesh/overview

(60) David Lewis, Bangladesh: Politics, Economy and Civil Society (Cambridge: Cambridge University Press, 2011), 181–208.

(61) Nilsson, Desirée. "Anchoring the Peace: Civil Society Actors in Peace Accords and Durable Peace" International Interactions 38, no. 2 (2012): 243–266.

(62) United Nations Development Programme (UNDP), Sustaining Peace and Development in Colombia: Lessons Learned, New York: UNDP, 2020.

(63) World Bank, Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict. Washington, DC: World Bank, 2018.

(64) Paris, Roland. At War's End: Building Peace After Civil Conflict, Cambridge: Cambridge University Press, 2004, 179–191.

جودة التعليم في التجربة الفنلندية

استراتيجيات ونتائج

Educational Quality in the Finnish Experience

Strategies and Outcomes

أ.م.د/ هناء حسن عبدلله النجار
أستاذ مشارك - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة صنعاء - اليمن

Assoc. Prof. Dr. Hana Hassan Abdallah Al-Naggar
Associate Professor - Faculty of Arts
and Humanities
Sana'a University - Yemen

ملخص

تتضمن الورقة البحثية دراسة النظام التعليمي في فنلندا عن طريق تحليل مفاهيم الجودة وأهميتها في التعليم، وبيان كيفية تطوّر نظريات الجودة ودورها في فهم أُسُس تحسين التعليم، كما تستعرض واقع النظام التعليمي في اليمن في التعليم العام والعالي، مع توضيح أبرز التحديات والصعوبات التي يواجهها، وتقدم الورقة عرضًا شاملًا للتجربة الفنلندية في مختلف مراحل التعليم وتصنيفات مؤسساته، مع إبراز أهم الإصلاحات والجهود التي قامت بها الدولة للارتقاء بمستوى التعليم وتحقيق جودة عالية. وفي الختام، تُقدم جملة من النتائج والتوصيات المستفادة من التجربة الفنلندية؛ بهدف مساعدة صناع القرار في اليمن على تحسين جودة التعليم واتخاذ خطوات تصحيحية تتناسب مع التحديات التي يشهدها الواقع المعاصر.

كلمات مفتاحية: مفهوم جودة التعليم، التعليم في اليمن، النظام التعليمي الفنلندي، الإصلاح التربوي، النتائج والتوصيات.

Abstract

This research paper examines the Finnish educational system by analyzing the concepts of quality and its importance in education, as well as the development of quality theories and their role in understanding the foundations of educational improvement. It also reviews the current state of the educational system in Yemen at both the general and higher education levels, highlighting the key challenges and difficulties it faces. Moreover, the paper presents a comprehensive overview of the Finnish experience across different educational stages and institutional classifications, emphasizing the major reforms and efforts undertaken by the state to enhance the quality of education. In conclusion, it provides a set of findings and recommendations derived from the Finnish experience to help decision-makers in Yemen improve educational quality and take corrective measures that align with the challenges of the contemporary context.

Keywords: Concept of Education Quality, Education in Yemen, The Finnish Educational System, Educational reform, Findings and Recommendations.

مقدمة

يُعدّ التعليم من أهم الركائز التي تقوم عليها الأمم وتطوّر المجتمعات، ولا تزال تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال محطَّ اهتمام الباحثين وصُنّاع القرار، وتُعدّ فنلندا من النماذج الرائدة عالميًا في مجال التعليم؛ إذ حققت إنجازات بارزة انعكست على جودة مخرجاتها التعليمية ومكانتها الدولية. تهدف الورقة البحثية إلى دراسة التجربة الفنلندية في التعليم، واستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن أن تسهم في تحسين جودة التعليم في اليمن، خصوصًا في ظل التحديات التي تواجه النظام التعليمي اليمني.

إشكالية الدراسة

يعاني النظام التعليمي في اليمن من تحديات هيكلية ومؤسسية أثّرت سلبًا في مخرجاته، ومن أبرزها ضعف السياسات التعليمية، وقصور البنية التحتية، ونقص الكوادر المؤهلة، بالإضافة إلى محدودية تطبيق معايير ضمان الجودة. في المقابل، تُقدّم التجربة الفنلندية نموذجًا ناجحًا لنظام تعليمي فعّال وعالي الجودة، مما يطرح تساؤلًا جوهريًا حول إمكانية الاستفادة من هذه التجربة في سياق مختلف كالواقع اليمني، ومدى قابلية تكييف المبادئ والسياسات الفنلندية لتطوير التعليم في اليمن.

وتنبثق الدراسة من السؤال الرئيسي:

كيف يمكن الاستفادة من التجربة الفنلندية في تطوير جودة التعليم في اليمن في ظل التحديات البنيوية والمؤسسية التي يواجهها النظام التعليمي اليمني؟

الأسئلة الفرعية:

1- ما أبرز ملامح النظام التعليمي في فنلندا؟ وما العوامل التي أسهمت في تميزه؟
2- كيف تُطبق مفاهيم ضمان الجودة في النظام التعليمي الفنلندي؟
3- ما أبرز التحديات البنيوية والمؤسسية التي تواجه جودة التعليم في اليمن؟
4- ما الدروس المستفادة من التجربة الفنلندية؟ وكيف يمكن مواءمتها مع الواقع التعليمي في اليمن لتحسين جودة التعليم؟

أهداف الدراسة

1- تحليل المفاهيم والإطار النظري لضمان جودة التعليم وفقًا لنظرية النُظُم التعليمية.
2- استعراض واقع جودة التعليم في القطاعين العام والعالي في اليمن، والتحديات التي تواجهه.
3- عرض النظام التعليمي في التجربة الفنلندية ومكوناته الأساسية.
4- تقديم توصيات علمية مستمدة من التجربة الفنلندية لتحسين جودة التعليم في اليمن.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، عن طريق مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بالنظام التعليمي في فنلندا واليمن، بالإضافة إلى تحليل نماذج ضمان الجودة التعليمية استنادًا إلى نظرية النظم في العملية التعليمية، بهدف تقديم إطار تحليلي يمكن أن يسهم في تطوير النظام التعليمي اليمني.

المحور الأول: ضمان الجودة في التعليم

يستعرض هذا المحور المفاهيم الأساسية لضمان جودة التعليم، بالاعتماد على نظرية النُظُم التعليمية إطارًا يوضح العلاقات المتداخلة بين مكونات النظام التعليمي وعمليات التحسين المستمر.

المحور الثاني: جودة التعليم في اليمن - التحديات والفرص

يناقش هذا المحور الوضع الراهن في اليمن، في القطاعين العام والعالي، مع التركيز على أبرز التحديات التي تُعيق تطوير الجودة، مثل ضعف البنية التحتية ونقص الكوادر المؤهلة، والتمويل المحدود، بالإضافة إلى استكشاف بعض الفرص الممكنة للتحسين.

المحور الثالث: النظام التعليمي في فنلندا

يتضمن هذا المحور عرض واقع التعليم في التجربة فنلندية، وتصنيفات مؤسساته التعليمية، بالإضافة إلى السياسات والاستراتيجيات التي تنتهجها الحكومة الفنلندية في سبيل الارتقاء بجودة التعليم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

المحور الرابع: الدروس المستفادة والتوصيات

يتناول هذا المحور مجموعة من النتائج المستخلصة من التجربة الفنلندية، مع تقديم توصيات محددة يمكن أن تسهم في إصلاح التعليم في اليمن، وتوجيه السياسات التعليمية نحو الجودة والاستدامة.

النتائج والتوصيات

توصّلت الدراسة إلى أن نجاح التجربة الفنلندية في التعليم يعود إلى تبنّيها سياسات تعليمية شاملة تقوم على الجودة، والعدالة، والاستقلالية المهنية للمعلمين، ومن أبرزها:

- تعزيز استقلالية المؤسسات التعليمية مع تطوير كفاءة المعلمين.
- تطبيق أنظمة تقييم شاملة لضمان جودة الأداء التعليمي.
- تبنّي استراتيجية وطنية واضحة لتحسين التعليم والاستفادة من التجارب الدولية الرائدة.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم العملية التعليمية.

الصعوبات التي واجهت إعداد البحث

واجه إعداد هذا البحث عددًا من التحديات في جمع المعلومات وتحليلها، من أبرزها:

- اعتماد غالبية المراجع والتقارير الدولية التي تناولت التجربة الفنلندية في التعليم على لغات أجنبية، مما استلزم ترجمتها شخصيًا إلى اللغة العربية، لضمان دقة الفهم وسلامة التوظيف في السياق البحثي.
- نُدرة الدراسات والمصادر المتوافرة حول جودة التعليم في اليمن، ولا سيما في قطاع التعليم العام، مما تطلّب جهودًا إضافية في البحث والتحليل وتقصّي المعلومات من مصادر معتمدة.

1. تعريف الجودة لغةً واصطلاحًا

1-1. تعريف الجودة

يُعدُّ مفهوم الجودة من المفاهيم متعددة الأبعاد والمعاني، وقد تنوّعت تعريفاته بتنوّع المرجعيات الثقافية. لغويًا، تعود كلمة «الجودة» إلى الجذر الثلاثي باللغة العربية «جاد» وتعني الإتقان والصلاح، أمّا اصطلاحًا، فهي مشتقّة من الكلمة اللاتينية "Qualitas" ويقابلها بالإنجليزية «Quality» ، وهي تشير إلى درجة الامتياز وتحقيق المواصفات والمعايير المطلوبة. في السياق التربوي، تتخذ الجودة بُعدًا شموليًا؛ إذ تتجاوز الجوانب المادية والإدارية لتشمل فاعلية العملية التعليمية كاملة، وقد عُرّفت بأنها عملية استراتيجية إدارية ترتكز على مجموعة من القيم، وتستمدّ حركتها من المعلومات والبيانات التي توظّف مواهب العاملين في المدرسة وتستثمر قدراتهم الفكرية في مستويات التنظيم المختلفة بطريقة مبتكرة لضمان التحسين المستمر في جودة المدرسة أو المؤسسة التعليمية[1]. وفي المجال التربوي تعددت التعريفات؛ فالجودة هي قدرة المؤسسة التربوية على تقديم خدمة بمستوى عالٍ من الجودة المتميزة، وتستطيع بواسطتها الوفاء باحتياجات ورغبات عملائها من الطلبة وأولياء الأمور وأصحاب العمل[2]، وهذا التطوير المستمر الذي تعتمد عليه المؤسسة التعليمية يهدف إلى تحسين مخرجات تعليم ذات كفاءة عالية في مختلف مجالات النمو: العقلية، النفسية، الاجتماعية بما يضمن رضا الطالب والمجتمع معًا، وانطلاقاً من هذه المنطلقات، تُبيّن هذه الدراسة مفهوم الجودة كمرتكز أساسي لتحسين الأداء التربوي، عبر تعزيز الكفاءة الداخلية للمؤسسات التعليمة وضمان توافق مخرجاتها مع متطلبات التنمية وسوق العمل.

1-2. الجودة والتميز في التعليم: دراسة تحليلية للتجربة الفنلندية وواقع التعليم في اليمن

في ظل التحولات المتسارعة الذي يشهدها العالم، أصبح التعليم الجيد أحد المحاور الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات المعرفة، وقد أولت المنظمات الدولية، وعلى رأسها اليونسكو، أهمية بالغة لمفاهيم الجودة والتميز في التعليم، بوصفهما مدخلًا أساسيًا لتحسين مخرجات العملية التعليمية وضمان فاعليتها وشمولها وعدالتها، وفي هذا الإطار، برزت التجربة الفنلندية نموذجًا عالميًا يُحتذى به في بناء نظام تعليمي عالي الجودة، استطاع أن يحقق التوازن بين الإنصاف والتميّز من خلال سياسات تعليمية شاملة تُعنى بتأهيل المعلمين، وتطوير الحوكمة التعليمية، إلى جانب ترسيخ مبدأ التعليم مدى الحياة، ويُعزى نجاح هذا النموذج إلى تبنيه فلسفة تعليمية ترتكز على الثقة بالمعلم، واستقلالية المدرسة ودعم الابتكار داخل البيئة التعليمية. وفي المقابل، يواجه النظام التعليمي في اليمن تحديات كبيرة تُعيق تحقيق الجودة المنشودة، منها ما هو بنيوي، كضعف البنية التحتية وتدني مستوى إعداد المعلمين، ومنها ما هو ظرفي، مرتبط بالوضع السياسي والاقتصادي، ما انعكس على مخرجات التعليم ومستوى الإنصاف فيه. تهدف

هذه الورقة إلى تحليل أبعاد الجودة والتميّز في النظام التعليمي الفنلندي، واستعراض السياسات والممارسات التي أسهمت في تميزه، ومن ثم عرض واقع جودة التعليم في اليمن في ضوء المؤشرات الدولية، مع تقديم رؤية تحليلية لمواطن التباين، وطرح بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين جودة التعليم في اليمن، انطلاقًا من دروس التجربة الفنلندية.

وعلى النقيض من النموذج الفنلندي، الذي يمثل مثالًا عالميًا للجودة التعليمية، يواجه قطاع التعليم في اليمن تحديات عميقة ومعقدة، تفاقمت بشكل كبير نتيجة الأزمات المتواصلة منذ العام 2015م، ويُعدّ هذا القطاع من أكثر القطاعات تضررًا بسبب الحرب على البلاد؛ إذ انعكس ذلك بشكل مباشر على جودة التعليم ومخرجاته، وعلى فرص الوصول إلى التعليم، لاسيما في المناطق النائية وبعض الفئات مثل الفتيات. فيما يلي عرض لأهم التطورات والمشكلات التي تواجه التعليم العام في اليمن، بناءً على تقارير دولية ووطنية حديثة؛ بهدف تشخيص الواقع الحالي لهذا القطاع في ضوء معايير الجودة والتميز.

2. جودة التعليم في اليمن

2-1. قطاع التعليم العام في اليمن

يُعدّ نظام التعليم في مختلف دول العالم أداة محورية لإعداد الموارد البشرية لمختلف مجالات التنمية، وتُعدّ الجودة الأساس الذي تستند إليه جميع المهن، ويفترض أن تنطلق من المؤسسات التعليمية؛ لأن مخرجات هذه المؤسسات تُعدّ تغذية راجعة لعملية التقدم المجتمعي الشامل. فحينما تكون إدارة الجودة ضرورة في المؤسسات الإنتاجية والخدمية، فإنها أكثر إلحاحًا في المؤسسات التعليمية. تواجه اليمن، كإحدى الدول ذات الموارد المحدودة، صعوبات كبيرة في تخصيص ميزانيات كافية لتلبية احتياجات التنمية، وعلى رأسها التعليم، حتى في الظروف العادية، ومع اندلاع الحرب وتعرض البلاد للحصار منذ عام 2015م شهد قطاع التعليم العام تدهورًا حادًا، ليصبح من أكثر القطاعات تضررًا، وتشير التقارير الأممية خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى أن مؤشر التعليم في اليمن قد اتخذ منحًى تنازليًا منذ عام 2014م، نتيجة مباشرة للصراع المستمر[3].

ومن أبرز مظاهر التدهور في التعليم العام في اليمن:

- **تسرب الطلاب من المدارس:** بحسب التقارير التي جرى الاطلاع عليها، بلغ عدد الطلاب المتسربين حوالي مليوني طالب وطالبة، بالإضافة إلى أربعة ملايين متضرر بشكل مباشر من آثار الحرب.
- **نقص البنية التحتية المدرسية:** أغلقت عدد من المدارس نتيجة تعرضها للقصف وعدم قدرة الحكومة على إعادة بنائها.
- **ندرة الكتب والأدوات التعليمية:** بسبب ضعف التمويل، وقيام منظمة اليونيسف بتعليق دعمها لطباعة الكتب المدرسية لفترات طويلة.
- **نقص الكادر التعليمي المؤهل:** نتيجة توقف التوظيف الرسمي منذ عام 2011م، وانقطاع الرواتب عن المعلمين، مما دفع بعدد منهم إلى ترك المهنة والبحث عن مصادر دخل بديلة.

وفي ظل غياب الطرق المعبدة ووسائل النقل الذي يشكّل عائقًا كبيرًا أمام الوصول إلى التعليم، لاسيما في المناطق الريفية والنائية.

ومن المؤشرات المهمة التي يجب التطرق إليها في هذا السياق واقع تعليم الفتاة في اليمن، الذي يعكس بدوره حجم التفاوت وعدم المساواة في فرص التعليم، فوفقًا لتقرير صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية لعام 2020م، بلغت نسبة الإناث في المرحلة الأساسية 42% فقط، مقابل 16% في المرحلة الثانوية[4]، كما أشار التقرير إلى أن نسبة تسرب الفتيات تجاوزت 70% في الفئة العمرية (5 - 14 سنة)، وتجاوزت 20% في الفئة (5 - 24 سنة)، ويؤكد كتاب

(مؤشر التعليم في الجمهورية اليمنية - الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء)، أن نسبة الطالبات لا تتجاوز 37% من إجمالي عدد الملتحقين بالتعليم.

تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في اليمن: التحديات وغياب الإنصاف

يواجه ذوو الاحتياجات الخاصة في اليمن تحديات متعددة تحول دون حصولهم على حقهم الأساسي في التعليم، وهو ما يُعد مؤشّرًا واضحًا على غياب مبدأ الإنصاف في النظام التعليمي. كما ذكر في تقارير الائتلاف اليمني للتعليم للجميع (Yemeni Coalition for Education for All) فإن من أبرز هذه التحديات:

- قصور البرامج التربوية المقدمة في المؤسسات التعليمية الخاصة بهذه الفئة.
- نقص الكوادر المتخصصة في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ضعف الوعي المجتمعي تجاه قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة، واستمرار النظرة النمطية السلبية، مما يُعيق دمجهم في العملية التعليمية والمجتمع بشكل عام.
- شُح التمويل الموجه لمشاريع ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك مشاريع التدريب والتأهيل.

تشير هذه التحديات مجتمعة إلى فجوة كبيرة في تحقيق مبدأ التعليم الشامل والعادل، وهو أحد المرتكزات الأساسية في أي نظام تعليمي يطمح إلى الجودة والتميز.

شكل (1)

يوضح حساب العملية التعليمية لعام 2022م

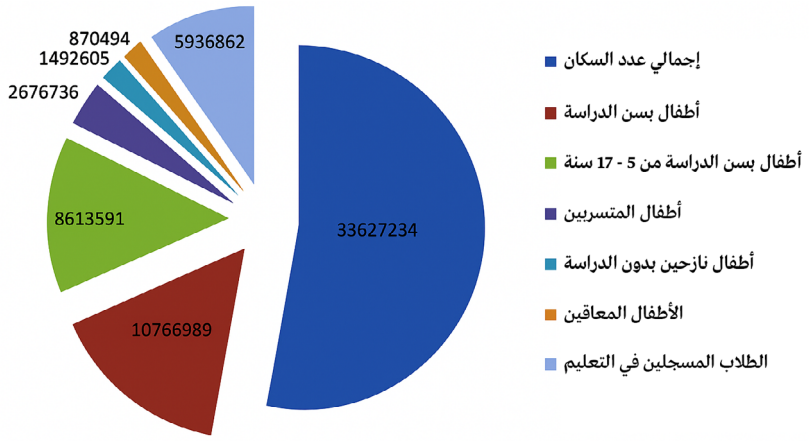

الائتلاف اليمني للتعليم للجميع: تقرير واقع التعليم في اليمن 2023م.

2-2. قطاع التعليم العالي في اليمن

على رغم التوسع الكمي الملحوظ في مؤسسات التعليم العالي خلال العقود الأخيرة، إلا أن هذا التوسع لم يرافقه تطوّر نوعي في معايير الجودة أو ربط فعلي بالتنمية الوطنية. تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة التعليم العالي في اليمن تُعدّ حديثة النشأة نسبيًّا، فحتى عام 1990م، لم تكن هناك سوى جامعتين فقط هما: جامعة صنعاء وجامعة عدن، وفي العام نفسه، ومع تحقيق الوحدة اليمنية، أُنشئت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مما أدى إلى تطوّر ملحوظ وسريع في هذا القطاع منذ بداية تسعينيات القرن العشرين حتى الآن. إلا أن هذا التوسع لم يكن متوازنًا، فقد ركزت السياسات التعليمية في معظمها على الزيادة الكمية في عدد المؤسسات والتخصصات والطاقة الاستيعابية دون مواكبة الجودة والكفاءة. وقد أدّى ذلك إلى ارتفاع ملحوظ في أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات، مع غياب التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ما وسّع الفجوة بين الواقع ومتطلبات التنمية. في ضوء ذلك أصبح تحسين جودة التعليم العالي هدفًا استراتيجيًا لكل مؤسسة تسعى إلى التميز والريادة، فالتحدي الحقيقي الذي يواجه الجامعات اليمنية لم يعد مقتصرًا على القدرة على تقديم خدمة تعليمية لجميع الراغبين، بل في مدى قدرتها على تقديم تعليم نوعي ينتج خريجًا يمتلك الكفاءة وقادرًا على الإسهام في تلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل. وفي هذه الورقة سنتناول تجربة نظام التعليم العالي في اليمن في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، لتوضيح الرؤية لصنّاع القرار والمعنيين والمهتمين بهذا النظام، عن طريق إجراء التحسينات والوقوف أمام التحديات نحو تطوير الأداء في الجامعات اليمنية.

إطار مفهوم الجودة والاعتماد الأكاديمي

أشار مؤتمر اليونسكو للتعليم، الذي أُقيم في باريس في أكتوبر 1998م، إلى أن الجودة مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته كافة، من الموارد المادية والبشرية[5]. إن تاريخ مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة طويل في قياس وتقييم الجودة، مستندًا على المدخلات بدلًا من المخرجات[6]، ولكن الاتجاهات العالمية تشير إلى أن ذلك قد تغير في أوروبا وأمريكا؛ إذ ترتبط جودة التعليم العالي بشكل وثيق بالمخرجات. لتحليل تطور هذه المفاهيم في مؤسسات التعليم العالي، يمكن الاستفادة من الأنظمة المفتوحة نظرية تحليلية وإطار لفهم كيفية تنظيم الأنظمة في المؤسسات، وكيف تتأقلم وتتكيف مع الظروف المحيطة والمتغيرة، وكيف تتلاءم أو تتعارض المصالح للأنظمة الفرعية والوحدات داخل المؤسسة مع النظام الرئيس بكامل هيئته. تنص نظرية الأنظمة المفتوحة على أن النظام مركّب من أنظمة فرعية ووحدات مترابطة ببعضها البعض، وعلاقاتها هذه تجعلها ذات اعتماد متبادل[7].

تتماشى هذه النظرية مع واقع التعليم العالي التي تُوصف وتُفهم بأنها أنظمة معقدة في تركيبها، تتألف من عدة أنظمة فرعية ووحدات ذات علاقة مترابطة ومتبادلة، ومن ثم فإن التغير في عنصر واحد في المؤسسة يؤثر على بقية العناصر الفرعية. إن أنظمة التعليم العالي في العالم العربي، دون استثناء، تعاني من نقص في الخبرة في مجال وضع السياسات والاستراتيجيات، فضلاً عن تخطيط وإدارة نظم التعليم العالي، في معظم تجاربها في إدارة مؤسسات التعليم العالي لتتمكن من الرد على التحديات التي تواجه أنظمة التعليم العالي.

ففي عام 2002م وقّعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اليمنية اتفاق خدمات استشارية مع مشروع المجلس الثقافي البريطاني، مركز المعلومات الوطني للاعتراف الأكاديمي، وأنشطة مشروع التميز في التعليم العالي من المملكة المتحدة، وبالشراكة مع مشروع الهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي. كما أن البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المكتب الإقليمي للدول العربية والوكالات المتخصصة والخبراء دورًا أساسيًا في بناء قدرات مؤسسة التعليم العالي اليمني في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي؛ إذ شاركت مؤسسة التعليم العالي في اليمن في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ثلاث دورات (2002 - 2003 - 2004 - 2003 - 2004 - 2005م) في تقييم بعض برامجها الجامعية، وهي: التربية، إدارة الأعمال، علوم الحاسوب[8]، واعتمد هذا المشروع على خبراء وكالة ضمان الجودة البريطانية. وهناك عدد من المؤتمرات وحلقات العمل والاجتماعات بشأن القضايا المعنية بضمان جودة التعليم العالي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وجرى تقديم المنح والقروض وإقامة مشروعات لتقييم الجودة أو إنشاء هيئات لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي في اليمن، واقترنت هذه الجهود بضرورة تحقيق توازن مناسب بين التنافسية العالمية لمخرجات التعليم العالي وسوق العمل.

الدروس المستفادة من تجربة التعليم العالي في اليمن

بعد تحليل تجربة التعليم العالي في اليمن، يُمكن استخلاص عدد من الدروس المهمة التي تلقي الضوء على التحديات البنيوية والفرص الممكنة لتطوير هذا القطاع الحيوي الهام، ومن أبرزها ما يلي:

- **الطلب المتزايد على التعليم الجامعي:** شهِدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في أعداد خريجي الثانوية العامة، ما أدى إلى تزايد مستمر في الطلب على الالتحاق بالتعليم الجامعي. وعليه، يجب على الجهات المعنية بالتخطيط التعليمي أن تأخذ هذا النمو المتسارع بالحسبان من أجل تطوير سياسات قادرة على استيعاب هذا التوسع دون الإضرار بجودة التعليم.

- **التركيز على التوسع الكمي دون النوعي:** أدت الزيادات المتسارعة في أعداد الطلبة إلى توسع أفقي في التعليم العالي، تمثل في إنشاء عدد كبير من الجامعات الحكومية، غير أن هذا التوسع جاء في الغالب على حساب الجودة؛ إذ ركزت السياسات التعليمية على الكم دون تطوير موازٍ في المحتوى الأكاديمي أو الكفاءة المؤسسية.

- **غياب المواءمة بين المخرجات وسوق العمل:** أحد أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي المهم هو ضعف الارتباط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وقد أدى ذلك إلى تراجع دور الجامعات في خدمة المجتمع المحلي، ما يستدعي إعادة النظر في البرامج الأكاديمية وتوجيهها نحو تخصصات تستجيب فعليًا لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **انسحاب الدولة من التمويل وتشجيع التعليم الأهلي:** تراجع الدولة عن تحمل مسؤوليات تمويل التعليم العالي، أفسح المجال أمام نشأة عدد من الجامعات الخاصة والأهلية، التي أسهمت في توفير فرص إضافية للتعليم، لكنها تواجه في الغالب تحديات تتعلق بضمان الجودة. لذا أصبح من الضروري تعزيز ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي في هذه المؤسسات؛ لضمان تقديم تعليم يواكب المعايير الوطنية والدولية.

- **غياب منظومة متكاملة لضمان الجودة:** على الرغم من وجود مبادرات جزئية، إلا أن النظام اليمني للتعليم العالي يفتقر لفترة طويلة إلى آلية رسمية ومتكاملة لعمليات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وقد أدّى ذلك إلى تباين في مستويات الأداء بين المؤسسات، وضعف في المخرجات التعليمية.

- **خطوات أولية نحو ضبط الجودة:** في إطار الاستجابة لهذه التحديات، جرى تأسيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة جهة مستقلة تُعنى بتطوير ومتابعة معايير الجودة في التعليم العالي، وتُعدّ هذه الخطوة محاولة أولية باتجاه تنظيم القطاع أكاديميًا، وتحسين مخرجات التعليم على المدى البعيد.

- **أهمية التكامل في بناء النظام:** تجربة اليمن في مجال ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لا تزال في مراحلها الأولى، وتمثل بداية لمسار طويل يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية في تحسين جودة التعليم الجامعي، فالتطوير الحقيقي لن يتحقق إلا عن طريق شراكة فاعلة تستند إلى رؤى علمية واستراتيجية وطنية متكاملة.

يتضح من استعراض تجربة التعليم العالي في اليمن أن المشكلة لا تكمن فقط في نقص الموارد أو ضعف البنية التحتية، بل تتعدى ذلك إلى غياب السياسات المتكاملة، وضعف الحوكمة، وافتقار المؤسسات التعليمية إلى معايير الجودة والتقييم المستمر، ومع ذلك، فإن الخطوات الأولية نحو بناء منظومة مستقلة لضمان الجودة تمثل أساسًا يمكن البناء عليه في المستقبل. تُعدّ هذه التجربة، بكل ما تحمله من تحديات ودروس، مدخلًا مهمًا لفهم الحاجة الماسة إلى إصلاح شامل في منظومة التعليم، لا سيما بعد الاطلاع على تجارب دولية ناجحة استطاعت أن تُحدث تحولًا جذريًا في جودة التعليم، مثل التجربة الفنلندية التي تمثل نموذجًا عالميًا في تطوير السياسات التعليمية على أساس العدالة، والابتكار، والكفاءة. وفي المحور الآتي سيجري تناول التجربة الفنلندية في التعليم بوصفها أحد أبرز النماذج المعاصرة التي يمكن الاستفادة منها في إصلاح الدول النائية، مع التركيز على المبادئ التي تقوم عليها آليات تنفيذها وأثرها في بناء مجتمع معرفي واقتصاد قائم على التعليم النوعي.

3. التجربة الفنلندية

3-1. نموذج فنلندا في إصلاح التعليم: مراحل التطوير واستراتيجيات النجاح

في الوقت الذي يواجه فيه نظام التعليم في اليمن تحديات متعددة على المستويين العام والعالي، يمكن الاستفادة من تجارب دول نجحت في تحويل التعليم إلى رافعة للتنمية، مثل فنلندا التي استطاعت بناء أحد أفضل النظم التعليمية في العالم على رغم ظروفها الصعبة عقب الحرب. عقب الحرب العالمية الثانية عام 1945م، واجهت فنلندا تحديات سياسية واقتصادية كبيرة، منها التنازل عن نحو 12% من أراضيها للاتحاد السوفيتي وإعادة توطين أكثر من 450 ألف مواطن. وفي ظل هذه الظروف، أدرك صُنّاع القرار أن التعليم هو الأساس لإعادة بناء المجتمع والنهوض الاقتصادي، فأطلقوا رؤية «مدرسة جيدة للجميع - A Good School for All»[9]. التي هدفت إلى توفير تعليم مجاني وعادل وذي جودة عالية لجميع المواطنين دون تميز. اعتمدت فنلندا نهجًا مرحليًا وتخطيطًا طويل الأمد يأخذ في الحسبان الإمكانات الاقتصادية والواقع السياسي، ويمكن تقسيم تطوير التعليم الفنلندي إلى أربع مراحل رئيسة.

3-2. مراحل تطوير النظام التعليمي في فنلندا

1- المرحلة التمهيدية (1945 - 1970م)

اتسمت هذه المرحلة بسيطرة الاقتصاد الزراعي وضعف البنية التحتية التعليمية، لاسيما خارج المدن، ورغم إلزامية التعليم الأساسي، إلا أن محتواه ركّز على الجوانب الأخلاقية والانضباطية دون الاهتمام الكافي بتنمية المهارات والمعرفة. كان التمويل التعليمي محدودًا، كما افتقر النظام إلى تأهيل موحّد وعالي المستوى للمعلمين.

2- مرحلة الإصلاح الشامل (1965 - 1990م)

بدأت الدولة إصلاحًا واسع النطاق لتحويل الاقتصاد نحو التصنيع والتقنية، تمثل أبرز ملامحه في قانون «المدرسة الشاملة - Comprehensive School Act (1968م)» الذي وحّد التعليم الأساسي من سن (7 إلى 16 عامًا) وجعله مجانيًا وإلزاميًا. جرى توحيد المسارات الأكاديمية والمهنية، وتطوير المناهج نحو التفكير النقدي، وتحويل مهنة التعليم إلى مهنة أكاديمية تتطلب تأهيلاً جامعيًا، مع ضمان العدالة في البنية التحتية للمدارس في جميع أنحاء البلاد.

3- مرحلة التركيز الاستراتيجي (1985 - 2010م)

ركّزت هذه المرحلة على تحسين جودة التعليم الأساسي وتعزيز التعليم المهني والتقني عن طريق تأسيس الجامعات التطبيقية وربط مخرجات التعليم بسوق العمل. جرى تبنّي مهارات التفكير النقدي والعمل التعاوني والابتكار كمكونات أساسية في المناهج، وحققت فنلندا نتائج متقدمة في اختبارات PISA الدولية، التي تشرف عليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). كما أصبح التعليم ما قبل الأساسي إلزاميًا من سن السادسة، وتحولت المناهج إلى

التركيز على المهارات الحياتية والتعليم الذاتي.

4- مرحلة التعليم القائم على الكفاءات (2010م - حتى الآن)

شهِدت هذه المرحلة تطويرًا متسارعًا في البنية التعليمية والمناهج، شمل اعتماد نظام دعم تربوي متعدد المستويات لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة، وإصلاح التعليم المهني ليركز على الكفاءات الفعلية. جرى تحديث المناهج الوطنية (2012 - 2015م) لتشمل مهارات القرن الواحد والعشرين وإطلاق « القفزة الرقمية» لرقمنه التعليم وتعزيز المهارات الرقمية، كما أدخل التعليم القائم على الظواهر (Phenomenon Based Learning) جرى تنفيذ مبادرات لتعزيز ريادة الأعمال والوعي المالي، مثل مشروع «قرية الأعمال» الذي وصلت نسبة المشاركة فيه إلى 91%.

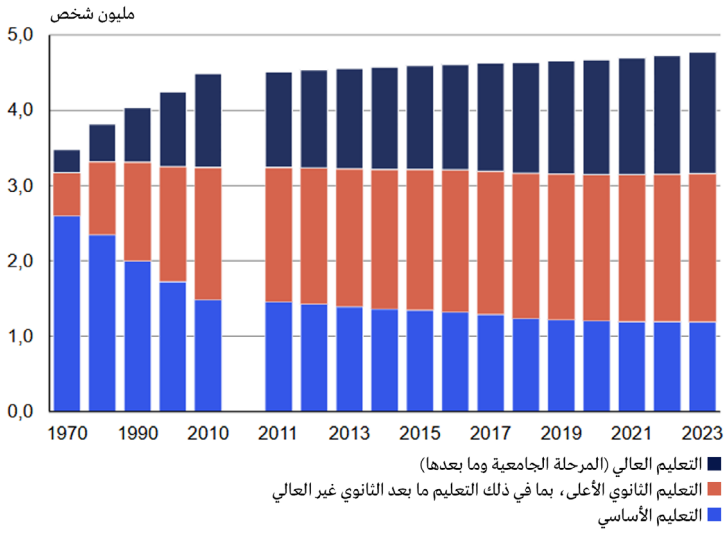

3-3. مرحلة التعليم المبكر في فنلندا: رياض الأطفال أساس لنمو شامل وتكافؤ الفرص

تبرز مرحلة التعليم في الطفولة المبكرة أحد المكونات الحيوية التي تشكّل الأساس الذي بُني عليه المسار التعليمي للطفل. وتُعدّ رياض الأطفال في فنلندا نقطة الانطلاق الأولى نحو تحقيق النمو الشامل وتكافؤ الفرص التعليمية، مما يجعل من الضروري التوقف عند هذه المرحلة وتفصيل الإطار التنظيمي والمجتمعي الذي يحكمها. يُعدّ التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من الركائز الأساسية في النظام التعليمي الفنلندي؛ إذ يُشكّل قاعدة متينة لتكوين شخصية الطفل وتنمية مهاراته معرفيًا، واجتماعيًا، وعاطفيًا وحركيًا، وتهدف هذه المرحلة إلى دعم نمو الطفل الشامل منذ سن مبكرة، مما يعزز فرص نجاحه الدراسي لاحقًا. يُقدّم هذا التعليم إما في مؤسسات

رسمية (رياض الأطفال) أو ضمن مجموعات صغيرة في بيئة أسرية منظمة تحت إشراف مهني، ويُعدّ حق الطفل في هذه المرحلة حقًا تكفله الدولة. وتُشير الإحصائيات الرسمية لعام 2023م إلى أن نحو 83% من الأطفال يستفيدون من التعليم ما قبل المدرسي في مؤسسات حكومية، ما يعكس التزام الدولة بتوفير خدمات تعليمية شاملة وذات جودة عالية منذ الطفولة المبكرة.

تصنيف نسب الالتحاق حسب الفئات العمرية

- **الأطفال من عمر سنة إلى سنتين:** تكون نسبة التحاقهم برياض الأطفال محدودة، ويُعزى ذلك إلى سياسة الإجازات السخية التي تمنحها الدولة للوالدين (Maternity leave)، ما يتيح لهم البقاء في المنزل خلال السنوات الأولى من حياة الطفل مع الحصول على دعم مالي.

- **الأطفال من عمر ثلاث سنوات إلى خمس سنوات:** تشهد هذه الفئة إقبالًا متزايدًا على مؤسسات التعليم المبكر، ويفسّر ذلك بعودة معظم أولياء الأمور إلى العمل، إضافة إلى تزايد الوعي المجتمعي بأهمية التعليم المبكر في دعم التطور الشامل.

- **في سن السادسة:** يبدأ الطفل مرحلة التعليم ما قبل الأساسي، وهي مرحلة مجانية تُعدّ جزءًا من التعليم الإلزامي في فنلندا، ويُظهر هذا المستوى مشاركة شبه شاملة، تعكس شمولية النظام التعليمي وحرص الدولة على ضمان تكافؤ الفرص منذ سن مبكرة.

تأهيل المعلمين وضمان جودة التعليم في هذه المرحلة

تحرص فنلندا على تأهيل العاملين في مجال الطفولة المبكرة؛ إذ يشترط حصولهم على مؤهلات عالية، ويُعدّ التعليم الجامعي في التربية من المتطلبات الأساسية للمعلم، ويرتكز المنهج على التعلّم النشط القائم على اللعب والاستكشاف والتفاعل، بما يحفّز فضول الطفل وينمّي تفكيره النقدي بطريقة منهجية ممتعة.

التعليم الأساسي في فنلندا: هيكل موحّد وتطبيقات مرنة

بعد إتمام مرحلة التعليم المبكر، التي يتركّز فيها على تنمية المهارات الاجتماعية والمعرفية لدى الطفل في بيئة تعليمية مرنة ومحفزة، ينتقل الطفل في فنلندا إلى مرحلة التعليم الأساسي الإلزامي. وتمثّل هذه المرحلة استمرارية طبيعية في مسار التعلّم؛ إذ يُبنى فيها على الأُسُس التي تم ترسيخها خلال السنوات التمهيدية، مع التركيز بشكل أكبر على المحتوى الأكاديمي وتنمية المهارات العليا في التفكير وحلّ المشكلات.

يبدأ التعليم الأساسي الإلزامي في فنلندا في سن السابعة ويستمر تسع سنوات، تتكفّل خلالها البلديات بتوفير مقعد دراسي لكل طفل ضمن منطقته السكنية، مع منح أولياء الأمور حرية اختيار المدرسة ضمن إطار تكافؤ الفرص. يُقدَّم التعليم وفق منهج وطني موحّد يدمج المرحلتين الابتدائية والإعدادية، مما يعزّز استمرارية التعلّم ويحدّ من الفجوات التعليمية. في الصفوف من الأول إلى السادس، يدرّس معلم الصف معظم المواد، بينما يُسند تدريس المواد في الصفوف من

السابع إلى التاسع إلى معلمين متخصصين.

يبدأ اليوم الدراسي عادة بين الساعة 8:15 و9:30 صباحًا، وتبلغ أيام الدراسة نحو 190 يومًا في العام. يدرس التلاميذ في السنوات الأولى حوالي 20 ساعة أسبوعيًا، وتزداد تدريجيًا في الصفوف العليا إلى 30 ساعة، بحسب المرحلة والمواد الاختيارية. يعتمد المنهج على تدرّج في عدد المواد؛ إذ يبدأ التلميذ بدراسة الأساسيات، ويزداد التنوع مع التقدّم في الصفوف، كما تختلف المدارس نسبيًا في توقيت تقديم بعض المواد وطبيعة المقررات الاختيارية، مما يعكس مرونة في تطبيق المنهج الوطني على المستوى المحلي.

هيكلة المواد الدراسية في التعليم الأساسي الفنلندي

يعتمد المنهج الفنلندي في التعليم الأساسي على تنوّع وتوازن المواد الدراسية التي تغطي الجوانب اللغوية، العلمية، الاجتماعية، الفنية والبدنية. يبدأ التلميذ بدراسة أساسية في المراحل الأولى، ويتوسع نطاقها تدريجيًا في الصفوف الأعلى، مما يعزّز بناء المعرفة والمهارات بشكل متكامل.

تصنيف المواد الدراسية:

- **اللغات:** تشمل اللغة الأم (الفنلندية أو السويدية)، اللغة الوطنية الثانية، واللغات الأجنبية.
- **العلوم والرياضيات:** الرياضيات، الأحياء، الفيزياء، الكمياء، والدراسات البيئية.
- **المجتمع والقيم:** التاريخ، الدراسات الاجتماعية، التعليم الديني أو الأخلاقي، التثقيف الصحي.
- **المواد الفنية المهارية:** الموسيقى، الفنون البصرية، الحرف اليدوية، الاقتصاد المنزلي.
- **التربية البدنية والإرشاد:** تشمل التربية البدنية والإرشاد الأكاديمي والمهني.

هذا التنوّع يعكس رؤية شاملة للتعليم، لا يقتصر على الجانب الأكاديمي فقط، بل تهدف إلى تنمية المهارات الحياتية، والوعي الاجتماعي، واللياقة البدنية، والتذوق الفني، مما يجعل التجربة الفنلندية أكثر توازنًا ومرونة.

الكفاءات العامة

يولي المنهج الفنلندي أهمية للكفاءات العامة التي تُدمج ضمن المواد المختلفة، مثل:

- التفكير النقدي.
- العمل الجماعي.
- الوعي الاجتماعي والبيئي.
- استخدام التكنولوجيا.
- مهارات حلّ المشكلات.

هذه المهارات لا تُدرَّس مادة مستقلة، بل تُدمج بشكل تكاملي لتعزيز جاهزية الطالب للحياة

المعاصرة، وتمنحه قدرة أكبر على توجيه تعلمه وتنمية مساره الشخصي ضمن بيئة تعلمية محفزة تقوم على التفاعل والاختيار.

3-4. التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة

يولي النظام التعليمي الفنلندي اهتمامًا كبيرًا بتوفير بيئة تعليمية دامجة وشاملة تضمن تكافؤ الفرص لجميع المتعلمين، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة، ويُعدّ من أبرز النماذج العالمية في تطبيق مبدأ الدمج التربوي، الذي يمكّن الطلاب من متابعة تعليمهم ضمن الصفوف النظامية مع الدعم العام، والدعم المكثف، والدعم الخاص وتوفير مستويات متعددة من الدعم بحسب الحاجة. تستند هذه المنظومة إلى رؤية شمولية قائمة على العدالة والتدخل المبكر، وتهدف إلى معالجة التحديات التعليمية والسلوكية قبل تفاقمها، ويُقدَّم الدعم التربوي غالبًا ضمن البيئة الصفية المعتادة، بينما يتم إعداد برامج تعليمية فردية للطلبة الذين لا يمكنهم مواكبة التعليم النظامي، مع الحرص على تنفيذها في المدارس العامة كلما أمكن، ويحقّ لجميع التلاميذ في سنّ التعليم الإلزامي الحصول على تعليم عالي الجودة، مصحوب بخدمات الإرشاد والدعم المدرسي، وفي الحالات التي تتطلب دعمًا أكثر تخصّصًا، يُوضَع الطالب ضمن خطة تعليم فردية بإشراف فريق مُتعدد التخصصات يشمل معلمين ومساعدين واختصاصيين نفسيين. يستمر هذا الدعم في مرحلة التعليم الثانوي، سواء في المسار الأكاديمي أم المهني؛ إذ يُخصَّص لكل طالب خطة تربوية فردية تُحدَّد فيها الأهداف التعليمية ووسائل الدعم المناسبة، وفي حال استمرار التحديات، يمكن تحويل الطالب إلى فصل خاص أو إلى مدرسة متخصصة خارج النظام العام لضمان تلقيه الدعم اللازم، مع العمل على إعادة دمجه لاحقًا في المسار التعليمي والمجتمعي.

3-5. الأقليات اللغوية والمهاجرون في النظام التعليمي الفنلندي

يعتمد النظام التعليمي الفنلندي لغتين رسميتين على المستوى الوطني: الفنلندية والسويدية، ويُشكّل الطلاب الذين يتلقون تعليمهم باللغة السويدية في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي ما يقارب 5% من إجمالي عدد الطلاب، تتوافر لكل من المجموعتين اللغويتين مؤسسات تعليمية خاصة، بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي، كما توجد مدارس تُدرَّس فيها نسبة كبيرة من المناهج بلغة أجنبية، غالبًا الإنجليزية، وتلتزم السلطات التعليمية في المناطق الشمالية، لا سيما إقليم (لابلاند)، بتوفير التعليم بلغة (السامي)، وهي لغة السكان الأصلين، كما تُعتمد تدابير خاصة لدعم الفئات الأخرى من الأقليات مثل جماعة (الروما) ومستخدمي لغة الإشارة، عن طريق تمكين المؤسسات التعليمية من الحصول على تمويل إضافي لتقديم تعليم بلغات الطلاب الأم، وفي إطار سياسة تعليمية شاملة، تُنظم ورشات تحضيرية مخصصة للطلاب المهاجرين؛ بهدف تهيئتهم للاندماج في مراحل التعليم الأساسي أو الثانوي، وأحيانًا الجامعي، ويُعدّ هذا التوجه جزءًا من استراتيجية وطنية ترمي إلى تعزيز الإدماج الأكاديمي والاجتماعي للمهاجرين عن طريق التعليم. وتعكس هذه السياسات التزام فنلندا العميق بمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة

التربوية، كما تُجسِّد رؤية شمولية للنظام التعليمي تُراعي التعددية الثقافية واللغوية، وتعمل على تعزيز الشعور بالانتماء لدى جميع المتعلمين، ومن هذا المنطلق تُعدّ التجربة الفنلندية نموذجًا دوليًا رائدًا في بناء نظام تعليمي عادل وشامل، يُحتذى به في تطوير السياسات التعليمية الحديثة.

التعليم الثانوي في فنلندا: التكامل بين المسارين الأكاديمي والمهني

يمثِّل التعليم الأساسي في فنلندا حجر الأساس في بناء المعارف والمهارات العامة لدى الطلاب، عن طريق منهج مرن وشامل يُراعى الفروق الفردية والتعددية الثقافية واللغوية، ويُعزّز الكفاءات الحياتية اللازمة للنجاح الأكاديمي والاجتماعي، ومع استكمال هذه المرحلة، ينتقل الطلاب إلى التعليم الثانوي، الذي يُعدّ امتدادًا طبيعيًا لمسار تربوي متكامل، يقوم على تكافؤ الفرص، ويتميّز التعليم الثانوي الفنلندي بتوفيره لمسارات متنوعة تلبي اهتمامات الطلاب واحتياجات المجتمع وسوق العمل، مع ضمان التكامل بين الجوانب النظرية والتطبيقية، ما يجعله مرحلة مفصلية في توجيه المسار التعليمي والمهني للفرد. بعد إتمام مرحلة التعليم الأساسي، ينتقل الطلاب إلى التعليم الثانوي، الذي يُعد مرحلة اختيارية من الناحية الرسمية، إلا أنه يحظى بنسبة مشاركة مرتفعة؛ إذ تصل نسبة الالتحاق إلى نحو 95% من خريجي التعليم الأساسي، وفقًا لإحصاءات وزارة التعليم والثقافة الفنلندية. وينقسم التعليم الثانوي إلى مسارين رئيسين:

1- المسار الأكاديمي العام (Upper Secondary School):

تعتمد المؤسسات التعليمية في فنلندا، لاسيما في المرحلة الثانوية الأكاديمية، منهجًا مرنًا يركّز على تنمية القدرات الفردية وتعزيز الاختيار الذاتي للمسارات التعليمية. يشمل المنهج الدراسي مجالات معرفية متنوعة ومجموعة واسعة من التخصصات تمتد من اللغات والعلوم إلى الفنون والتربية البدنية، إضافة إلى الإرشاد الأكاديمي والمهني. يتيح هذا التنوع في المقررات للطالب بناء مسار دراسي شخصي يتوافق مع اهتمامه وطموحاته المستقبلية، ويعكس فلسفة تعليمية تقوم على تحقيق التوازن بين المعرفة النظرية والمهارات الحياتية، وتُعدّ هذه البنية أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في تميز التجربة الفنلندية على المستوى العالمي. تمتد هذه المرحلة عادةً إلى ثلاث سنوات، مع إمكانية إنجازها خلال سنتين أو أربع سنوات، يجري التعليم فيها على أساس وحدات دراسية بدلًا من التصنيف حسب الفئات العمرية، مما يمنح الطلاب حرية في تحديد وتيرة تقدمهم الدراسي. تخضع كل مادة دراسية لتقييم نهائي، وبعد استكمال جميع المواد الإلزامية والاختيارية، ويحصل الطالب على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام. يجري تحديد الأهداف والمحتوى التعليمي من قبل الإدارة الوطنية للتعليم؛ إذ تُعدّ المناهج المحلية استنادًا إلى الإطار الوطني العام. ويفضَّل الهيكل القائم على نظام الوحدات. يمكن للطالب الدمج بين التعليم العام والتدريب المهني في آنٍ واحد، وفي نهاية المرحلة، يخضع الطالب لامتحان الثانوية العامة الوطني (البكالوريا الوطنية)، الذي يتضمن أربع مواد إلزامية: اللغة الأم، وثلاث مواد يختارها الطالب من بين اللغة الوطنية الثانية، أو لغة أجنبية، أو الرياضيات، أو أحد العلوم الإنسانية أو

الطبيعية، كما يُتاح للطالب اختيار مواد إضافية اختيارية.

2- المسار المهني (Vocational Education and Training)

تشهد معدلات البطالة بين فئة الشباب على مستوى العالم ارتفاعًا متسارعًا، في الوقت الذي يتزايد فيه عدد الخريجين الحاصلين على درجات جامعية، مقابل وجود نقص في المهنيين والحرفيين، ويتزامن ذلك مع تغيرات متسارعة يشهدها العالم نتيجة للتطور التكنولوجي والعولمة والتحولات الديموغرافية، بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية والبيئية، ويُعدّ التعليم المهني أحد الحلول الواعدة للاستجابة لهذه التحديات، عن طريق إعداد قوة عاملة ماهرة قادرة على الابتكار والتقدم والتكيف مع عالم سريع التغير، وفي هذا الإطار وضعت الحكومة الفنلندية نظامًا للتعليم المهني يهدف إلى تلبية احتياجات سوق العمل من الكفاءات المتخصصة، والحد من معدلات البطالة. وقد قُسِّم هذا النظام إلى ثلاثة أنواع من المؤهلات:

- مؤهل التعليم الثانوي المهني.
- مؤهل التعليم المهني الإضافي.
- مؤهل التعليم المهني المتخصص.

وتُعدّ هذه المؤهلات مسارات مؤهلة للالتحاق بالتعليم العالي، ومن الجدير بالذكر أن نحو نصف الطلاب الفنلنديين الذين ينهون مرحلة التعليم الأساسي يختارون متابعة التعليم والتدريب المهني بدلًا من التعليم الثانوي العام، ويركّز هذا النظام على تعليم الطالب مهارات أساسية واسعة النطاق ضمن قطاع معين، إلى جانب تنمية مهارات ريادة الأعمال واكتساب المعارف اللازمة لمواصلة التعليم لاحقًا، ويُقبل الطلاب في برنامج التعليم المهني استنادًا إلى:

- درجاتهم في مرحلة التعليم الأساسي.
- أو خبراتهم المهنية السابقة.
- أو نتائج الكفاءة والقدرة.

ويمتد البرنامج المهني لمدة ثلاث سنوات، ويشمل مجموعة واسعة من القطاعات والتخصصات المهنية، ويتضمن تدريبًا عمليًا لا يقل عن ستة أشهر داخل بيئات العمل الحقيقية (الشركات)، ويعتمد النظام على خطط دراسية فردية تشمل وحدات إلزامية وأخرى اختيارية، بما يتيح مرونة في التعليم تتناسب مع احتياجات الطالب واهتماماته، وتطور البرامج المهنية بالتعاون مع أصحاب العمل والجهات المتخصصة، بما يضمن مواءمة المهارات المكتسبة مع متطلبات سوق العمل. كما يُطلب من الطالب تنفيذ مهام عملية حقيقية يجري تقييمها من قبل مدرسين وممثلي سوق العمل، مما يعزز من ارتباط العملية التعليمية بسياقاتها التطبيقية والمهنية، وتُعدّ هذه الشراكة ركيزة أساسية في تسهيل الانتقال إلى سوق العمل، ودعم فرص إعادة التأهيل والتطور المهني المستمر.

6-3. النظام الفنلندي: فلسفة تربوية

تُعدّ الفلسفة التربوية إحدى الركائز الأساسية لنجاح النظام التعليمي في فنلندا؛ إذ تقوم على مجموعة من القيم الجوهرية، أبرزها: الثقة، والاستقلالية، والمساواة. فمنذ المراحل الأولى من التعليم، لا يُنظر إلى المدرسة بوصفها مجرّد مؤسسة لتحصيل المعرفة، بل مجالًا شاملًا لبناء شخصية متوازنة، قادرة على التفكير النقدي، والاندماج الاجتماعي الفعّال، ويُمنح المعلّمون في فنلندا درجة عالية من الاستقلالية في تصميم البرامج التعليمية؛ الأمر الذي يُمكّنهم من تنويع طرائق التدريس وتكييفها بما يتلاءم مع احتياجات كل متعلّم على حدة، وتُعدّ عملية إعداد المعلمين من بين الأكثر تطورًا على المستوى العالمي؛ إذ يُشترط حصول جميع المعلمين على شهادة الماجستير، بالإضافة إلى خضوعهم لتدريب أكاديمي ومهني عالي الجودة، ويُنظر إلى مهنة التعليم في المجتمع الفنلندي نظرة احترام وتقدير، ما يُسهم في رفع مستوى الرضا المهني لدى المعلمين ويحدّ من تسرب الكفاءات من القطاع التربوي.

أما على مستوى البنية التربوية للنظام، فتُكرَّس قيم المساواة عن طريق غياب التصنيفات بين المدارس، وتوزيع الموارد التعليمية بشكل عادل، وضمان فرص تعليم متكافئة لجميع الطلاب، بصرف النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الجغرافية، ويُتيح هذا النهج لكل طالب فرصًا حقيقية للنمو والتطور الأكاديمي.

وقد انعكس هذا النموذج التربوي المتكامل في تحقيق مؤشرات عالية على مستوى الأداء التعليمي، لا سيما ارتفاع نسب التخرّج من التعليم الثانوي، والتي تتجاوز 90%، ما يُعدّ دليلاً واضحًا على نجاح النظام وشموليته في تحقيق مخرجات تعليمية فعالة ومستدامة.

التعليم الجامعي في فنلندا: مساران متكاملان

يُعدّ التعليم العالي في فنلندا امتدادًا طبيعيًا لفلسفة تربوية ترتكز على مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص. ويتميز هذا النظام ببيئة تعليمية مرنة تتيح للطلاب مسارات متعددة نحو التخصص الأكاديمي أو التأهيل المهني العالي، وقد عملت الدولة الفنلندية على تطوير منظومة جامعية مهنية متكاملة، تستجيب لاحتياجات سوق العمل، وتمنح الطلاب حرية الاختيار بين التعليم الأكاديمي النظري والتعليم التطبيقي المهني، دون تمييز بين المسارين. تعتمد مؤسسات التعليم العالي الفنلندية، سواء الجامعات التقليدية أم جامعات العلوم التطبيقية، على معايير دقيقة للقبول والتقييم، وتوفّر برامج دراسية متقدمة تهدف إلى بناء كفاءات علمية ومهنية قادرة على الإسهام الفعّال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

شروط الالتحاق وهيكلة البرامج

يستكمل الطالب التعليم الثانوي، سواء عبر المسار العام أم المهني الذي يُعدّ شرطًا أساسيًا للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، ويشكّل النجاح في اختبارات الثانوية العامة أو الحصول

على شهادة مهنية مُعترف بها مدخلًا رئيسًا للانخراط في هذا المستوى، ويوفر النظام خيارات متنوعة تشمل الجامعات، المعاهد التقنية، والمدارس العليا، لتلبية تطلعات سوق العمل المتغيّر، ويُعرف التعليم العالي في فنلندا أنه من بين الأنظمة الأكثر تطورًا ومرونة على المستوى الأوروبي والعالمي؛ إذ يجمع بين الجودة الأكاديمية، والقدرة على التنافس في التصنيفات الدولية، والتوجّه نحو الابتكار والبحث العلمي، كما يستند هذا النظام إلى مبادئ الشمولية، والاستقلالية، والتكامل مع المجتمع، ويتيح فرصًا واسعة للتنقّل بين المسارات، ومتابعة الدراسات العليا ضمن معايير أكاديمية شفافة.

3-7. المساران الرئيسان للتعليم العالي

ينقسم التعليم العالي في فنلندا إلى مسارين رئيسين:

1- الجامعات الأكاديمية

تركّز هذه المؤسسات على البحث العلمي والتعليم النظري، وتهدف إلى تطوير المعرفة وإعداد الباحثين والمتخصصين في مجالات متعددة مثل: العلوم الطبيعية، التكنولوجيا، الطب، العلوم الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصاد. تُمنَح في هذا المسار درجات علمية تشمل: البكالوريوس، الماجستير والدكتوراه، ويُعدّ البحث العلمي جزءًا جوهريًا من مهام هذه الجامعات؛ إذ يجري التعاون مع مؤسسات بحثية وصناعية محلية ودولية.

2- المدارس العليا المهنية (جامعات العلوم التطبيقية) (UAS)

تركّز هذه المؤسسات على التعليم المهني التطبيقي، وتُقدّم برامج متخصصة تؤهل الخريجين للعمل في قطاعات حيوية مثل: تكنولوجيا المعلومات، الصحة، الهندسة، الخدمات الاجتماعية، الفنون التطبيقية والتعليم، وتُمنَح درجات البكالوريوس والماجستير المهني، وتشجّع على التدريب العملي، والتعاون مع القطاعات الصناعية والخدمية، ما يُعزّز من فرص التوظيف بعد التخرّج. تُعدّ المدارس العليا المهنية أحد المكوّنات الأساسية لنظام التعليم العالي الفنلندي، وتهدف إلى تأهيل الطلاب تأهيلًا أكاديميًا ومهنيًا يتماشى مع متطلبات سوق العمل، ويحوي البرنامج الدراسي في هذه المؤسسات مزيجًا من:

- **الوحدات الأساسية:** تشمل المعارف العامة الضرورية لكل تخصص.
- **الوحدات التخصصية:** تركّز على المهارات والمعارف المهنية ذات الصلة المباشرة بسوق العمل.
- **المواد الاختيارية:** تمنح الطالب مرونة في توسيع معارفه في مجالات متعددة.
- **مشروع التخرج التطبيقي:** يمثّل تتويجًا للمسار الأكاديمي، ويعكس فيه مدى تمكّن الطالب من تطبيق ما تعلّمه في سياق عملي.

إلى جانب ما سبق، يُعد التدريب العملي في مؤسسة أو شركة جزءًا إلزاميًا من البرنامج، وهو ما يُتيح للطالب فرصة الاندماج المباشر في بيئة العمل واكتساب خبرات ميدانية حقيقية. يُعدّ هذا

التدريب من العوامل الأساسية التي تسهم في تسهيل انتقال الخريجين إلى سوق العمل، وتقليص الفجوة بين التعليم النظري والواقع المهني.

ومن أهم مميزات التعليم العالي الفنلندي:

- جودة عالية ومجانية شبه كاملة للمواطنين، ومواطني دول الاتحاد الأوروبي.
- توفير برامج دراسية متعددة باللغة الإنجليزية ولغات أخرى، ما يجعل فنلندا وجهة تعليمية دولية جاذبة.
- تعتمد جميع المؤسسات على نظام وتراكم الساعات المعتمدة الأوروبي (ECTS)، ما ييسّر تنقّل الطلاب داخل دول الاتحاد.

نظام القبول في الجامعات الفنلندية في المسارين

يعتمد نظام القبول على مبدأ العدد المحدود (Numerus Clausus)، حيث يفوق عدد المتقدمين عادة عدد المقاعد المتاحة، ما يستدعي تطبيق معايير دقيقة تشمل نتائج الثانوية العامة، واختبارات قبول تنظّمها المؤسسات التعليمية. ونظرًا لتزايد أعداد المتقدمين، أصبح التقديم عبر نظام إلكتروني مركزي، وأصبحت المهارات الشخصية واللغوية من العوامل المؤثرة في عملية القبول، لا سيما في البرامج الدولية.

تمنح الجامعات الفنلندية ثلاث درجات رئيسة:

1- **درجة البكالوريوس (Bachelor's Degree):** تمثل الدرجة الجامعية الأولى.
2- **درجة الماجستير (Master's Degree):** وهي درجة شاملة يمكن الحصول عليها بعد إكمال خمس سنوات من الدراسة بدوام كامل.
3- **درجة الدكتوراه (Doctoral Degree):** مُتاحة لمن يرغب في متابعة المسار البحثي والعلمي المتقدم.

يُعدّ التعليم الجامعي في فنلندا نموذجًا متميزًا على الصعيد العالمي، يجمع بين العدالة والجودة والابتكار، ويوفر بيئة تعليمية مرنة تتكامل فيها المسارات الأكاديمية والمهنية، ويؤكد هذا النموذج التربوي التزام الدولة الفنلندية بتعزيز رأس المال البشري وتطوير منظومة تعليمية قادرة على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

8-3. إصلاحات التعليم العالي ومميزات المدارس العليا المهنية في فنلندا

في مواجهة التحديات المرتبطة بطول مدة الدراسة وانخفاض معدلات التخرج نسبيًا، اعتمدت الجهات الحكومية الفنلندية مجموعة من الإصلاحات التربوية والإدارية تهدف إلى دعم الطلاب وتحسين الكفاءة التعليمية، ومن أبرز هذه التدابير:

- **إعداد خطط دراسية فردية (ISP-Individual Study Plans):** تهدف هذه الخطط إلى مساعدة الطلاب على تنظيم مسيرتهم الأكاديمية بشكل واضح ومنهجي، عن طريق تحديد المسارات الدراسية، وأهداف التعلّم، والجدول الزمني للتخرج.

- **توفير حوافز مالية:** تشمل هذه الحوافز المنح الدراسية ومكافآت التفوق الأكاديمي، وتُقدّم كنوع من التحفيز لتشجيع الطلاب على إنهاء دراستهم ضمن المدة الزمنية المحددة، وتقليل معدلات التأخير والتسرب.
- **تحسين خدمات الإرشاد الأكاديمي:** جرى تعزيز أنظمة التوجيه والإرشاد داخل مؤسسات التعليم العالي، عن طريق تقديم دعم متخصص يُراعي الفروقات الفردية، ويساعد الطلاب في تجاوز التحديات الدراسية.
- **تعزيز استخدام التكنولوجيا في التعليم:** عن طريق توسيع نطاق التعليم الرقمي وتطوير أدوات التعلّم الإلكتروني لتسهيل الوصول إلى المحتوى الدراسي، ودعم التعلّم الذاتي، وتحقيق تكامل أكبر بين التدريس التقليدي والتقنيات الحديثة.

جدول (1)

جدول توضيحي يقارن بين الشهادات الصادرة عن المدارس العليا المهنية والشهادات الجامعية التقليدية من حيث الجوانب التالية:

المعيار	الجامعات التقليدية	المدارس العليا (جامعات العلوم التطبيقية) (UAS)
شروط القبول	شهادة ثانوية عامة، وفي بعض الحالات اختبار قبول لبعض التخصصات	شهادة ثانوية (عامة أو مهنية) + اختبار قبول + خبرة مهنية إذا أمكن
التركيز الأساسي	التأهيل الأكاديمي والنظري، والتوجه نحو البحث العلمي	التأهيل العلمي التطبيقي وفقًا لمتطلبات سوق العمل
المحتوى الدراسي	دروس نظرية + بعض التخصصات تشمل تدريبًا أو مشروعًا نهائيًا	دروس نظرية + تدريب تطبيقي + مشروع نهائي + تدريب ميداني
مدة الدراسة (بكالوريوس)	ثلاث سنوات أو أربع بحسب النظام الأوروبي	ثلاث سنوات ونصف إلى أربع سنوات بحسب النظام الأوروبي
التدريب العملي	في الغالب اختياري، ما عدا في بعض التخصصات التطبيقية	إجباري ويمثل جزءًا أساسيًا من البرنامج
فرص متابعة الدراسة	متابعة ماجستير أكاديمي مباشرة بعد البكالوريوس	يمكن متابعة دراسة ماجستير مهني بعد ثلاث سنوات خبرة مهنية
درجة الماجستير	ماجستير أكاديمي (سنة إلى سنتين)	ماجستير مهني من سنة ونصف إلى سنتين، معادل للماجستير الأكاديمي

المعيار	الجامعات التقليدية	المدارس العليا (جامعات العلوم التطبيقية) (UAS)
الهدف الرئيسي	إعداد باحثين أو متخصصين نظريًا، مع إمكانية مواصلة الدكتوراه	إعداد خريجين قادرين على دخول سوق العمل بسرعة بكفاءات عملية
فرص العمل بعد التخرج	جيدة في بعض المجالات، لكن أقل في بعضها ما لم تُستكمل بدراسات إضافية	مرتفعة خصوصًا في القطاعات التقنية والمهنية
الموقع المؤسسي	تابعة للجامعات الوطنية أو الدولية	غالبًا ما تكون تابعة لمراكز تدريب مهني عالٍ

9-3. التكامل بين مسارات الجامعات التقليدية والمدارس العليا (الجامعات التطبيقية) في التعليم العالي الفنلندي

تُعدّ الجامعات التقليدية الخيار الأنسب للطلاب المهتمين بالبحث العلمي أو الراغبين في مواصلة مسارات أكاديمية طويلة المدى؛ إذ توفر بيئة علمية تُركّز على إنتاج المعرفة وتنمية القدرات البحثية في مختلف التخصصات. وفي المقابل، تُعتبر المدارس العليا المهنية (جامعات العلوم التطبيقية) خيارًا مثاليًا للطلاب الساعين إلى الاندماج السريع في سوق العمل، لا سيما في المجالات التقنية، والهندسية، والصحية، والخدمات الاجتماعية، وغيرها من التخصصات ذات الطابع العملي.

ويُبرز التعليم العالي الفنلندي نموذجًا متقدّمًا يتميّز بالمعرفة المتعمقة، والتنوّع، والجودة الشاملة. إذ يُتيح للطلاب متابعة دراساتهم في بيئة محفّزة، سواء عبر المسار الأكاديمي أو المهني، بما يعكس تكاملًا فعّالًا بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، كما يُسهم هذا التكامل في تعزيز قابلية التوظيف، ودعم الابتكار، وزيادة جاهزية الخريجين لسوق العمل، وبفضل السياسات التعليمية الداعمة، مثل التخطيط التربوي الفردي (ISP) والحوافز المالية، تعمل الدولة الفنلندية على تسريع وتيرة التخرج، وزيادة أعداد الحاصلين على شهادات عُليا، دون المساس بجودة التعليم أو مبدأ تكافؤ الفرص.

ويمثل هذا النموذج المتقدم في التعليم العالي امتدادًا طبيعيًا لمنظومة تعليمية شمولية تقوم على العدالة التربوية والاستثمار في الإنسان، ما يمنح فنلندا مكانة مرموقة بين الدول الرائدة عالميًا في مجال التعليم.

تدريب المعلمين في فنلندا: معايير عالية وتأهيل مستمر من أجل تعليم فعّال

يُشكّل تأهيل المعلمين في فنلندا الركيزة الأساسية لتحقيق جودة التعليم ونجاح النظام التربوي

الوطني. فمنذ أواخر السبعينيات، شهد هذا القطاع تحوّلًا جذريًا؛ إذ رُفع مستوى التأهيل المهني المطلوب لمزاولة مهنة التعليم، وأصبح الحصول على درجة الماجستير شرطًا أساسيًا، ما أسهم في تحويل التعليم إلى مهنة قائمة على البحث العلمي التربوي.

يولي النظام الفنلندي اهتمامًا بالغًا باختيار المتقدمين الأكفّاء وإخضاعهم لتدريب مكثف ومتخصص، ويتمتع المعلمون بقدر كبير من الاستقلالية المهنية في أداء مهامهم التربوية، بما في ذلك تصميم البرامج التعليمية، وتحديد معايير التقييم، والعمل بكفاءة مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف المراحل التعليمية.

10-3. معايير القبول في برامج إعداد المعلمين

تُعدّ معايير القبول في معاهد إعداد المعلمين في فنلندا من الأكثر صرامة على مستوى العالم؛ إذ يجري اختيار نسبة ضئيلة فقط من المتقدمين سنويًا، بما يضمن جودة وكفاءة الكوادر التعليمية:

- تتجاوز نسبة القبول في برامج تدريب معلمي التعليم الأساسي 10% من مجموع المتقدمين.
- تتراوح نسبة القبول في برامج إعداد أساتذة المواد المختلفة بين 10% و50% بحسب التخصص.
- تصل نسبة القبول في برامج تدريب أساتذة التعليم المهني إلى نحو 30%.

مؤهلات المعلمين بحسب المرحلة التعليمية

- **التعليم الأساسي والثانوي:** يشترط الحصول على درجة الماجستير في التربية أو في التخصص الأكاديمي إلى جانب مؤهل تربوي.
- **التعليم المهني:** يتعين على المعلمين الحصول على شهادة تعليم عالٍ أو شهادة دراسات عليا أو أعلى شهادة مهنية في مجال التخصص، إضافة إلى خبرة مهنية لا تقل عن ثلاث سنوات.
- **التعليم المبكر ومرحلة ما قبل المدرسة:** يجب أن يكون المربون في رياض الأطفال حاصلين على شهادة جامعية (بكالوريوس)، وأحيانًا يشترط حصول مُعلمي التعليم قبل المدرسي على درجة الماجستير.
- **المراحل الدراسية الأولى (الصفوف 1-6):** يدرسها معلمون عامّون حاصلون على ماجستير في التربية.
- **المرحلتان الإعدادية والثانوية العليا (الصفوف 7-16):** يدرسها أساتذة حاصلون على ماجستير في مجال تخصصهم إلى جانب مؤهل تربوي.

التوجيه والدعم التربوي:

- المستشارون التربويون في التعليم الأساسي والثانوي الأعلى يرافقون المتعلمين في

مساراتهم الدراسية ويقدمون الدعم في مواجهة الصعوبات التعليمية، يشترط لهذه الوظيفة الحصول على درجة الماجستير في التوجيه التربوي.

- أساتذة الدعم التربوي للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة يجب أن يكونوا حاصلين على ماجستير في التربية الخاصة أو مؤهل تدريسي يتضمن تدريبًا متخصصًا في هذا المجال.

التعليم العالي: مؤهلات الأساتذة والإداريين

- **المدارس العليا المهنية (UAS):** يُشترط على الأساتذة الحصول على درجة الماجستير أو مؤهل دراسات عليا، بالإضافة إلى تدريب تربوي متخصص.
- **الجامعات الأكاديمية:** الأغلبية العُظمى من الأساتذة يحملون درجة الدكتوراه، ويشاركون في البحث العلمي والتدريس الجامعي.

القيادة التربوية

- مديرو المدارس الأساسية والثانوية العليا يجب أن يكونوا حاصلين على درجة جامعية عليا، ومؤهل تدريسي وخبرة مهنية مناسبة، إضافة إلى شهادة في الإدارة التربوية.
- رؤساء الجامعات يشترط أن يكونوا من حملة درجة الدكتوراة أو درجة الأستاذية الجامعية، وغالبًا ما يكون اختيارهم من داخل الهيئة التدريسية العليا.
- مديرو المدارس العليا المهنية يجب أن يكونوا حاصلين على دراسات عليا في الإدارة التربوية.

التدريب المستمر والتطوير المهني

تلتزم فنلندا بتوفير فرص تدريب سنوية للمعلمين في جميع المستويات التعليمية، وينص عقد العمل على ضرورة المشاركة المنتظمة في برامج التدريب المهني، ويُنظر إلى هذه الدورات كامتياز مهني؛ إذ يُقبِل عليها المعلمون الفنلنديون بجدّية واهتمام. تقوم الدولة بتنظيم برامج تدريب مستمر، لاسيما في المجالات ذات الأولوية مثل الإصلاحات التربوية والتكنولوجيا التعليمية، وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة. كما يمكن لمزودي الخدمات التعليمية التقدّم للحصول على تمويل إضافي لتطوير كفاءة هيئاتهم التدريسية.

11-3. مكانة المعلم في المجتمع

يحظى المعلم في فنلندا بمكانة اجتماعية مرموقة، ويُنظر إلى مهنة التعليم أنها واحدة من أكثر المهن جاذبية واحترامًا، رغم أنها قد لا تكون الأعلى أجرًا، ويُعزى ذلك إلى الجودة العالية للتكوين، والاستقلالية المهنية، والدعم المجتمعي والمؤسسي، وقد أسهم هذا الاستثمار المستمر في جودة المعلمين وتدريبهم في تعزيز مكانة فنلندا ضمن أكثر الدول تقدمًا في المجال التربوي عالميًا. يُعدّ النموذج الفنلندي في تدريب المعلمين مثالًا يُحتذى به عالميًا؛ إذ

يُشكّل الالتزام الصارم بمعايير القبول، والتكوين الأكاديمي العالي، والتدريب المستمر، عاملًا محوريًا في نجاح النظام التعليمي. إن جودة الكوادر التعليمية في فنلندا ليست نتيجة للصدفة، بل ثمرة رؤية استراتيجية تُستثمر في الإنسان وتضع المعلم في قلب العملية التعليمية، وعلى الرغم من الأزمات المالية التي شهدتها فنلندا خلال تسعينيات القرن الماضي، فقد تمّكنت من الحفاظ على جودة نظامها التعليمي عن طريق حزمة من الإصلاحات المدروسة. شملت هذه الإصلاحات دمج المدارس الصغيرة، وزيادة عدد الطلاب في الفصول الدراسية، وإعادة توزيع المسؤوليات على المستوى المحلي، بالإضافة إلى إلغاء نظام التفتيش المركزي، وتعزيز استقلالية المدارس، وتوفير برامج التدريب المهني لكل من المديرين والمعلمين، وتبرز هذه التجربة أن جودة التعليم لا ترتبط بالضرورة بارتفاع حجم الإنفاق، بل تعتمد بدرجة أكبر على كفاءة الإدارة وحسن توظيف الموارد ووضوح الرؤية الاستراتيجية.

الحركة العالمية لإصلاح التعليم (GERM) النشأة والمفاهيم الأساسية

لقد أُصيب النظام الفنلندي التعليمي بفيروس يعرف باسم «حركة إصلاح التعليم الكوكبي» (Global Education Reform)، وهي حركة تهدف - ظاهريًا - إلى معالجة ما يبدو من مشكلات في الأنظمة التعليمية العامة وتحسين جودة التعليم، غير أن هذه الحركة التي ظهرت في ثمانينيات القرن الماضي وانتشرت في عدد من الأنظمة التعليمية، لا سيما في الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وبعض الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، تخدم في المقام الأول مصالح الوكالات الدولية للتنمية والشركات الخاصة عن طريق تدخلها في إصلاح السياسات التعليمية الوطنية.

وقد صاغ هذا المفهوم عدد من الباحثين وعلى رأسهم أندريس شلايشر، بوصفه حركة تعارض النموذج الفنلندي الذي يقوم على العدالة التعاون والاستقلالية المهنية للمعلمين 2020م[10].

وقد برزت هذه الحركة الإصلاحية على مستوى التعليم نتيجة التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في مختلف المجالات، وهي تمثل توجهًا استراتيجيًا يهدف إلى رفع كفاءة التعليم وتحسين مخرجاته النوعية والكمية. تركّز هذه الحركة على مجموعة من المبادئ العامة التي يتمثل أبرزها في:

- **تبنّي نماذج الإدارة التجارية محركًا رئيسًا للإصلاح:** أخذ هذا التوجه من عالم الأعمال ويحد من دور السياسات الوطنية في تطوير وبناء قدرات النظام التعليمي، كما يهمّش تجديد الكوادر التعليمية، بل وربما الأهم، أنه يقيد عمل المعلمين والمدارس. إن الدافع الكامن وراء هذا التوجه هو تحقيق الهيمنة الاقتصادية لبعض الدول والسعي نحو الربحية بدلًا من التركيز على أهداف التنمية البشرية.
- **توحيد المعايير التعليمية:** منذ ثمانينات القرن الماضي، بدأت الإصلاحات التعليمية تتأسس على ثقافة النتائج، وفي العقد التالي أصبحت السياسات التعليمية - لاسيما في الدول الأنجلوسكسونية

- تُبنى على أُسُس من المعايير والمقاييس الموحدة، وأهداف دقيقة وطموحة، جرى إدخال اختبارات متكررة للطلبة والمعلمين في صميم المناهج المقررة؛ بهدف تحقيق تجانس عالمي في السياسات التعليمية عن طريق حلول موحدة ومنخفضة الكلفة، وقد أدى ذلك إلى تحول محور التعلم من تنمية قدرات المتعلمين إلى التركيز على الأداء المدرسي، مع افتراض أن وضع معايير أداء واضحة وعالية سيؤدي بالضرورة إلى تحسين جودة المخرجات التعليمية.

- **التركيز على المواد الأساسية في المدارس:** أُعطيت المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات أولوية قصوى في التقييم والإصلاح، وأصبحت الاختبارات الدولية مثل PISA المحدد الرئيس لنجاح أو فشل الطلاب والمعلمين، بل والنظام التعليمي بشكل كامل، وفي المقابل جرى تجاهل المواد الأخرى مثل الدراسات الاجتماعية والفنون والموسيقى والتربية البدنية؛ إذ يقل تواجد هذه المواد ضمن المناهج الدراسية.

- **التركيز على المجالات البحثية لتحقيق الأهداف التعليمية:** تقود بعض الأبحاث التربوية السياسات التعليمية نحو تبني استراتيجيات تركّز على تحقيق معايير محددة مسبقًا في مجالات أساسية، وتوصي هذه الأبحاث بأن يكون التعليم موجَّهًا ومركّزًا بشكل يضمن استعداد الطلاب للاختبارات، مما يضعف من قدرة المعلمين على التجريب التربوي والمبادرة داخل الصفوف، ويؤدي إلى انعدام الابتكار في الأساليب التعليمية.

- **اعتماد سياسات تقييم أساسية للمدارس:** يُحدد تصنيف المدارس والمعلمين بناءً على اختبارات معيارية وتقييمات سلوكية وأكاديمية، تركز غالبًا على جوانب ضيقة من العملية التعليمية مثل أداء الطلاب في الرياضيات والقراءة ونتائج اختبارات التخرج، وسلوك المعلمين داخل الصف (مثل الاعتماد، والترقية، والتفتيش)، ويمثل هذا الاتجاه نموذجًا لما يمكن اعتباره «تقييمًا عقابيًا» أكثر من كونه داعمًا لتحسين الأداء. ولا يعني هذا الطرح بالضرورة رفض المناهج والمعايير التعليمية التي تركّز على المهارات والمعارف الأساسية، ولكن من الضروري البحث عن سياسات ومقاربات بديلة تشجع على بناء أنظمة تعليمية فعالة ومستدامة، بعيدًا عن النماذج العالمية الموحدة التي تسعى لتحقيق نتائج كمية على حساب النوعية والعدالة التعليمية[11].

وقد ارتبطت هذه المبادئ بإصلاحات هيكلية داخل المدارس، وتحولت المدرسة إلى مؤسسة شبيهة بالشركات، فأصبح هاجس قياس النتائج مفرطًا؛ إذ يجري اختزال الدروس تحت ذريعة التركيز في المواد الأكاديمية فقط، مما يؤدي إلى إحباط المعلمين ويفتح باب الفساد داخل النظام التعليمي، فكلما زادت أهمية نتائج الاختبارات سواء من حيث الميزانية أو الترقيات أو المسار الدراسي، زاد لجوء مديري المدارس والمعلمين والطلاب أنفسهم إلى التحايُل لتحقيق نتائج أفضل. انعكس هذا التوجه بوضوح في سياسات تعليمية اعتمدتها بعض الدول كالصين واليابان وسنغافورة؛ إذ جرى تقليص المحتوى الدراسي والتركيز على جودة المخرجات التعليمية، كما قامت دول أخرى مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد

الأوربي بإعادة تصميم المناهج لتكون أكثر ديناميكية، مع إدخال آليات تقييم ذكية تسهم في تعزيز التعليم الفعّال والقيادة التربوية المستدامة. على رغم ما حققته هذه السياسات من مكاسب في بعض السياقات، إلا أن عددًا من الباحثين والممارسين التربويين انتقدوا الآثار الجانبية المصاحبة لهذا التوجه، من بينها تقليص أدوار المعلمين، وإضعاف الجوانب الإبداعية في التعليم، وزيادة الضغط النفسي الناتج عن ثقافة التقييم والمحاسبة المستمرة، إضافة إلى تجاهل الفروقات الفردية بين المتعلمين. في ضوء ذلك، برزت بدائل تربوية تدعو إلى نماذج أكثر مرونة وإنسانية، وكان من أبرزها النموذج الفنلندي الذي قام على مبدأ الثقة في الكفاءة المهنية للمعلمين ومنح المؤسسات التعليمية استقلالية واسعة، مع التركيز على المساواة وتكافؤ الفرص بدلاً من المنافسة والإقصاء، وعليه، فإن تحليل حركة GERM يُعدّ مدخلاً مهمًا لفهم السياقات العالمية للإصلاح التربوي، ويسهم في توضيح مدى تميز التجربة الفنلندية التي اختارت مسارًا إصلاحيًا مغايرًا في جوهره وأدواته، حيث بُني على المهنية التربوية والاستقلالية المؤسسية والعدالة الاجتماعية في التعليم.

النموذج الفنلندي لجودة التعليم: ملامح التميز مقارنة بالحركة العالمية للإصلاح (GERM)

تعتبر التجربة الفنلندية في مجال التعليم نموذجًا رائدًا يُدرّس عالميًا لما حققته من نتائج متميزة في التقييمات الدولية مثل اختبار PISA، وذلك لما يتسم به نظامها التعليمي من ملامح جودة وفعالية تميزه عن النماذج السائدة عالميًا. يقوم النظام الفنلندي على أربعة محاور رئيسية تشكّل الأساس لجودة التعليم:

- ارتفعت نسبة الحاصلين على الشهادات في جميع المراحل.
- تقديم تعليم شامل متوازن في جميع المجالات.
- العدالة التربوية وانخفاض تأثير الخلفية الاجتماعية على أداء الطلاب.
- الكفاءة في إدارة الموارد البشرية والمادية.

ويُميّز النظام الفنلندي بمنح المدارس استقلالية واسعة في تصميم المناهج وتنظيم شؤونها؛ إذ لا تتدخل الوزارة المركزية إلا في رسم التوجهات الكبرى عبر المجلس الوطني للتعليم، بينما تتولى البلديات مراقبة التنفيذ وضمان التنسيق وتحقيق العدالة. على النقيض من الحركة العالمية للإصلاح (GERM) التي تركّز على المنافسة بين المدارس، والاختبارات المعيارية الموحدة، واعتماد ثقافة المساءلة الصارمة، تعتمد فنلندا نموذجًا يقوم على التعاون بين المؤسسات، والاستقلالية المهنية للمعلمين، والثقة في كفاءتهم، يُعتمد في التقييم على أساليب داخلية صممتها المدارس بالتعاون مع المعلمين، مع وجود اختبار وطني موحد واحد فقط وهو امتحان نهاية التعليم الثانوي العام، الذي يشكّل شرطًا للالتحاق بالجامعة. تعود جذور الإصلاحات التعليمية في فنلندا إلى السبعينيات، حينما جرى تطبيق نموذج المدرسة الأساسية الشاملة، الذي يمتد لتسع سنوات إلزامية ومجانية دون تصنيف مسبق للطلاب أو

مسارات منفصلة، مع إلغاء المدارس الخاصة لتعزيز الانسجام الاجتماعي، كما يولي النظام أهمية كبيرة للدعم الاجتماعي للطلاب، لاسيما ذوي الاحتياجات الخاصة والأقليات، عن طريق توفير وجبات مدرسية مجانية وخدمات صحية ورعاية نفسية وتربوية، مما ينعكس على انخفاض الفوارق الاجتماعية وفقًا لتقارير PISA. على رغم الأزمات المالية التي واجهتها فنلندا في التسعينيات، نجحت في الحفاظ على جودة التعليم عبر إصلاحات ذكية، شملت دمج المدارس الصغيرة، زيادة عدد الطلاب في الفصول، إعادة توزيع المسؤوليات محليًا، إلغاء التفتيش المركزي، وتعزيز التدريب المهني للمديرين والمعلمين، مما يؤكد أن الجودة في التعليم لا تعتمد فقط على حجم الإنفاق، بل على كفاءة الإدارة والرؤية الاستراتيجية.

12-3. النتائج في إصلاحات التعليم الفنلندي

أسفرت الإصلاحات التعليمية في فنلندا عن مجموعة من النتائج الإيجابية التي عززت مكانة النظام التعليمي على المستوى العالمي، ومن أبرز هذه النتائج:

- زيادة مستوى التحصيل التعليمي للسكان البالغين، مما يسهم في رفع جودة القوى العاملة وتحقيق التنمية المستدامة.
- تحقيق العدالة التعليمية بين جميع الطلاب والمعلمين؛ إذ تتساوى فرص النجاح بغض النظر عن الخلفيات الاجتماعية والثقافية.
- مستوى عالٍ من تعلم الطلاب وفقًا لمقاييس التقييم الدولي، مما يعكس جودة التعليم وكفاءته.
- الإنفاق المعتدل على التعليم مع تحقيق كفاءة شبه كاملة من الموارد العامة، ما يدل على حسن إدارة الموارد التعليمية.
- الاهتمام المستمر بتأهيل وتدريب الكادر التعليمي والإداري لضمان مواكبة أحدث الأساليب التربوية والتقنيات الحديثة.
- توفير دعم اجتماعي متكامل للأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة والأقليات؛ بهدف تقليل الفوارق الاجتماعية وتحقيق بيئة تعليمية شاملة.
- تقديم نظام تعليمي مجاني شامل لجميع مراحل التعليم الأساسي، والثانوي، والجامعي، مما يضمن فرصة متساوية للجميع.
- دعم الدولة المتواصل للبحث العلمي وتشجيع الدراسات العليا المجانية للراغبين، ما يعزز الابتكار والتطور في المجتمع.

هذه النتائج تبرز نموذجًا ناجحًا يستند إلى مبادئ العدالة والكفاءة والمرونة، التي يمكن الاستفادة منها لتطوير أنظمة التعليم في سياقات مختلفة.

4. النتائج والتوصيات

4-1. النتائج

أهم النتائج المستخلصة من التعليم في اليمن في القطاعين العام والتعليم العالي:

يُعاني نظام التعليم في اليمن من عدد من التحديات التي تؤثر في جودة التعليم في القطاعين الأساسي والعالي، ويمكن تلخيص أبرز هذه التحديات في النقاط الآتية:

- ضعف أنظمة ضمان الجودة على المستويين الأساسي والجامعي، مما يؤدي إلى عدم تحقيق معايير تعليمية موحدة وفعالة.
- ضعف البنية التحتية التعليمية، التي تؤثر بشكل كبير على جودة العملية التعليمية وتوفير بيئة ملائمة للتعلم.
- مؤهلات أعضاء هيئات التدريس ضعيفة، خاصة في مرحلة التعليم الأساسي، ما يؤثر في جودة التعليم والمخرجات.
- غياب التدريب المستمر والتأهيل للمعلمين، مما يجعلهم غير قادرين على مواكبة التطورات الحديثة في طرق التدريس والتقنيات التربوية.
- عدم استقلالية الجامعات الحكومية ماليًا بسبب السيطرة المركزية من قبل وزارة المالية، مما يحد من قدرة الجامعات على التخطيط والتطوير.
- ضعف القدرة على التخطيط والمتابعة والتقييم داخل قطاع التعليم على المستويين الأساسي والجامعي، مما يؤدي إلى قصور في إدارة العملية التعليمية.
- ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين بسبب عدم توفير المهارات الكافية التي تلبي متطلبات سوق العمل.
- غياب نظام الإرشاد الأكاديمي في المدارس الثانوية، مما يسبب عدم توجيه الطلاب نحو التخصصات المناسبة لقدراتهم وميولهم.
- عدم توفير خدمات مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة، مما يُعيق مواصلة هؤلاء الطلبة لدراستهم بفاعلية.

4-2. التوصيات

استنادًا إلى تحليل وضع التعليم في اليمن وما توصّلت إليه التجربة الفنلندية من جودة في التعليم، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم في اليمن على المستويين الأساسي والجامعي، وهي كما يلي:

- تنظيم برامج تدريبية مستمرة للقيادات التربوية والمعلمين وأعضاء هيئة التدريس الأكاديميين، تركّز على تطوير مهارات التدريس، الإدارة التربوية، والابتكار في التعليم.

- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة تربط بين جميع المدارس والجامعات، مما يسهل عملية التخطيط والمتابعة والتقييم على المستويات المختلفة.
- ربط سياسة قبول الطلبة في الجامعات والتخصصات التعليمية باحتياجات ومتطلبات سوق العمل والمجتمع؛ لضمان توفير مهارات عملية قابلة للتوظيف.
- زيادة التمويل الحكومي لقطاع التعليم في جميع مراحله، مع التركيز على تطبيق مبادئ إدارة الجودة لضمان استغلال الموارد بشكل فعال.
- توفير القناعة والدعم اللازمين لدى القيادات التعليمية لتطبيق نُظُم إدارة الجودة الشاملة، مما يرفع من كفاءة الأداء ويسهم في تحسين النتائج التعليمية.
- بناء معايير موضوعية واضحة لقياس أداء الأكاديميين، الإداريين، والمعلمين، تشمل التقييم المستمر، والتأهيل، والالتزام بالممارسات التربوية الحديثة.
- تعزيز استقلالية الجامعات والمدارس ماليًا وإداريًا ضمن إطار واضح للرقابة؛ لتمكينها من اتخاذ قرارات أكثر مرونة وفاعلية.
- تطوير نظام الإرشاد الأكاديمي والمهني في المدارس الثانوية؛ لتوجيه الطلاب نحو التخصصات التي تناسب قدراتهم وتلبي احتياجات سوق العمل.
- توفير خدمات الدعم الاجتماعي والنفسي للأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة؛ لضمان تكافؤ الفرص وإمكانية التعلم الفعّال.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة عرض جودة النظام التعليمي في التجربة الفنلندية، عن طريق عرض محاور متعددة تمثل مراحل تطوره والخصائص التي تميزه على المستوى الدولي، وقد بدأت الدراسة بتعريف شامل لمفهوم الجودة في التعليم، موضحة كيف ينظر إليها أنها نظام شامل يشمل جودة المحتوى التعليمي، الكادر التدريسي، البنية التحتية ونتائج التعلم، مع التأكيد على أهمية العدالة وتكافؤ الفرص. في المحور الثاني، أُلقي الضوء على واقع التعليم في اليمن، لاسيما في قطاعي التعليم العام والتعليم العالي، حيث تم استعراض أبرز التحديات التي يواجهها النظام التعليمي، مثل ضعف البنية التحتية، ندرت الكوادر المؤهلة، غياب التدريب المستمر، والمركزية الشديدة في إدارة الموارد المالية، وهي عوامل تؤثر سلبًا على جودة التعليم ومدى مواءمته لمتطلبات سوق العمل.

أما المحور الثالث، فقد ركّز على التجربة الفنلندية بوصفه نموذجًا تعليميًا رائدًا يتسم بشمولية التعليم واستقلالية المدارس في اتخاذ القرارات التربوية، إضافة إلى الدعم القوي للمعلمين عن طريق فرص التدريب المستمر، كما يولي هذا النظام اهتمامًا خاصًا بتقليل الفوارق الاجتماعية عبر تقديم الدعم الشامل لجميع الطلاب، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة، ضمن بيئة تعليمية متوازنة تجمع بين التعليم الأكاديمي، الفنون، والمهارات الحياتية.

جرى أيضًا استعراض مؤشرات جودة التعليم في فنلندا، والتي تشمل ارتفاع معدلات التحصيل الدراسي، تكافؤ الفرص التعليمية، وكفاءة استخدام الموارد مع إنفاق معتدل، كما جرت مقارنة هذا النظام بالحركة العالمية لإصلاح التعليم (GERM)؛ إذ أظهرت الدراسة أن النموذج الفنلندي يتبنّى نهجًا مختلفًا قائمًا على التعاون والاستقلالية والمهنية، بدلًا من التركيز على التنافس والاختبارات الموحدة.

أما المحور الأخير، فقد استعرض نتائج النظام الفنلندي، التي أفضت إلى مستويات متقدمة من التحصيل والعدالة التعليمية، فضلاً عن كفاءة إدارية عالية، وفي المقابل، حللت الدراسة التحديات التي تُعيق تطور التعليمي في اليمن، مثل ضعف الجودة، وغياب التخطيط الاستراتيجي، وارتفاع معدلات بطالة الخريجين نتيجة ضعف ارتباط مخرجات التعليم باحتياجات السوق.

وقد اختتمت الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات العلمية لتحسين جودة التعليم في اليمن، منها: تطوير قدرات الكوادر التعليمية، تحسين البنية التحتية، توفير فرص التدريب المستمر، ربط سياسات القبول الجامعي بمتطلبات سوق العمل، تعزيز تمويل التعليم، إلى جانب اعتماد إدارة الجودة الشاملة.

بناءً على ما سبق، تؤكد الدراسة أن التجربة الفنلندية تمثل نموذجًا يُحتذى به في بناء نظام تعليمي ناجح، يستند إلى مفاهيم العدالة، الجودة، والاستقلالية المهنية، ما يجعلها مرجعًا مهمًا لإحداث إصلاحات جذرية وفعالة في النظام التعليمي اليمني.

المراجع

(1) Rhodes, Lewis. A. On the Road to Quality. Congress Library U.S.A. 1997. p. 37

(2) مهدي السامرائي: إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمية. دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، طبعة أولى 2007. ص38.

(3) الائتلاف اليمني للتعليم للجميع: تقرير واقع التعليم في اليمن 2023م. ص3.

(4) الائتلاف اليمني للتعليم للجميع: تقرير واقع التعليم في اليمن 2023م. ص14.

(5) World conference on higher education for twenty -first century: Vision and action, commission II Quality of higher education, final report. UNESCO 1998. Paris. P 12.

(6) Lawrence. J. Dangerfield.B. Integrating professional reaccreditation and Quality award processes. Quality assurance in education.2001. P 80.

(7) Scott. W.R. « Organization: Rational, natural and open systems 4 rd. ed. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall U.S.A. 1998. p. 54.

(8) المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مشروع تطوير الأداء النوعي ورفع كفاءة التخطيط المؤسسي في الجامعات العربية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نيويورك. الولايات المتحدة الامريكية.

(9) Sahlberg.P. Finnish Lessons: What Can the World Learn from Educational Change in Finland? (3rd ed.), Columbia University. Foreword by Howard Gardner. 2021. P. 20.

(10) Andreas Schleicher (2019). La Confiance, Secret de l'Education à la Finlandaise. Bibliothèque de l'Université d'Helsinki. P.36.

(11) Sahlberg.P. « L'Ecole en Finlande un modèle ?» Extrait de Leçons Finlandaise. www.educationfinlande.fr 1/2 ص 2025. ترجمة الباحث من اللغة الفرنسية.

الأمن الغذائي في اليمن

دراسة تحليلية للتحديات الاقتصادية خلال الفترة 2015 - 2025م

Food Security in Yemen

An Analytical Study of Economic Challenges During the Period (2015 - 2025)

د. سهير علي عاطف
أستاذ مساعد قسم علم الاجتماع - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة صنعاء - اليمن

Dr. Suhair Ali Atef
Assistant Professor, Department of Sociology -
Faculty of Arts and Humanities
Sana'a University - Yemen

ملخص

يحلل هذا البحث واقع الأمن الغذائي في اليمن (2015 - 2025م) في ظل تحديات أبرزها النزاع المسلح والتدهور الاقتصادي والكوارث الطبيعية. وتكمن إشكالية الدراسة في استمرار تفاقم انعدام الأمن الغذائي رغم الجهود المحلية والدولية، إذ يعاني أكثر من ثلثي السكان من الجوع وسوء التغذية، خاصة بين الأطفال والنساء في المناطق الريفية. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بيانات وتقارير دولية لتقييم أثر العوامل السياسية والاقتصادية والبيئية على الأمن الغذائي. أظهرت النتائج انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 40%، وتزايد الاعتماد على الواردات، وتراجع القدرة الشرائية، مما زاد من هشاشة الأمن الغذائي، مع محدودية فعالية التدخلات الإنسانية. وتخلص الدراسة إلى أن الأمن الغذائي في اليمن يمثل تحديًا إنسانيًا وتنمويًا يتطلب حلولًا استراتيجية مستدامة.

كلمات مفتاحية: الأمن الغذائي في اليمن، انعدام الأمن الغذائي، التحديات الاقتصادية، النزاع المسلح، سوء التغذية.

Abstract

This study examines food security in Yemen (2015 - 2025) amid challenges such as armed conflict, economic decline, and natural disasters. Despite local and international efforts, food insecurity continues to worsen, with over two-thirds of the population suffering from hunger and malnutrition, especially among children and rural women.

Using a descriptive-analytical approach and international data, the study assesses the impact of political, economic, and environmental factors on food security, findings show a 40% decline in agricultural output, growing import dependence, and reduced purchasing power, alongside limited humanitarian effectiveness, the study concludes that food security in Yemen is a complex humanitarian and developmental challenge requiring sustainable strategic solutions.

Keywords: Food security in Yemen, food insecurity, economic challenges, armed conflict, malnutrition.

مقدمة

يُعدّ الأمن الغذائي (Food Security) أحد أهم التحديات التي تواجه الدول النامية، لاسيما تلك المتأثرة بالنزاعات، ولهذا تمثل مشكلة الأمن الغذائي لدى الكثير من تلك الدول بمقام التحدي الصعب الذي تواجهه في ظل تلك التوترات، بالإضافة إلى التغيرات المناخية التي بدأت تعاني منها الكثير من دول العالم، وتُشير بعض التقارير الدولية إلى أن الأمن الغذائي يُقصد به قدرة جميع الأفراد، في كل الأوقات، على الحصول على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ لتلبية احتياجاتهم الغذائية[1]. كما يُعتبر الأمن الغذائي اليوم من المتطلبات الأساسية، وأحد أهم المحاور الجوهرية التي تعتمدها عملية التنمية المستدامة (Sustainable Development)؛ إذ يشكّل شرطًا أساسيًا للاستقرار المجتمعي والصحي والاقتصادي[2]، تُعدُّ قضية الغذاء من أبرز القضايا الحساسة التي يعاني منها جميع شعوب العالم، ولها أهمية قصوى في وقتنا الحاضر وفي كل الأوقات؛ إذ تعمل جميع الدول على توفير احتياجات شعوبها من الغذاء من غير التأثير على الموارد الطبيعية ومحاولة استدامتها للأجيال القادمة؛ لأن الغذاء هو الذي يحدد نوعية حياة البشر، كما يسهم في استمرارية وجودهم عن طريق الحصول على غذاء كافٍ، وآمن، ومغذٍ.

ولهذا، فتوفير غذاء آمن أصبح من ضمن التحديات التي يواجهها العالم، لاسيما في ظل استمرار تفاقم الأزمات والحروب في معظم دول العالم، التي أدّت إلى تدمير البنية التحتية، وأسهمت في تفشي الجوع نظرًا لعدم تمكن الغالبية من السكان للوصول إلى الموارد الغذائية والسُبل الكفيلة بتأمين الغذاء، بالإضافة إلى ما آلت إليه تلك الأزمات وما ألحقته من صدمات اقتصادية أثرت في القدرة الشرائية للأفراد في تلك المجتمعات، كما أسهمت الأزمات والحروب والتقلبات المناخية أيضاً في ارتفاع أسعار الغذاء، وانهيار الأمن الغذائي في معظم تلك المجتمعات.

وقد أشار تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم للعام 2023م[3]. إلى أنه في عام 2022م انخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بنحو 3.8 مليون شخص مقارنة بعام 2021م، ولا يزال الجوع في ارتفاع مستمر في جميع أنحاء إفريقيا وغرب آسيا ومنطقة البحر الكاريبي. ومن المتوقع أن ما يقرب من 600 مليون شخص سيظلون يواجهون الجوع في عام 2030م، وفي عام 2022م لم يتمكن 2.4 مليار شخص، بينهم عدد أكبر نسبيًا من النساء والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية، من الحصول على طعام مغذٍ وآمن وكافٍ على مدار العام، ولايزال ملايين الأطفال دون سن الخامسة يعانون من التقزم 148 مليونًا، والهزال 45 مليونًا، وزيادة الوزن 37 مليونًا.

وظل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد على المستوى العالمي دون تغيير للسنة الثانية على التوالي، بعد زيادة حادة من عام 2019م إلى عام 2020م، وحوالي 29.6% من سكان العالم - 2.4 مليار شخص - يُعانون من نقص معتدل في الأمن الغذائي أو يعانون من انعدام الأمن

الغذائي الشديد في عام 2022م، حيث يعاني حوالي 900 مليون منهم (11.3% من سكان العالم) من انعدام الأمن الغذائي الشديد كما لم يتمكن أكثر من 3.1 مليار شخص في العالم - أو 42% - من تحمل تكاليف النظام الغذائي الصحي في عام 2021م، في حين أن هذا يمثل زيادة إجمالية قدرها 134 مليون شخص مقارنة بعام 2019م قبل حلول العام 2021م. ومع تفشي الوباء، انخفض عدد الأشخاص غير القادرين على تحمل تكاليف نظام غذائي صحي بمقدار 52 مليون شخص في الفترة من 2020م إلى 2021م.

واليمن من ضمن تلك الدول التي تُعاني من مشكلة الأمن الغذائي، وقد برزت بشكل حاد منذ عام 2015م نتيجة الحرب المستمرة وتدهور الاقتصاد وانهيار الخدمات الأساسية، مما جعلها تُصنَّف بحسب التقارير الدولية بأنها واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية عالميًا.

كما تسبب النزاع في تدمير البنية التحتية الزراعية مثل السدود والحواجز المائية وغيرها، ونجم عن ذلك تعطيل لسلاسل الإمداد الغذائي، وكذلك النزوح الجماعي للسكان إلى مناطق أخرى أكثر أمانًا لهم. وانعكس ذلك على الجانب الاقتصادي؛ إذ تراجعت قيمة العملة المحلية وارتفعت أسعار الغذاء بشكل كبير، مما جعل الوصول إلى الغذاء تحديًا يوميًا لمعظم الأسر[4]، ونتيجة لتلك المعاناة، جعلت الجهات الرسمية والمجتمع المحلي من يتحملون المسؤولية الوطنية للتخفيف من حدة تلك المشكلة.

ويسعى هذا البحث إلى عرض وتحليل مشكلة انعدام الأمن الغذائي في اليمن وعجزها عن تلبية احتياجاتها الغذائية محليًا، ولا تزال تقوم بسد تلك الاحتياجات باستيرادها من الخارج.

مشكلة البحث

على الرغم من تلك الإجراءات التي قامت بها الجهات الرسمية والمجتمعية للتخفيف من حدة مشكلة الأمن الغذائي في اليمن، إلا أن البيانات الإحصائية لا تزال تُشير إلى أن أكثر من ثُلثي سكان اليمن واجهوا مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي خلال المدة 2015 - 2025م، ولا تزال هناك أزمة غذاء في اليمن يعاني منها المجتمع اليمني بسبب الظروف الراهنة، مما أدت إلى وصول اليمن إلى مراكز متقدمة في خارطة الجوع العالمية، تنذر بمرحلة الخطر؛ إذ يعاني أكثر من نصف سكان اليمن من الجوع الحاد، وتُعد أزمة الغذاء في اليمن من الأزمات الكبرى التي تمر بها البلاد، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية الحاد (Acute Malnutrition) لدى الأطفال والنساء، خصوصًا في المناطق الريفية[5]، ويُعدّ الأطفال دون سن الخامسة من أكثر الفئات تضررًا، إذ تصل نُسب سوء التغذية الحاد في بعض المحافظات إلى مستويات كارثية تفوق المعدلات العالمية المسموح بها[6].

إلى جانب النزاع والحالة الاقتصادية، أدت العوامل المناخية والبيئية دورًا إضافيًا في تفاقم الأزمة؛ إذ شهدت البلاد ظواهر السيول والفيضانات وموجات الجفاف التي دمرت مساحات

واسعة من الأراضي الزراعية وأثّرت في الإنتاج المحلي، مما زاد من الاعتماد على الواردات الغذائية والمساعدات الإنسانية الدولية (FAO, 2022).

وقد أظهرت تقديرات متطابقة انخفاض مساحة الزراعة بمعدّل 40%، وأن إنتاجية المحاصيل (crop yields) انخفضت بنسبة 45% في المناطق الريفية مقارنة بما قبل الحرب جاء ذلك، وفقًا لبيانات وزارة الزراعة اليمنية[7].

ومع استمرار الحرب وغياب الاستقرار السياسي، تحوّلت قضية الأمن الغذائي في اليمن إلى قضية إنسانية وتنموية مركبة ترتبط بالصحة العامة والتعليم والفقر والعدالة الاجتماعية، وأدى انعدام الأمن الغذائي إلى تفاقم الفقر والبطالة، وزيادة هشاشة الأسر، ودفع الكثير من المجتمعات إلى تبني استراتيجيات سلبية للتكيّف، مثل تقليل عدد الوجبات اليومية أو بيع الأصول الإنتاجية، وكل تلك الجهود الإنسانية الدولية والإقليمية المبذولة منذ عام 2015م للتخفيف من آثار الأزمة اليمنية، لكنها لم تتمكن من الوصول لتحقيق الأمن الغذائي في اليمن، ولاتزال مشكلة الأمن الغذائي تمثل أحد أكبر التحديات الإنسانية والتنموية في اليمن؛ إذ يعاني أكثر من ثُلثي السكان من صعوبة الحصول على الغذاء الكافي والآمن، فيما ترتفع معدلات سوء التغذية الحاد والمزمن بين الأطفال والنساء بصورة مقلقة، وهذه المعطيات تجعل من قضية الأمن الغذائي في اليمن خلال الفترة 2015 - 2025م مشكلة بحثية معقدة ومتعددة الأبعاد تستحق الدراسة والتحليل. ومن هذه المشكلة برزت إشكالية هذا البحث، التي تتمحور في التساؤل الرئيس الآتي:

ما أبرز مظاهر وتحديات الأمن الغذائي في اليمن خلال المدة (2015 - 2025م)، وما العوامل المؤثرة في تفاقمها أو الحد منها؟

وللإجابة عن هذا التساؤل الرئيس برزت التساؤلات الفرعية الآتية المتمثلة في:

1. ما التطورات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في تفاقم أزمة الأمن الغذائي في اليمن منذ عام 2015م؟
2. كيف أثّر النزاع المسلح والاضطرابات السياسية في إنتاج وتوزيع الغذاء والوصول إليه؟
3. ما دور المؤشرات الاقتصادية (التضخم، تراجع العملة، البطالة) في زيادة معدلات انعدام الأمن الغذائي؟
4. كيف أسهمت الكوارث الطبيعية والعوامل المناخية (مثل الجفاف والسيول) في تعميق الفجوة الغذائية؟
5. ما حجم التدخلات الإنسانية الدولية (WFP، FAO، UNICEF) خلال هذه المدة، وما مدى فاعليتها في تحسين الأمن الغذائي؟
6. ما انعكاسات انعدام الأمن الغذائي على الفئات الأكثر هشاشة (الأطفال، النساء، النازحين داخليًا)؟

أهداف البحث

الهدف العام

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على أبرز التحديات التي تواجه اليمن في تحسين أمنها الغذائي، وذلك عن طريق تحليل مظاهر وتحديات الأمن الغذائي في اليمن خلال المدة 2015 - 2025م، وفهم العوامل المؤثرة في تفاقمه أو الحد منه، لتقديم توصيات استراتيجية قابلة للتطبيق لتعزيز الأمن الغذائي.

الأهداف الخاصة

1. دراسة التطورات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في تدهور الأمن الغذائي في اليمن منذ عام 2015م.
2. تقييم تأثير النزاع المسلح والاضطرابات السياسية على الإنتاج الغذائي المحلي وسلاسل التوزيع والوصول إلى الغذاء.
3. تحليل العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية (التضخُم، تراجع قيمة العملة، البطالة) ومستويات انعدام الأمن الغذائي.
4. استكشاف دور الكوارث الطبيعية والعوامل المناخية مثل الجفاف والسيول في تعميق الأزمة الغذائية.
5. تقييم حجم وفاعلية التدخلات الإنسانية الدولية (مثل برامج UNICEF، FAO، WFP) في الحد من آثار انعدام الأمن الغذائي.
6. تحديد الفئات الأكثر هشاشة (الأطفال، النساء، النازحين داخليًا) وقياس تأثير الأزمة فيها.

المنهجية البحثية

مناهج البحث

يعتمد هذا البحث على منهج البحث النظري الوصفي التحليلي (Descriptive-Analytical Research)؛ إذ يهدف إلى دراسة مظاهر وتحديات الأمن الغذائي في اليمن خلال المدة 2015 - 2025م، وتحليل العوامل المؤثرة فيه.

- **البعد الوصفي (Descriptive):** لتوضيح اتجاهات معدلات انعدام الأمن الغذائي، أسعار المواد الغذائية، والفئات الأكثر هشاشة كما جرى عرضها في المحورين الأول والثاني.
- **البعد التحليلي (Analytical):** لفهم العلاقة بين العوامل السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتأثيرها في الأمن الغذائي، مع تقييم فاعلية التدخلات الإنسانية.

مصادر البيانات

يعتمد البحث على مصادر رئيسة وثانوية، تتضمن:

- **التقارير الدولية:** تقارير برنامج الأغذية العالمي (WFP)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF).
- **البيانات الحكومية:** إحصاءات وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية، وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء.
- **البيانات الإعلامية والرقمية:** تقارير المنظمات غير الحكومية (NGOs)، والمصادر الإعلامية الموثوقة لمتابعة المستجدات خلال المدة 2015 - 2025م.

أدوات جمع البيانات

- **تحليل البيانات الثانوية:** دراسة وتقويم التقارير الإحصائية والمقالات الأكاديمية لفهم الوضع الحالي للأمن الغذائي في اليمن، والتغيرات الزمنية خلال المدة المحددة.
- **الرسوم البيانية والجداول التوضيحية:** استخدام المخططات لتصوير الاتجاهات والمعدلات، مثل نسب السكان المتأثرين بانعدام الأمن الغذائي، معدلات سوء التغذية، وتقلبات الأسعار.

حدود البحث

- **الزمنية:** يغطي البحث المدة من 2015م إلى 2025م.
- **المكانية:** اليمن بشكل عام.
- **الموضوعية:** يعتمد البحث على البيانات المنشورة والتقارير الرسمية، مع إدراك محدودية بعض البيانات بسبب النزاع والوصول المحدود لبعض المناطق.

أهم المصطلحات الأساسية

1. **الأمن الغذائي (Food Security)**:[8] يُشير إلى قدرة المجتمع على توفير احتياجاته من الغذاء، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، هذه الاحتياجات يجري توفيرها من الإنتاج المحلي للسلع والمواد الغذائية، أو بتوفيرها من عائدات الصادرات واستيرادها بما يلبي النقص من الإنتاج المحلي من الغذاء، وبهذا، فالأمن الغذائي يقصد به الحالة التي يتمكن فيها جميع الأفراد، في جميع الأوقات، من الوصول إلى غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم لحياة نشطة وصحية، ويشمل الأمن الغذائي أربعة أبعاد رئيسة: توافر الغذاء، الوصول إلى الغذاء، استخدام الغذاء، واستقرار الأمن الغذائي على المدى الطويل.
2. **انعدام الأمن الغذائي (Food Insecurity):** حالة عدم القدرة على الحصول على غذاء كافٍ أو مغذٍ، مما يؤدي إلى الحرمان الغذائي ونقص العناصر الغذائية الأساسية وتأثر الصحة العامة.

3. **سوء التغذية (Malnutrition):** اختلال في التوازن الغذائي سواء بالنقص أم الزيادة، ويشمل:

- **سوء التغذية الحاد (Acute Malnutrition):** الذي يؤدي إلى فقدان الوزن بشكل سريع.
- **سوء التغذية المزمن (Chronic Malnutrition):** الذي يُسبب تقزُّم الأطفال على المدى الطويل.

4. **الهشاشة الغذائية (Food Vulnerability):** الحالة التي تجعل الأفراد أو الأسر أكثر عُرضة لتأثيرات انعدام الأمن الغذائي نتيجة عوامل اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية مثل الفقر، النزوح، الجفاف، أو الصراعات المسلحة.
5. **القدرة على الصمود (Resilience):** قدرة الأفراد والمجتمعات على مواجهة الصدمات والأزمات، مثل النزاعات والكوارث الطبيعية، والحد من تأثيرها في الأمن الغذائي، واستعادة حياتهم الطبيعية بسرعة.
6. **المساعدات الإنسانية الغذائية (Humanitarian Food Assistance):** الدعم الغذائي المقدَم من المنظمات الدولية أو الحكومات أو الجمعيات غير الحكومية لتخفيف آثار الأزمات الطارئة على السكان المتأثرين، ويشمل توزيع المواد الغذائية، الدعم النقدي مقابل الغذاء، والبرامج التغذوية للأطفال والنساء.
7. **الفئات الأكثر هشاشة (Vulnerable Groups):** تشمل الأطفال دون سن الخامسة، النساء الحوامل والمرضعات، وكبار السن، والمشردين داخليًا، والأسر منخفضة الدخل، الذين تتأثر صحتهم وأمنهم الغذائي بشكل أكبر نتيجة الأزمات.
8. **الكوارث الطبيعية وتأثيرها على الغذاء (Natural Disasters & Food Impact):** الأحداث البيئية مثل الجفاف، الفيضانات، السيول، والعواصف التي تؤثر في إنتاج الغذاء، وتقلل من القدرة على الحصول على غذاء كافٍ، مما يزيد من معدلات انعدام الأمن الغذائي.

1. الأمن الغذائي (Food Security)

1-1. مفهوم الأمن الغذائي وأهميته

يُعَدّ الأمن الغذائي من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة (Sustainable Development)، والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لأي دولة. بحسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO, 2021)، يُشير الأمن الغذائي إلى الحالة التي يتمكن فيها جميع الأفراد، في جميع الأوقات، من الحصول على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم لحياة نشطة وصحية.

يشمل الأمن الغذائي أربعة أبعاد رئيسية:

1. **توفر الغذاء (Food Availability):** أي كفاية إنتاج الغذاء محليًا واستيرادًا لتلبية احتياجات السكان.
2. **الوصول إلى الغذاء (Food Access):** قدرة الأفراد على شراء الغذاء أو الحصول عليه عن طريق الموارد المادية والاجتماعية.
3. **استخدام الغذاء (Food Utilization):** الكفاءة في استخدام الغذاء من خلال المعرفة الغذائية، المياه النظيفة، والصرف الصحي.
4. **الاستقرار الغذائي (Stability):** القدرة على الحفاظ على الأبعاد الثلاثة السابقة على المدى الطويل، وعدم التعرض للصدمات الاقتصادية أو الطبيعية أو النزاع.

2-1. أهمية الأمن الغذائي:

- يؤثر مباشرة في الصحة العامة والقدرة على العمل والإنتاج.
- مرتبط بمؤشرات التنمية البشرية (الصحة، التعليم، الدخل).
- يُعدّ مؤشرًا على الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ إذ إن انعدام الأمن الغذائي يمكن أن يؤدي إلى نزاعات وصراعات على الموارد.

3-1. السياق التاريخي لأزمة الأمن الغذائي في اليمن (2015 - 2025م)

يُعدُّ الوضع الغذائي في العالم من القضايا المهمة والحيوية التي تهم جميع شعوب الأرض، مما يستدعي اهتمامًا عالميًا، وتعاني العديد من المناطق، وخاصة الدول النامية، من أزمات غذائية متعددة؛ إذ أسفرت تأثيرات تقلبات المناخ والحروب والصدمات الاقتصادية عن تباطؤ التقدم الذي تم إحرازه سابقًا في مكافحة الجوع في العديد من الدول، وهذا الوضع يُعيق القدرة على الوصول إلى غذاء صحي وكافٍ، مما يسهم في ارتفاع معدلات سوء التغذية والأمراض المرتبطة بها، ولهذا، فإن تأمين الغذاء الكافي والصحي للجميع، مع مراعاة الاستدامة البيئية وعدم استنزاف الموارد الطبيعية أو تدهورها، وضمان جودة بيئية مستدامة على المدى الطويل، يُعدّ من أكبر التحديات التي يواجهها العالم.

ووفقًا للتقرير العالمي للأزمات الغذائية للعام (2024م)[9]، أن هناك ما يُقارب 281.6 مليون

شخص بنسبة قدرها 21.5% يعانون من مستويات مرتفعة من الجوع الحاد في 59 بلدًا وإقليمًا في العام 2023م، وقد ازداد عدد الأشخاص المعرضين للجوع بمقدار 24 مليون شخص مقارنة بالعام 2022م، تُعد النساء والأطفال الأكثر تأثرا بأزمات الجوع؛ إذ يوجد 36 مليون طفل دون سن الخامسة في 32 دولة يعانون من سوء التغذية الحاد؛ كما أن النزوح الناتج بسبب الحروب والكوارث أسهم في تفاقم أزمة سوء التغذية الحاد في عام 2023م.

وبحسب التقرير العالمي للأزمات الغذائية للعام (2024م) تُعد الحروب المحرك الأساسي وأحد أبرز العوامل المؤثرة في الوضع الغذائي؛ إذ يُعاني 135 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في 20 دولة، مما يجعل هذه النسبة الأعلى على مستوى العالم. تؤدي الحروب إلى فقدان جميع المكاسب الاقتصادية والتنموية، كما تحد من قدرة الدول والمجتمعات على الصمود والتعافي من الأزمات. يلي ذلك الظواهر المناخية المتطرفة، حيث أشار التقرير إلى أن أكثر من 77 مليون شخص في 18 دولة عانوا من مستويات مرتفعة من انعدام الوضع الغذائي. بالمقارنة مع عام 2022م فقد كانت هناك 12 دولة تأثرت بالظواهر المناخية، شمل ذلك 57 مليون شخص، وقد شهد العالم ارتفاعًا غير مسبوق في درجات الحرارة، بالإضافة إلى الفيضانات الشديدة، العواصف، الجفاف، حرائق الغابات، وانتشار الآفات والأمراض، كما أشار التقرير إلى أن هناك حوالي 75 مليون شخص في 21 دولة تأثروا بالصدمات الاقتصادية نتيجة اعتمادهم الكبير والمباشر على المدخلات الغذائية والزراعية المستوردة. وساهمت هشاشة الوضع الاقتصادي في انخفاض قيمة العملة وارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى زيادة مستويات الديون الخارجية، وقد أدى ذلك إلى استمرار ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الضغوط الاقتصادية الناجمة عن الصدمات العالمية الشديدة التي فرضتها جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا.

كما تعيش معظم دول العالم العربي حالة غذائية آمنة ومعتدلة، في حين لا تزال كلٌّ من سوريا واليمن تعانيان من تدهور الوضع الغذائي، وذلك بسبب الحروب المستمرة على مدى السنوات الماضية وتأثيراتها السلبية، بالإضافة إلى الصدمات الاقتصادية؛ إذ تعاني سوريا من مرحلة غذائية حادة، بينما يواجه اليمن مرحلة تنذر بالخطر، إذ سجلت أعلى نسبة من بين الدول في غرب آسيا وشمال إفريقيا، ويعود ذلك إلى الحرب المستمرة في اليمن منذ عام 2015م، التي أدت إلى حدوث صدمات اقتصادية تسببت في عدد من الأزمات، تلتها التقلبات المناخية مثل العواصف، الجفاف، والفيضانات، فقد أسهمت في تفاقم الوضع. شهدت اليمن عدة فيضانات وأعاصير أدت إلى فيضانات شديدة، مما أثّر بشكل مباشر في الوضع الغذائي؛ فقد تسببت الفيضانات والسيول في تدمير المزارع والمحاصيل الزراعية وأنظمة الري، أسهمت في انتشار الأمراض التي ينقلها البعوض، بالإضافة إلى الأمراض المرتبطة بالصرف الصحي مثل الكوليرا. كما أن آفة أسراب الجراد تشكّل تهديدًا إضافيًا للمحاصيل الزراعية.

شكل (1)

يوضح مؤشرات الجوع في بلدان غرب آسيا وشمال إفريقيا للعام 2023م

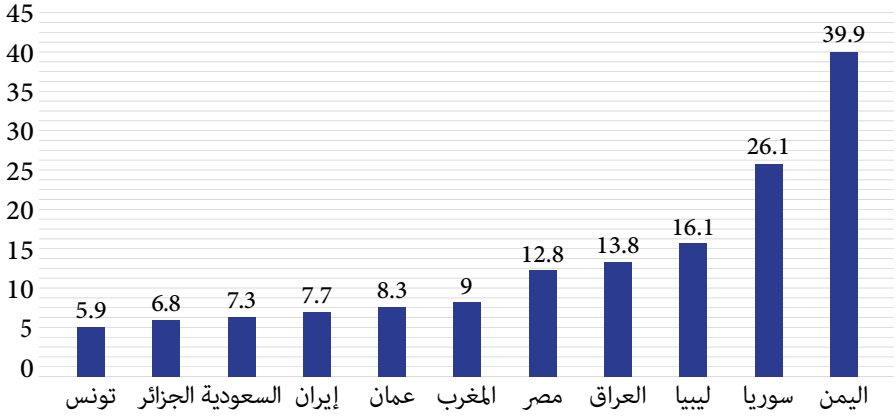

المصدر: Figure 1GLOBAL HUNGER INDEX 2023 Report

كما يُشير مؤشر الجوع العالمي (Global Hunger Index)[10] إلى أن الوضع الغذائي في اليمن على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية يتسم بعدم الاستقرار؛ إذ يتأرجح بين المرحلة الثالثة (الحادة) والمرحلة الرابعة (المنذرة بالخطر)؛ إذ سجل المؤشر عام 2000م نسبة بلغت 41.4%، مما يدل على حالة منذرة بالخطر، ومنذ ذلك الحين شهد الوضع الغذائي في اليمن تقلبات بين الارتفاع والانخفاض، أما أحدث قراءة في عام 2023م، فقد بلغت 39.9% مما يضع اليمن في المرحلة الثالثة، ويعتمد مؤشر الجوع العالمي (GHI) على أربع قيم وهي: **نقص التغذية، هزال الأطفال، تقزم الأطفال ووفيات الأطفال،** استنادًا إلى قيم المؤشرات الأربعة تُحتسب درجة المؤشر العالمي للجوع على مقياس مكون من 100 نقطة يعكس شدة الجوع في البلد؛ إذ تمثل الدرجة صفر (zero) أفضل درجة ممكنة للجوع و100 هي الأسوأ.

وقد أفاد التقرير العالمي للأزمات الغذائية للعام 2024م أن اليمن تُعدُّ واحدة من بين عشر دول تعاني من أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد على مدار السنوات الثماني الماضية، وقد جرى إدراج اليمن في التقرير العالمي للأزمات الغذائية خمس مرات متتالية بين عامي 2018م و2022م، مُنذُ صدور هذا التقرير في عام 2017م. ومن عام 2016م إلى 2019م كانت اليمن تستضيف أكبر عدد من اللاجئين؛ إذ يعيش حوالي 100,000 لاجئ في اليمن معظمهم من الصومال، مما أسهم في تفاقم الأزمة الغذائية في البلاد، وحصلت على المركز الأخير على الصعيدين العربي والعالمي في مؤشر الجوع العالمي (GHI)، واحتلت المرتبة 123 عالميًا والـ 16 عربيًا، تُعدُّ اليمن من أكثر الدول العربية تأثرًا بالجوع؛ إذ سجلت نسبة إجمالية متوسطة بلغت 39.9% في مؤشر الجوع العالمي، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (1)
يوضح مؤشر الجوع العالمي (GHI) في اليمن خلال المدة ما بين (2000 - 2023م)

العام	2000م	2008م	2015م	2022م	2023م
الترتيب ١٢٣ من أصل ١٢٥ دولة	%41.4	%37.8	%42.7	%45.1	%39.9

GLOBAL HUNGER INDEX 2023 Report

يتبيّن من الجدول أن اليمن دخلت عام 2015م مرحلة تنذر بالخطر، ولا يزال الوضع يتدهور باستمرار، لأن مشكلة الغذاء في اليمن تتمثل في التزايد المستمر للاحتياجات الغذائية بمعدلات أسرع من معدلات الإنتاج، ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها ما يمر به اليمن من صراعات وحروب ونزوح للسكان، بالإضافة إلى ما يشهده الإنتاج الزراعي الغذائي من تناقص، لاسيما في الحبوب كمخزون استراتيجي، وما يترتب على ذلك من استيراد مما يؤدي إلى عجز في النقد الأجنبي؛ لذا فارتفاع الواردات الغذائية مقابل انخفاض الصادرات تتسبب في التضخم وارتفاع الأسعار.

ونتيجة لذلك ترتفع نسب الجوع؛ إذ سجلت اليمن ثاني أعلى نسبة جوع في العام 2022م ثم بدأ المعدل بالانخفاض نتيجة لعدة عوامل منها الهدنة بإيقاف الحرب وما اتخذته الحكومة من إجراءات للتعافي الاقتصادي، ولهذا يمكن القول إن اليمن منذ عام 2015م، عندما دخلت في نزاع مسلح مستمر، تسبب ذلك في تدهور حاد في الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي، مما أثّر بشكل مباشر في الأمن الغذائي، وقد كان لذلك، بالإضافة إلى بعض العوامل، التأثير الكبير في سوء الأوضاع المادية والمعيشية مثل:

- **النزاع المسلح:** أدى إلى دمار واسع في البنية التحتية الزراعية، وانقطاع خطوط الإمداد الغذائي، ونزوح ملايين الأسر.
- **الاقتصاد الوطني:** انهيار العملة الوطنية، وتضخم أسعار المواد الغذائية الأساسية، وتراجع القدرة الشرائية للسكان.
- **الخدمات الأساسية:** نقص المياه النظيفة، وانقطاع الكهرباء، وتدهور خدمات الصحة والتعليم، مما زاد من هشاشة السكان أمام أزمة الغذاء.
- **الكوارث الطبيعية:** تعرض اليمن للجفاف، السيول، والعواصف الرملية، مما أثّر في الإنتاج الزراعي المحلي وزاد من الاعتماد على الواردات.

ووفقًا لتقارير برنامج الأغذية العالمي (WFP) و(FAO)، فقد ارتفعت نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من 45% في 2015م إلى نحو 85% في 2025م، وهو ما يوضح عمق الأزمة واستمرار تفاقمها، ويمكن القول إن السبب في ذلك يعود إلى تباطؤ معدلات النمو في الإنتاج الغذائي المحلي وتزايد الاستهلاك، وهذا بدوره أسهم في اتساع الفجوة الغذائية في اليمن، بالإضافة إلى انتشار وتوسع زراعة القات على حساب المحاصيل الزراعية الغذائية، ويعود

ذلك لما تحققه زراعة القات من مردود مالي كبير وسريع على المزارعين، بخلاف مردود الزراعة للمحاصيل الغذائية.

4-1. تأثير النزاع، الاقتصاد، والسياسات المحلية في الأمن الغذائي

النزاع المسلح

لقد أشار التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في تقريره لمحة عن الأمن الغذائي والتغذية في اليمن الصادر في أغسطس 2022م، إلى أن 17.4 مليون من السكان في اليمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد من يناير حتى مايو 2022م ويمثلون 54% من السكان، ولا يزالون يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة الثالثة أو أعلى من التصنيف المرحلي) وهم بحاجة إلى تحرك عاجل، ومن المرجح أن يرتفع العدد إلى 19 مليون بنسبة 60% من السكان. ويظل الصراع والقيود المفروضة على الموانئ، وزيادة أخرى في أسعار المواد الغذائية والمواد غير الغذائية الأساسية هو السبب الرئيس في ذلك، كما أدى الصراع إلى زيادة النزوح وتعطيل الخدمات العامة[11]، كما أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره تقييم تأثير الحرب في اليمن (2021م) إلى أن استمرار الحرب يؤدي إلى تدهور الوضع الغذائي بسبب تدمير أنظمة الإنتاج الغذائي، مما ينتج عنه انخفاض في المحاصيل الزراعية وتقليص المساحات المزروعة، بالإضافة إلى تعطيل عمليات استيراد وتوزيع المواد الغذائية، وتدمير أو تدهور أنظمة المياه والصرف الصحي، مما يسهم في انتشار الجوع، وقد ترتب على ذلك الآتي:

- تدمير المحاصيل والبنية التحتية الزراعية بنسبة تتجاوز 50% في بعض المحافظات (تعز، الحديدة، مأرب).
- تعطيل سلاسل التوزيع الغذائية وإغلاق الأسواق المحلية.
- نزوح نحو 4 ملايين شخص داخليًا، نصفهم تقريبًا من النساء و27% من الأطفال، مما أدى إلى زيادة الطلب على الموارد الغذائية في مناطق محددة.

العوامل الاقتصادية

أسهمت الحرب في تدهور الاقتصاد اليمني؛ إذ ذكر البنك الدولي في تقريره المرصد الاقتصادي 2023م أن اليمن شهد انكماشًا كبيرًا بنسبة 52% من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، مما أثّر في ثُلثي السكان، أي حوالي 21.6 مليون يمني خلال الفترة من 2015م إلى 2022م، فمنذ بداية الحرب ارتفعت تكاليف المواد الأساسية، لاسيما الغذائية، مما أدى إلى تدهور الوضع الغذائي.

كما تبيّن أن الحرب المستمرة في اليمن منذ عام 2015م، التي استمرت على مدار العشر سنوات الماضية، قد تسببت في تدهور كبير لمؤسسات الدولة، وقد نتج عن ذلك تدهور حاد في الأوضاع المعيشية والاقتصادية؛ إذ تعرضت البنية التحتية للدولة لأضرار جسيمة، كما أدى استمرار الحرب إلى انهيار الاقتصاد اليمني، مما تسبب في تعليق صرف رواتب المؤسسات

الحكومية وفقدان المواطنين لمصادر دخلهم الثابتة، كما أن الحرب المستمرة لا تزال تلقي بظلالها على حياة اليمنيين، مُسببة دمارًا في البنية التحتية وانهيارًا في الاقتصاد، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، كما أن الحكومة تعاني من عدم القدرة على دفع رواتب موظفي الدولة، مما أثّر سلبًا في حياتهم ودفعهم إلى الاقتراض. هذا الوضع جعل ملايين الأسر اليمنية تعيش بلا دخل ثابت، مما أدّى إلى تدهور حاد في الوضع الغذائي وسوء التغذية، لقد أدّت الحرب إلى شلل الاقتصاد اليمني، وكانت العامل الرئيسي في تدهور الوضع الغذائي، بالإضافة إلى غياب الاستقرار السياسي ونقص العملة الأجنبية، وقد ترتب على ذلك الآتي:

- انخفاض قيمة الريال اليمني بنسبة تفوق 70% مقابل الدولار الأمريكي بين 2015 - 2020م.
- تضاعف أسعار المواد الغذائية الأساسية (القمح، الأرز، السكر، الزيت) أكثر من ثلاث مرات، مما يقلّل قدرة الأسر على تأمين احتياجاتها.
- ارتفاع معدلات البطالة والفقر؛ إذ يعيش أكثر من 80% من السكان تحت خط الفقر الغذائي.

2. مقارنة تحليلية لتجربتي الصين والهند في الأمن الغذائي والتحديات الاقتصادية

يُعدّ الأمن الغذائي أحد أبرز التحديات الاستراتيجية التي تواجه الدول في العصر الحديث، خصوصًا مع تزايد عدد السكان، وتغير المُناخ، وتقلبات الأسواق العالمية، وتبرز تجارب كلٍّ من الصين والهند بوصفهما من أكبر دول العالم سكانًا، وأكثرها تأثرًا بالتغيرات البيئية والاقتصادية. ففي الوقت الذي تسعى فيه الصين لتعزيز اكتفائها الذاتي وسط اعتماد كبير على الواردات، تواجه الهند تحديات داخلية مثل الفقر وسوء التغذية على رغم وفرة الإنتاج المحلي. تقدم كلٌّ من الدولتين نماذج متباينة في السياسات والبرامج، مما يجعل المقارنة بينهما ضرورية لفهم سُبل تحقيق الأمن الغذائي في ظل التحديات المعاصرة.

جدول (2)

مقارنة بين تجربة الصين والهند في تحقيق الأمن الغذائي ومواجهة التحديات الاقتصادية (2024 - 2025م)

البند	تجربة واقع الصين	تجربة واقع الهند
الواقع الحالي والإنتاج المحلي مقابل الاستيراد	- الصين تستورد كميات كبيرة من الغذاء، خصوصًا منتجات تتطلب مدخلات عالية مثل الصويا لتغذية الحيوانات؛ إذ تعتمد على استيراد أكثر من 80% من الصويا من دول مثل البرازيل والولايات المتحدة. - الإنتاج المحلي من الحبوب مستهدف ليكون حوالي 700 مليون طن في 2025م، مع زيادة موازنة الاحتياطي من الحبوب.	- الهند تمتلك مخزونًا ضخمًا من الأرز والقمح الحكومي. فمثلًا، في سبتمبر ٢٠٢٥م وصل مخزون الأرز إلى حوالي 48.2 مليون طن، وهو رقم قياسي، والقمح إلى 33.3 مليون طن، متجاوزًا الأهداف الموضوعة.
الاحتياجات الاقتصادية والنمو السكاني وتغير الأنماط الاستهلاكية	- مع ازدياد الطبقة الوسطى الحضرية، هناك تحول في النظام الغذائي من الحبوب نحو اللحوم والأسماك ومنتجات الألبان، ما يزيد الطلب على الأعلاف، ويُشكّل ضغطًا على الإنتاج المحلي ويستدعي استيرادًا أكبر . أيضًا هناك تحول في التركيبة الغذائية غالبًا نحو البروتين، الدهون، ومنتجات ذات قيمة مضافة أعلى.	الهند تواجه نموًا سكانيًا سريعًا، وهو ما يزيد الطلب على الغذاء، كما أن نمط الاستهلاك يتغير نحو المزيد من الأغذية المعالجة والبروتين، مما يضغط على الإنتاج والزراعة التقليدية.

البند	تجربة واقع الصين	تجربة واقع الهند
تأثير التغير المناخي والبيئة	- انخفاض الغلات الزراعية بسبب الأمطار الشديدة والجفاف وتغيرات المناخ؛ مثلاً انخفاض في محصول الأرز بنسب تُقدَّر بحوالي 8% على مدى عقدين في بعض مناطق الصين بسبب الأمطار الكارثية. - كذلك الضغوط على الأراضي الصالحة للزراعة، الحاجة إلى إنشاء بنية تحتية مائية وريّ وتحسين مرافق الري.	- في الهند، الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج؛ كما أن البنية التحتية للزراعة ما تزال ضعيفة في بعض الولايات، وهناك فقد كبير بعد الحصاد خصوصًا للفواكه والخضروات بسبب ضعف التخزين والتبريد والنقل.
السياسات والآليات الحكومية	- أجندة الحكومة الصينية تتضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي للحبوب (خاصة الأرز والقمح). - قانون لمكافحة هدر الطعام (Anti Food Waste Law)، ومبادرات مثل حملة «الطبق النظيف» (Clean Plate) للتخفيف من الهدر. - استثمار في البحث والتكنولوجيا الزراعية، وتحسين البنى التحتية الريفية والمائية. - رفع موازنة الاحتياطي الاستراتيجي من الحبوب، وتحفيز الزراعة المحلية.	- نظام توزيع الدعم الحكومي للفقراء بالأرز والقمح (Public Distribution System) لضمان وصول الغذاء بأسعار مدعومة. - مبادرات لتعزيز البنية التحتية الزراعية مثل تمويل مشاريع البُنى التحتية بعد الحصاد (cold chains, storage) من خلال صندوق للبنية التحتية الزراعية. - حملات للتوعية والتغذية، والتركيز على التغذية في الطفولة والحد من الأنيميا وسوء التغذية المزمن.
التحديات الاقتصادية والتنموية	- الضغط على الأسواق العالمية والأسعار: الصين عرضة لتقلبات أسعار الاستيراد خاصة الأعلاف والحبوب. - انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي المتوقع أن يستمر في الانخفاض حتى 2030م قبل أن تشهد بعض التحسن بعد ذلك في فترات لاحقة. - التحدي في التوزيع والفعالية التنظيمية على المستويات المحلية، وجدوى السياسات التنفيذية.	- الفقر وعدم المساواة: الكثير من السكان لا يستطيعون توفير نظام غذائي صحي (healthy diet) من حيث التنوع والقيمة التغذوية بسبب محدودية الدخل. - ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي (الأسمدة، العمالة، الطاقة)، ما يضغط على صغار المزارعين. - ضياع كبير بعد الحصاد، وضعف البُنى التحتية اللوجستية. - تحديات في تحديد المستفيدين من الدعم، وكفاءة الإنفاق الحكومي.

البند	تجربة واقع الصين	تجربة واقع الهند
آثار على التغذية والصحة	- انخفاض كبير في حالة نقص التغذية (undernutrition) على مدى السنوات، لكن هناك زيادة في السمنة والأمراض المزمنة مع تغيّر نمط الغذاء. - تفاوتات إقليمية في مستوى الأمن الغذائي وسوء التغذية.	- معدّلات مرتفعة من التقزُّم (stunting)، والهزال (wasting)، ونقص الوزن عند الولادة، والأنيميا بين النساء والفتيات. - عدد كبير من الناس لا يستطيعون تأمين غذاء صحي كافٍ من حيث عناصر التغذية الأساسية.

من خلال الجدول أعلاه يتبيّن الكثير من المواضيع التي يمكن الاستفادة منها، وهي كالآتي:

1. **تنويع مصادر الإنتاج والاستيراد:** تعمل الصين على تقليل الاعتماد على بعض الموردين الأجانب للصويا والحبوب، وكذلك تعزيز الإنتاج المحلي عبر سياسات تحفيزية.
2. **التركيز على الزراعة الذكية والمناخية:** استخدام أصناف مقاومة للجفاف، تحسين نظم الري، تنظيم الخطط المناخية الزراعية كما في الهند (التنبؤات المناخية) لتخطيط الزراعة.
3. **تقليل الهدر الغذائي بعد الحصاد وخلال التوريد:** بناء مرافق تبريد، النقل الجيد، التخزين الملائم، تحسين البُنى التحتية الريفية.
4. **تحسين السياسات الاجتماعية والتغذوية:** توزيع الدعم الحكومي بشكل عادل، ضمان وصول الغذاء المساعد للفئات الضعيفة، حملات التوعية الغذائية للحفاظ على التنوع الغذائي.
5. **البحوث والابتكار:** استثمارات في تكنولوجيا الزراعة، تحسين الإنتاج بشكل مستدام، والسياسات التي تربط بين الإنتاج الغذائي والتغذية والبيئة.

3. تحليل الوضع الغذائي في اليمن (2015 - 2025م)

مؤشرات الأمن الغذائي

يعتمد هذا المحور على تحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بمعدلات انعدام الأمن الغذائي، سوء التغذية، وأسعار المواد الغذائية، كما أشرنا في المحور الأول، مع ربطها بالعوامل السياسية والاقتصادية والبيئية.

3-1. معدل انعدام الأمن الغذائي

- يُشير معدل انعدام الأمن الغذائي إلى نسبة السكان الذين لا يحصلون على غذاء كافٍ أو مغذٍ، إذ إن ما يقارب من ثُلثي السكان يستهلكون الغذاء بصورة غير كافية.
- وفقًا لتقارير برنامج الأغذية العالمي[12]، ارتفعت نسبة انعدام الأمن الغذائي من 45% في 2015م إلى 85% في 2024م، ما يعكس هشاشة الوضع الغذائي بشكل كبير.

جدول (3)
تطور نسبة السكان المتأثرين بانعدام الأمن الغذائي (2015 - 2025م)

السنة	نسبة السكان المتأثرين (%)
2015م	45
2016م	50
2017م	55
2018م	60
2019م	65
2020م	75
2021م	80
2022م	82
2023م	83
2024م	84
2025م	85

(WFP 2025)

يظهر من الجدول أعلاه مدى الضغوط الاقتصادية على الأسر، ويؤكد أن الوصول إلى الغذاء أصبح أحد أكبر التحديات اليومية في اليمن.

جدول (4)

أسعار المواد الغذائية الأساسية بالريال اليمني خلال المدة (2015 - 2025م) [13]

المادة الغذائية	2015 ريال	2025 ريال	نسبة الزيادة (%)
القمح	2,000	9,000	350
الأرز	1,800	8,500	372
السكر	1,500	7,000	367
الزيت	3,000	12,000	300

يتبيّن من خلال الجدول أعلاه أن ارتفاع الأسعار بشكل مستمر يعود إلى تدهور الإنتاج المحلي بسبب النزاع وهجرة السكان من معظم المناطق الزراعية، مما يقلل من القدرة الشرائية للأسر اليمنية، ويتسبب في زيادة من انعدام الأمن الغذائي، كما يبرز من الجدول أن التسارع في الارتفاع كان بعد 2019م، ويرجعه بعضهم إلى تصاعد النزاع وتفاقم الأزمات والضغوط الاقتصادية على الفئات الأكثر هشاشة، مما أدى إلى ضرورة التدخلات الإنسانية لمساعدة تلك الفئات والتخفيف من معاناتها.

3-2. سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة

- بلغ معدل سوء التغذية الحاد نحو 15 - 20% في بعض المحافظات مثل الحديدة وتعز.
- سوء التغذية المزمن أعلى في مناطق النزاع الشديد، ويؤثر في نمو الأطفال وصحتهم المستقبلية.
- يبلغ مستوى التقزم عند الأطفال الناتج عن سوء التغذية المزمن بناء على المسوحات المختلفة خلال 2017 - 2019م، 44.8%.

3-3. الفئات الأكثر هشاشة

- **الأطفال دون سن الخامسة:** أكثر تأثرًا بسوء التغذية المزمن والحاد.
- **النساء الحوامل والمرضعات:** مُعرَّضات لنقص التغذية وتأثيراته في الأم والجنين.
- **النازحون داخليًا:** يفتقرون إلى الوصول المستمر للغذاء والمياه النظيفة.
- **الأسر منخفضة الدخل:** تعتمد على واردات الغذاء وأسعار السوق غير المستقرة.

3-4. تحليل العوامل المؤثرة في الوضع الغذائي

1. **النزاع المسلح:** تدمير البنية التحتية الزراعية، تعطيل الأسواق، ونزوح السكان.
2. **العوامل الاقتصادية:** تضخُّم الأسعار، انخفاض قيمة العملة، البطالة، وتراجع القدرة الشرائية.
3. **الكوارث الطبيعية:** الجفاف، السيول، وانخفاض إنتاج المحاصيل الأساسية.

5-3. التدخلات الإنسانية

برامج WFP وFAO وUNICEF خففت آثار الأزمة بشكل جزئي لكنها لم تعالج السبب الجذري.

- من خلال ما سبق ذكره يتضح أن الوضع الغذائي في اليمن يوضح أزمة متعددة الأبعاد تجمع بين النزاع، الاقتصاد المتدهور، الكوارث الطبيعية، وارتفاع أسعار الغذاء.
- الجداول تدعم الحاجة الملحة إلى استراتيجيات متكاملة لتعزيز الأمن الغذائي.

4. العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

النزاع المسلح وتأثيره في الإنتاج والوصول إلى الغذاء

4-1. النزاعات المسلحة

تعد من أهم العوامل التي تؤثر في الأمن الغذائي، لأنها تؤدي إلى:

- **تدمير البنية التحتية الزراعية:** الحقول، المخازن، طرق النقل.
- **النزوح القسري للسكان:** مما يقلل من قوة العمل الزراعية ويزيد الضغط على المراكز الحضرية.
- **قطع سلاسل الإمداد:** صعوبة وصول الغذاء إلى الأسواق والمناطق المتأثرة بالنزاع.
- **زيادة الأسعار:** نتيجة نقص العرض الغذائي.

مثال تطبيقي: في اليمن، أدت الحرب منذُ 2015م إلى فقدان ملايين الأسر القدرة على الوصول إلى الغذاء، وانخفاض إنتاج الحبوب بنسبة كبيرة في مناطق النزاع (FAO, 2022م).

جدول (5)

تأثير النزاع على إنتاج الغذاء والوصول إليه (2015 - 2022 Yemen)

السنة	إنتاج الحبوب (طن)	نسبة الأسر التي تواجه نقص الغذاء	التعليق
2015م	1,200,000	%40	بداية النزاع
2018م	850,000	%60	استمرار النزاع
2022م	700,000	%75	تفاقم الأزمة الإنسانية

المصدر FAO, 2022م

4-2. الكوارث الطبيعية والعوامل المناخية (الجفاف، السيول)

تُعد اليمن واحدة من أكثر الدول عُرضة لتغير المُناخ، وأقلها استعدادًا للتكيّف معه أو التخفيف من آثاره؛ إذ تحتل اليمن المرتبة 171 من أصل 181 دولة في مؤشر نوتردام للتكيف العالميND GAIN لعام 2022م، كما تُصنَّف الدولة الثانية والعشرين الأكثر عُرضة للخطر، والثانية عشرة الأقل استعدادًا. تواجه اليمن تأثيرات خطيرة مرتبطة بتغير المُناخ، مثل الجفاف، والفيضانات الشديدة، الآفات، وتفشي الأمراض المفاجئة، بالإضافة إلى التغيرات في أنماط هطول الأمطار، وزيادة وتيرة العواصف وشدتها، وارتفاع مستو ى سطح البحر، مما يهدد الوضع الهش بالفعل للبلاد.

كما ذكر مركز تقييم القدرات في الشرق الأوسط في تقريره عن تأثيرات الأمطار الغزيرة في اليمن لعام (2024م)[14] أن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم الوضع الغذائي في اليمن بشكل ملحوظ، فالتقلبات الجوية المتطرفة، مثل ارتفاع درجات الحرارة، الفيضانات، والجفاف، تُسهم في استنزاف الموارد المائية المحدودة في البلاد بسرعة، مما يزيد من تفاقم الوضع الغذائي ويُسرّع من عملية تصحر الأراضي القابلة للزراعة، بالإضافة إلى ذلك يسهم تغير المُناخ في تراجع دخل الأسر.

تزايدت المخاطر المرتبطة بالمُناخ في اليمن بشكلٍ ملحوظ مقارنة بالماضي، وذلك نتيجة للتغيرات المناخية المستمرة التي تحدث سنويًا سواء على مستوى العالم أو في اليمن. تشمل هذه المخاطر ارتفاع درجات الحرارة، الأعاصير المدمرة، الفيضانات، الانهيارات الأرضية، ارتفاع مستوى سطح البحر، بالإضافة إلى الجفاف والتصحر، وظهور الآفات الزراعية.

كما ذكر مشروع تقييم القدرات (ACAPS) في تقريره عن تأثيرات الأمطار الغزيرة في اليمن لعام 2024م أن الأمطار الغزيرة والفيضانات في عام 2024م تسببت في أضرار جسيمة للبنية التحتية؛ إذ دمرت الفيضانات قرى بأكملها، وجرفت إحداها بالكامل، وغمرت المياه الشوارع والمنازل، مما أدى إلى تدمير أعمدة الكهرباء وانقطاع التيار الكهربائي بشكل واسع، كما تضررت الطرق والجسور، ودُفنت الآبار، وجُرفت الأراضي الزراعية، مما أسفر عن تدمير كبير للمنازل والخدمات العامة الأساسية. أثّرت الفيضانات بشكل كبير في المحاصيل والبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك الطرق وأنظمة إمدادات المياه، مما أثّر سلبًا في الاقتصاد المحلي وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، وأدى إلى إغلاق الطرق، كما تسببت الفيضانات في خسائر فادحة في المدرجات الزراعية والبنية التحتية، وأثّرت في الملاجئ، وتركت وراءها مياهًا ملوثة، مما يزيد من خطر انتشار الأمراض المنقولة بالمياه، كما تخلق المياه الراكدة ظروفًا مثالية لتكاثر البعوض، مما يُثير مخاوف جدية بشأن تفشي الأمراض المنقولة بالنواقل، مثل الملاريا وحُمى الضنك والكوليرا، وقد ترتب على هذه الكوارث الطبيعية آثار على الأمن الغذائي تمثلت في الآتي:

- تدمير المحاصيل الزراعية والمراعي.
- تلوث مصادر المياه.
- زيادة الأمراض الغذائية والمعدية.
- تراجع الإنتاج الحيواني.

مثال تطبيقي: في اليمن، أدى الجفاف الموسمي إلى انخفاض إنتاج الحبوب والمياه الزراعية، بينما السيول المفاجئة في بعض المحافظات ألحقت أضرارًا بالبنية التحتية الزراعية[15].

جدول (6)
الكوارث الطبيعية وأثرها في إنتاج الغذاء (2015 - 2022م Yemen)

الكارثة	المنطقة	المحاصيل المتضررة	نسبة الضرر	ملاحظات
جفاف	مأرب	القمح، الذرة	%40	انخفاض إنتاج الحبوب
سيول	تعز	الخضروات والفواكه	%30	تدمير البنية التحتية للري
جفاف	حضرموت	الشعير	%35	نقص المياه للزراعة

المصدر World Bank, 2021

3-4. العوامل الاقتصادية (التضخم، البطالة، انخفاض قيمة العملة)

الأمن الغذائي مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالقدرة الشرائية:

- **التضخُّم:** ارتفاع الأسعار يقلل من القدرة على شراء الغذاء.
- **البطالة:** تراجع الدخل يقلل من القدرة على شراء الغذاء الكافي.
- **انخفاض قيمة العملة:** يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات الغذائية.

مثال تطبيقي: في اليمن، التضخُّم في 2021م بلغ أكثر من 200%، مما أدى إلى عدم قدرة الأسر على شراء الغذاء الأساسي[16].

جدول (7)

العلاقة بين العوامل الاقتصادية ونقص الغذاء

السنة	معدل التضخم	معدل البطالة	نسبة الأسر التي تواجه نقص الغذاء
2015م	%25	%15	%40
2018م	%60	%25	%60
2022م	%200	%35	%75

المصدر UNICEF, 2022

4-4. التدخلات الإنسانية المحلية والدولية ومدى فعاليتها

تسهم المنظمات الإنسانية في التخفيف من آثار الأزمات عن طريق:

- توزيع المساعدات الغذائية المباشرة.
- دعم الإنتاج الزراعي المحلي.
- برامج النقد مقابل الغذاء (Cash for Food).
- برامج التغذية للأطفال والنساء الحوامل.

مثال تطبيقي: تدخلات WFP و UNICEF في اليمن ساعدت في تقليل سوء التغذية الحاد بنسبة 15% في بعض المناطق[17].

جدول (8)
يوضح نوع التدخلات الإنسانية وأثرها في الأمن الغذائي

المنظمة	نوع التدخل	المناطق المستهدفة	النتائج الملاحظة
برنامج الغذاء العالمي WFP	توزيع الغذاء	تعز، الحديدة	تقليل نسبة نقص الغذاء 10-15%
منظمة اليونيسف UNICEF	التغذية للأطفال	جميع المحافظات	انخفاض سوء التغذية الحاد 12%
منظمة الفاو FAO	دعم الزراعة	مأرب، حضرموت	زيادة إنتاج الحبوب 8%

المصدر WFP, 2022

ولهذا تُعدُّ عواقب انعدام الأمن الغذائي من الأمور الخطرة على نحو خاص؛ إذ إن اليمن لديها ثالث أعلى معدل لسوء التغذية في العالم؛ إذ يُعاني ثُلثا السكان من سوء التغذية، ونتيجةً للصراع، دعت الأمم المتحدة إلى وضع خطة للاستجابة الإنسانية لليمن، التي قدّرت عدد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية في بداية عام 2015م، في اليمن بـ 15.9 مليون شخص، وفي أبريل 2015م، أطلق المجتمع الإنساني نداءً عاجلًا لجمع 273.7 مليون دولار أمريكي للوصول إلى 7.5 مليون شخص متضرر من النزاع على مدى ثلاثة أشهر، وأشارت التقديرات حينها إلى نزوح 300 ألف شخص في 19 محافظة. وقدّرت خطة الاستجابة الإنسانية المعدّلة أنه، بسبب النزاع، بلغ عدد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى المساعدة في جميع أنحاء البلاد 21.1 مليون شخص، ومن المقرر استهداف 11.7 مليون شخص بالمساعدات الإنسانية، الأمر الذي يتطلب تمويلًا بقيمة 1.6 مليار دولار أمريكي[18].

وقد ارتفع حجم تمويل الأنشطة الإنسانية خلال الفترة (2015 - 2019م) من 1,601 مليون دولار عام 2015م إلى 4,193 مليون عام 2019م؛ بهدف تقديم المساعدات الإنسانية للحفاظ على حياة الأفراد والمجتمعات المتضررة، والمساهمة في تقديم الغذاء للأسر الضعيفة والمعرّضة للخطر، وتقديم المعونات النقدية والعينية التي تُسهم في تحسين المعيشة والحفاظ على المجتمعات من الانهيار نتيجة تأثرها بالنزاعات، ودعم مؤسسات الدولة ومساعدتها للقيام بواجباتها في تقديم مختلف الخدمات العامة، والمساعدة في عدم الانزلاق إلى المزيد من مستويات التدهور لمؤسسات الدولة المختلفة، والحد من تدهور سعر الصرف للعملة الوطنية والمتمثلة في توفير النقد الأجنبي.

جدول (9)

يوضح حجم الدعم الإنساني المقدم لليمن وفقًا لخطط الاستجابة المدة (2015 - 2019م) مليون دولار

العام	متطلبات التمويل	المبالغ الممولة فعليًا	نسبة التغطية %
2015م	1,601	885	55
2016م	1,633	1,026	63
2017م	2,339	1,753	75
2018م	30,108	2,507	81
2019م	4,193	2,910	69

المصدر: تجميع من قبل الباحث من مصادر الأمم المتحدة وتقارير وزارة التخطيط والتنمية

بدأ الدعم لخطط الاستجابة الإنسانية ينخفض بعد عام 2019م، وذلك لعدة أسباب، منها ضعف المساهمات المقدمة من المانحين لهذه الخطط، على الرغم من ارتفاع معدلات سوء التغذية في اليمن. فعلى سبيل المثال، أطلقت الأمم المتحدة وشركاؤها خطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2025م؛ نظراً لاحتياج 19.5 مليون شخص إلى مساعدات وحماية حيوية، وهو ما يمثل زيادة قدرها 1.3 مليون شخص مقارنة بالعام الماضي، وأكد مصدر في الأمم المتحدة على أنهم يسعون إلى جمع 2.5 مليار دولار لتوفير مساعدات منقذة للحياة في اليمن لـ 10.5 مليون شخص من أكثر الأشخاص ضُعفًا بما في ذلك الغذاء والمياه النظيفة والرعاية الصحية، وقال جوليان هارنيس، المنسّق المقيم ومنسّق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن: إن العمل الإنساني كان فعّالًا في التخفيف من أسوأ آثار أزمة البلاد.

كما أفاد نائب المتحدث باسم الأمم المتحدة بأنه في عام 2024م، قدم المانحون 1.4 مليار دولار للنداء الإنساني في اليمن، مما مكّن حوالي 200 وكالة إغاثة - ثلثاها منظمات محلية يمنية - من الوصول إلى أكثر من 8 ملايين شخص[19].

5. النتائج والمقترحات والتوصيات

5-1. أهم النتائج والتحليلات المستخلصة من المحاور السابقة

- **تأثير النزاع المسلح**: أدى النزاع في اليمن منذ 2015م إلى انخفاض إنتاج الغذاء بنسبة كبيرة، وارتفاع نسبة الأسر التي تُعاني من نقص الغذاء إلى أكثر من 75% بحلول 2022م.
- **تأثير الكوارث الطبيعية على الزراعة**: الجفاف والسيول الموسمية تسببت في انخفاض الإنتاج الزراعي، وتدمير البنية التحتية، وارتفاع المخاطر الغذائية في المناطق المتضررة.
- انخفاض الإنتاج الزراعي الغذائي المحلي وزيادة الاعتماد على الواردات منه.
- ضَعف القطاع الزراعي في تمويل قطاع الصناعات التحويلية المحلية.
- انتشار وتوسع زراعة القات على حساب المحاصيل الزراعية الغذائية.
- **العوامل الاقتصادية:** التضخُّم، البطالة، وانخفاض قيمة العملة قللت من القدرة الشرائية للأسر، انخفاض دخل الأسر والأفراد وانقطاع الرواتب، وارتفاع أسعار المواد الغذائية مما زاد من مستوى انعدام الأمن الغذائي.
- استنفاد معظم الموارد من النقد الأجنبي للوفاء بمتطلبات الواردات الغذائية.
- **التدخلات الإنسانية**: أدت المنظمات المحلية والدولية دوراً مهمًا في التخفيف من حدة الأزمة، لكنها لم تستطع الوصول إلى جميع الفئات المتضررة، وكانت فاعليتها متفاوتة بين المناطق.

5-2. تقديم توصيات استراتيجية قابلة للتطبيق لتعزيز الأمن الغذائي

- **تعزيز الإنتاج المحلي:** دعم المزارعين بالمعدات الزراعية، البذور المقاومة للجفاف، وبرامج الري المستدام.
- **تحسين الوصول إلى الغذاء:** إنشاء شبكات توزيع محلية فعّالة لضمان وصول الغذاء إلى المناطق النائية والمحرومة.
- **دعم الاقتصاد المحلي:** برامج تمويل صغيرة، دعم الدخل للأسر الضعيفة، ومكافحة التضخم عن طريق السياسات المالية المستقرة.
- تشجيع الإنتاج المحلي للمحاصيل الزراعية الغذائية ومنع استيراد السلع المنتجة محليًا.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الزراعة ومنحه أراضي واسعة للزراعة.
- تشجيع المزارعين على استبدال زراعة شجرة القات بأشجار البن والفواكه والخضروات.
- منع حفر الآبار العشوائية من قبل المواطنين، ويكون الحفر من قبل الجهات الرسمية أو بموافقتها؛ من أجل الحد من استهلاك المياه في زراعة القات.

- دعم المزارعين بقروض حسنة، وتقديم كافة التسهيلات لهم، ومساعدتهم في عملية التسويق لمنتجاتهم الزراعية في الداخل والخارج عبر الجمعيات والتعاونيات الزراعية.
- **تعزيز التنسيق بين الجهات الإنسانية:** تطوير آليات مشتركة بين المنظمات الدولية والمحلية لضمان توزيع المساعدات بشكل عادل وفعّال.
- تحويل المساعدات الإنسانية بدلًا من تقديم السلال الغذائية والانتقال إلى الدعم التنموي، وبناء القدرات، ودعم المستفيدين في مشاريع صغيرة تنقلهم من الإعالة إلى الإنتاج.

3-5. استشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة في ظل استمرار الأزمات

سيناريو استمرار النزاع: سيؤدي إلى تفاقم نقص الغذاء وزيادة معدلات سوء التغذية، خاصة بين الأطفال والنساء الحوامل.

يتطلب العمل على التخفيف من حدة النزاع والبدء بحوار يمني بين الأطراف المتنازعة، وفتح الطرقات كافة؛ لتسهيل انتقال البضائع والسلع والمحاصيل الزراعية والمسافرين بين المدن.

سيناريو الكوارث المناخية المتكررة: سيؤثر سلبًا في الإنتاج الزراعي ويزيد من الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

يتطلب العمل على وضع سيناريوهات لمعالجة الآثار الناجمة عن التغيير المناخي، وإصلاح الأراضي الزراعية التي جرفتها الأمطار والسيول، وبناء السدود، ومنع السكان من البناء بالقرب من مجاري السيول.

سيناريو التحسن الاقتصادي: إذا جرى تحسين قيمة العملة وتقليل التضخُّم ورفع معدل التشغيل، ستتحسن القدرة الشرائية للأسر، مما سيعزز الأمن الغذائي على المدى الطويل.

سيناريو تدخلات فعالة ومتكاملة: عن طريق تحسين التنسيق بين الجهات الإنسانية ودعم الإنتاج المحلي، عن طريق دعم المزارعين، وتشجيع الاستثمار في الزراعة في المناطق الريفية وشبه الحضرية لتوفير الأغذية المغذية في الأمن الغذائي، وتقليل نسبة الأسر المتأثرة به، وهذا لن يتحقق ما لم يتحقق الاستقرار في المجتمع.

المراجع

(1) FAO (2022),". Food Security and Nutrition in Yemen: Impact of Conflict", Rome: FAO.

(2) WFP (2022)," Yemen: Food Assistance and Nutrition Programs", Rome: WFP.

(3) موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم للعام 2023م › https://www.ifad.org documents · PDF , Accessed 6-9-2025 @ 23:58

(4) World Bank (2021)," Yemen: Climate Risks and Agricultural Productivity", Washington D.C. Report.

(5) WFP (2023), «Conflict and economic crisis drive food insecurity and malnutrition in Yemen», report.

(6) UNICEF (2022). Yemen Humanitarian Situation Report. New York: UNICEF. Report

(7) Ahmed, A. (2019). Five Years On, Saudi Attacks on Yemen's Farmers Are Pushing the Whole Country into Famine. MintPress News, 11 January. Available at: https://www.mintpressnews.com/saudi-arabia-attacks-yemen-famine/262620/, [Accessed 6 September 2025].

(8) تعريفات الأمن الغذائي ومصطلحات IPC من World Bank، FAO و.IPC guidelines WikipediaGOV.UKYETI Yemen

(9) التقرير العالمي لأزمات الغذاء في العالم 2024 (Global Report of Food Crises 2024) Available at: https://shorturl.at/a6dKW Accessed 5-9-2025, 09:39 PM

(10) تقرير مؤشر الجوع العالمي. (Global Hunger Index) Available at: https://shorturl. at/GpfU7: Accessed 27-8-2025, 10:07 PM

(11) اليمن، التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية الحاد يناير- ديسمبر 2022 صادر في 3 أغسطس 2022.

(12) WFP (2025)," Yemen: Food Security and Nutrition Report 2015–2025", Rome: World Food Programme Report.

(13) YEMEN JOINT MONITORING REPORT BIMONTHLY UPDATE ON FOOD AND NUTRITION SECURITY CRISIS RISKS, JUNE 2025 – REPORT / 20250611_ ACAPS_Yemen_joint_monitoring_report_issue_9_.pdf

(14) Yemen: Impact of 2024 heavy rains», 29, Aug 2024.https://www.acaps.org/fileadmin/Data_Product

(15) World Bank (2021),” Yemen: Climate Risks and Agricultural Productivity Report”, Washington D.C.

(16) UNICEF (2022),” Yemen Humanitarian Situation Report”, New York: UNICEF.

(17) WFP (2022),” Yemen: Food Assistance and Nutrition Programs Report”.

(18) مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية تاريخ الزيارة 14 سبتمبر الدخول الساعة 11 صباحا. https://sanaacenter.org/ar/reports/humanitarian-aid/16609

(19) https://news.un.org/ar/story/2025/01/1138241 - تاريخ الزيارة 14 سبتمبر الدخول الساعة 11:30

أخلاقيات ومعايير النشر في مجلة (أسس)

مسؤولية الباحث

1. أن يكون البحث أصيلًا، وألّا يكون قد نشر جزئيًا أو كليًا في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قدّم في أحد المؤتمرات أو الندوات العلمية، ولم يُقدم لمجلة أخرى في الوقت نفسه.
2. كتابة الدراسة بلغة علمية أكاديمية مرموقة خالية من الحشو والعبارات الإنشائية، ولتكون أقسام البحث كافة منسجمة مع العنوان العام بشكل دقيق، ذلك مع الالتزام الكامل بالمعايير الشكلية المذكورة في هذا الدليل.
3. تحديد الإشكالية المركزية للبحث أو الدراسة بشكل دقيق، والحرص على أن تسعى العناوين والفقرات التالية للمستند، وآلية السرد فيها، لمعالجة تلك الإشكالية. مع مراعاة أن يعتمد الباحث على التحليل أكثر من الوصف المجرّد، وأن تنعكس شخصيته آراؤه في ثنايا البحث بتجرد وموضوعية بما يخدم هذا الهدف.
4. تحديد المنهج البحثي المستخدم ومبررات استخدامه، وكيف يكون توظيفه في خدمة موضوع البحث العام.
5. الإشارة بشكل دقيق إلى المراجع والمصادر التي اقتبست منها الأبحاث وفقا للمعايير المذكورة في هذا الدليل، كما يراعى الباحث حداثة تلك المصادر، وفي حالة المصادر الإلكترونية يراعى الباحث أن يستمد معلوماته من مواقع متخصصة ومرموقة وتمت بالصلة لموضوع البحث أو الدراسة، والفحص الدوري لتلك الروابط لاختبار صلاحيتها.
6. في حال اكتشاف الباحث لأي أخطاء جوهرية بعد نشر البحث، يجب إبلاغ المجلة فورًا لإصدار تصحيح رسمي أو سحب البحث إذا لزم الأمر.
7. عند استخدام بيانات شخصية أو إجراء تجارب تشمل مشاركين بشريين، يجب الحصول على الموافقات الأخلاقية اللازمة من الجهات المختصة، بما يضمن الحفاظ على خصوصية المشاركين في الدراسة، كما لا يجوز نشر معلومات حساسة دون إذن رسمي.

مسؤولية المركز

1. تتحمل هيئة التحرير في المركز التأسيسي للدراسات والبحوث المسؤولية النهائية في جميع عمليات التقديم للنشر، ويستند قرار نشر البحث أو رفضه إلى التقارير العلمية المقدمة من المحكمين، التي تأخذ بعين الحسبان أصالة البحث، وقيمته العلمية، ومدى ارتباطه بتخصص المجلة، كما أن نجاح الباحث يكمن في تعديل البحث بموجب ملاحظات التحكيم، أو تقديم مبررات علمية واضحة ومقنعة لعدم قيامه بذلك، كما تستقبل الهيئة مسودات الكتب أطروحات الدكتوراه المحرّرة المعدّة للنّشر يكون معاملتها بنفس الطريقة.

2. تتعامل هيئة التحرير مع جميع البحوث الواردة وفقًا للمعايير المعتمدة والمعلنة، مع الالتزام بالمساواة والعدل، دون أي تمييز على أساس الجنس، الجنسية، الخلفية الفكرية، الدرجة العلمية أو أي سبب آخر، كما يحق لهيئة التحرير الاعتذار عن قبول البحث مبدئيًا في حالتين: إذا كان موضوع البحث غير منسجم مع توجهات المجلة، أو إذا افتقر للمعايير المنهجية والعلمية المطلوبة، أو للمعايير الشكلية المنصوص عليها في هذا الدليل، وهو ما يستوجب رفضه وعدم إحالته للتحكيم، وفي كل الحالات يتوجب إعلام الباحث بسبب رفض البحث في رسالة مستقلة، كما تلتزم المجلة بسحب أي بحث تُكتشف فيه مخالفات علمية مع نشر توضيح للأسباب.
3. يقع على المحررين مسؤولية الحفاظ على سرية المعلومات الواردة في عملية التحكيم، والتأكد من أن جميع الأبحاث المقدمة للتحكيم تتماشى مع أخلاقيات النشر العلمي. كما تلتزم المجلة بحفظ أي مستندات ذات صلة بشكاوى المؤلفين والتعامل معها بجدية وشفافية وفقًا لمعايير النشر الأخلاقي.

ويشير المركز إلى الآتي:

1. يحتفظ المركز التأسيسي للبحوث والدراسات بحقوق الملكية الفكرية للدراسات المنشورة في مجلة أسس، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًا أو كليًا، سواء باللغة العربية أم ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز.
2. تلتزم مجلة أسس بمجانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلفين من جميع رسوم النشر، كما أنها لا تقدم مكافآت مالية للباحثين مقابل نشر دراساتهم.

المتطلبات والمعايير الشكلية

1. أن يكون البحث المقدم إلى المجلة أصيلًا، ومعدًا خصيصًا للنشر فيها، ولم يسبق نشره جزئيًا أو كليًا في أي وسيلة نشر ورقية أو إلكترونية.
2. إرسال البحث عبر البريد الإلكتروني.
   scresearchyemen@gmail.com
   ويرفق به سيرة ذاتية (C.V) للباحث.
3. أن يشتمل البحث على العناصر الآتية:
   - عنوان البحث، اسم الباحث وصفته العلمية باللغتين العربية والإنجليزية.
   - ملخص تنفيذي في حدود 100 كلمة باللغتين العربية والإنجليزية، يليه (7-6) كلمات مفتاحية بالعربية والإنجليزية.
   - الإطار النظري للدراسة يشمل الآتي:
     - مقدمة.
     - مشكلة الدراسة.
     - فرضيات الدراسة.

- منهجية الدراسة.
- مصطلحات الدراسة وتعريفاتها.
- الخلفية والدراسات السابقة.

– النتائج المستخلصة والتوصيات في نهاية البحث.

4. أن يتراوح عدد كلمات البحث، شاملًا الجداول والمراجع والهوامش الإيضاحية والملاحق، بين (6000-12000) كلمة كحد أقصى، وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها، بصورة استثنائية، بعض الأبحاث والدراسات التي تتجاوز هذا الحد.
5. أن يتقيّد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز.
6. في حال استخدام الباحث مقتطفات من رسائل جامعية سبق إقرارها، يجب الإشارة إلى ذلك بوضوح، مع تقديم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة، تاريخ مناقشتها، والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.
7. ترحب المجلة بالمراجعات النقدية للكتب المنشورة، بحدود لا تتجاوز (2000-2500 كلمة) ويجب أن تشمل المراجعة المعلومات الآتية: اسم الكتاب، عنوانه، اسم المؤلف، مكان النشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، مع تقديم عرض وصفي لمحتوى الكتاب، ونقد علمي مدعوم بالبراهين. ويُطلب من المراجع إرسال صورة لغلاف الكتاب الأصلي مع المراجعة.
8. في حال وجود جداول، مخططات، أشكال، معادلات، أو رسوم بيانية، يجب إرسالها وفق الطريقة الأصلية التي استُخدمت بها في برامج Excel أو Word كما يجب إرفاقها صورًا ذات جودة عالية في ملف مستقل.
9. ضمان وضوح الإحالات المرجعية للمخططات والجداول والرسوم، وكتابة جميع التعليقات والشروحات باللغة العربية.

معايير كتابة المصادر والمراجع

السياسات العامة

- في نهاية البحث أو الدراسة، يجب أن يشمل المستند قسم (المراجع)، وفيه تُدرج قائمة كاملة لكل المصادر التي اقتبست منها الدراسة دون ترقيم، بعد تصنيفها كالآتي: (مراجع باللغة العربية – مراجع اللغة الإنجليزية – المراجع الإلكترونية).
- تكون الإشارة لكل مرجع أو هامش أو إحالة أسفل كل صفحة عن طريق استخدام خاصية تنسيق الحواشي السفلية (footnote).
- عند الإحالة إلى مصدر للمرة الأولى، تُدرج المعلومات الكاملة المتعلقة بذلك المصدر وفق السياسات التفصيلية الواردة أدناه.
- عند تكرار المصدر مباشرة توضع العبارة الآتية: «المرجع السابق»، أما الكتب الأجنبية فتوضع عبارة «Ibid» مع ذكر رقم الصفحة.
- عند تكرار المصدر، بعد ورود مصادر أخرى، يُذكر الاسم العائلي للمؤلف (دون الاسم الأول) متبوعاً بعنوان المصدر بصيغة مختصرة (دون العنوان الفرعي)، ورقم الصفحة.

  مثال: كروزي. رونالد، أندريه فيتوريا، جي. غيلتنر: مكافحة الفساد عبر التاريخ- من العصور القديمة إلى العصر الحديث (الجزء2)، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم، سلسلة عالم المعرفة 491، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 2022م، ص 157. وتكتب كالآتي:

  كروزي، فيتوريا، غيلتنر: مكافحة الفساد، ص157.
- في حال عدم معرفة الناشر يُكتب (د.ن) وتعني دون ناشر، وفي حال عدم معرفة تاريخ النشر يُكتب (د.ت) وتعني دون تاريخ.

السياسات التفصيلية

1. الكتب

- اللقب أو الاسم الأخير، الاسم الأول للمؤلف: عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحرّر (في حال كان الكتاب مترجما أو له محررًا)، الطبعة، الناشر، مكان النشر، تاريخ النشر، رقم الصّفحة، مثال:

  عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر: يوليو/تموز 1952 - يوليو/تموز 2013م، ط 1(بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018م)، ص 5.
- إذا كان الاقتباس يشمل أكثر من صفحة، يُكتب الهامش كالآتي:

صالح النعامي، العلاقات المصرية-الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير، ط 1(بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017م)، ص 5- 7.

George Graham, Philosophy of Mind: An Introduction, 2nd ed. (Malden, MA: Blackwell,1998), 87.

- إذا لم توجد إشارة للطبعة، تُوَثَّق بيانات الكتاب كالآتي:

محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م)، ص 24 .

Wendy Doniger, Splitting the Difference: Gender and Myth in Ancient Greece and India (Chicago: University of Chicago Press, 1999), 23.

- الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، يُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة «وآخرون». مثال:

البراج، إلياس. وآخرون: الإعلام العربي ورهانات التغيير في ظل التحولات، تحرير: نهوند القادري، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1720، ص13.

وعند تكرار المصدر، بعد ورود مصادر أخرى، يكتب كالأتي:

البراج وآخرون، الإعلام العربي، ص109.

2. الدوريات والأبحاث

- اللقب أو الاسم الأخير، الاسم الأول للمؤلف: عنوان الدّراسة أو المقالة العلمية، اسم الدورية/ المجلّة، اسم المؤسسة (إن وجد)، رقم المجلد (إن وجد)، رقم العدد، المدينة، سنة النّشر، رقم الصّفحة. مثال:

عبد المنعم، علاء: أبحاث الإدارة العامة وعلاقتها بالسياسات العامة في الوطن العربي- رؤية نقدية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 42، بيروت، 2020م، ص9.

3. الصفحات الإلكترونية

- اسم الكاتب إن وجد، أو استبداله بعنوان المقال، التقرير...، ثم اسم السلسلة (إن وُجد)، يليه اسم الموقع الإلكتروني وتاريخ النشر (تاريخ التسجيل، الدخول ....)، الرابط.

4. المقالات الصحفية

- تُضاف في الهوامش فقط، دون ذكرها في قائمة المراجع، وتكتب كالآتي:

بلاك، إيان، «الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق»، الغارديان، 2009/2/17م.

الأعداد السابقة من

دورية أسس الفصلية

متاحة عبر موقع المركز الإلكتروني

WWW.CSR-YEMEN.COM